المقـــالات السياسية

للأستاذ الدكتور (البروفيسور)/

مبارك قاسم صالح البطاطي

أستاذ الفلسفة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة صنعاء

جمع وتقديم :

الدكتور/ عبدالناصر سعيد محمد البطاطي

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الطبعة الأولى

2020/10/29م

المقالات السياسية

للأستاذ الدكتور (البروفيسور)/

مبارك قاسم صالح البطاطي

المقالات السياسية*

للأستاذ الدكتور (البروفيسور)/

مبارك قاسم صالح البطاطي

أستاذ الفلسفة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة صنعاء

جمع وتقديم:

الدكتور/ عبدالناصر سعيد محمد البطاطي

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الطبعة الأولى

دوعن - حضرموت

2020/10/29م

---

* ملاحظة: لقد تم جمع هذه المقالات السياسية في عام 2014م، بطلب من الأستاذ الدكتور (البروفيسور)/ مبارك قاسم صالح البطاطي، حيث زودنا بالمسودات الأولية بنوعيها؛ المطبوعة، واليدوية، بالإضافة إلى بعض الصحف وقصاصات منها. وقد لاقينا العناء في جمعها وإخراجها في هيئة كتاب بصورته الأولية، ومن ثم عُرضت عليه، وأستحسن الموضوع، وقد أشار ببعض الملاحظات على النسخة الأولية من قبيل ترتيب هذه المقالات بحسب التسلسل التاريخي وضرورة الحدث على أن تؤخذ هذه الملاحظات في النسخة النهائية. ووعدنا بالمزيد من المقالات في قادم الأيام بحيث تضاف إلى الطبعة الثانية من هذا الكتاب، إلا أن ظروف كثيرة حالت دون مواصلة هذا المشروع حتى النهاية. وفي ذكرى أربعينية فقيد الوطن والمعرفة الأستاذ الدكتور (البروفيسور)/ مبارك قاسم صالح البطاطي فإننا عملنا جاهدين على إكمال هذا المشروع بجهود وموارد ذاتية. للعلم إن هذا الكتاب سيوزع مجاناً وبحسب الإمكانيات المادية المتاحة لدينا فيما يخص عدد النسخ لأن الهدف منه حفظ تراث هذا العالم الجليل، وتعريف الأجيال القادمة به ليكون نبراس لكل الساعين نحو المعرفة. نسأل الله له الرحمة والمغفرة. جميع الحقوق محفوظة حصرياً للناشر: الدكتور/ عبدالناصر سعيد محمد البطاطي.

- رقم الإيداع: 210/ 2021م
- الرقم الموضوعي: 322
- الرقم الدولي:ISBN X - 699 - 269 - 977
- الطبعة الأولى تشرين أول (أكتوبر) 2020م، الموافق ربيع أول 1439هـ.
- الموضوع: علوم سياسية.
- عنوان الكتاب: المقالات السياسية للأستاذ الدكتور (البروفيسور)/ مبارك قاسم صالح البطاطي.
- جمع وتقديم: الدكتور/ عبدالناصر سعيد محمد البطاطي.
- الصف التصويري والإخراج الفني: جمال عبدالناصر سعيد محمد البطاطي.
- التنفيذ الطباعي: مطبعة الراقي، صنعاء.
- الناشر: الدكتور/ عبدالناصر سعيد محمد البطاطي.
- عدد الصفحات: 201
- قياس الصفحة: 21x15 سم.
- عدد النسخ: - -

- جميع الحقوق محفوظة للناشر

يُمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل المرئي والمسموع والحاسوبي وغيرها من الحقوق إلا بإذن خطي من الناشر.

للتواصل مع الناشر:

- البريد الإلكتروني: albatati9@yahoo.com

- جوال: 733233133 - 967+

يتوق كل مَن يؤلف كتاباً إلى المدح، أما مَن يجمع آراء وأفكار الآخرين فحسبه أن ينجو مِن اللوم.

المفكر الدكتور/ عبدالناصر سعيد محمد البطاطي
أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية والدراسات الدبلوماسية

تنبيه

كل الآراء والأفكار الموجودة في هذا الكتاب تخص صاحبها وحده دون غيره؛ الدكتور/ مبارك قاسم البطاطي، وهو المسؤول عنها، علماً أنها قد نُشرت في عدة صحف ومجلات والكثير منها متاح على الشبكة الإلكترونية.

المفكر الدكتور/ عبدالناصر سعيد محمد البطاطي

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية والدراسات الدبلوماسية

إهداء

إلى روح رجل المعرفة والفكر الفيلسوف

الأستاذ الدكتور (البروفيسور)/ مبارك قاسم صالح البطاطي

عليه الرحمة والمغفرة من الله تعالى

المفكر الدكتور/ عبدالناصر سعيد محمد البطاطي

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية والدراسات الدبلوماسية

محتويات الكتاب

تقديم 3

المقدمة 5

تمهيد 7

أرض الجنوب.. الوطن المسلوب المنهوب 9

استقلالية القرار إلى أين؟.. عود على بدء 15

الطلائع الثورية والمعارضة ؟؟ إلى أين ؟؟ 20

أول الغيث قطرة فما بالك يا فخامة الرئيس بقطر قبلة الأحرار وحاضنة الثوار..... 25

سمات المرحلة الراهنة 30

عن أكتوبر الثورة ومايو الحدث الجلل في الوطن الذي كان؟ 32

لتتجه الجهود لبناء دولة الوطن الكبير 34

إطلالة على الهبة الحضرمية من زاويتها المعرفية 40

الجنوب وطن وليس حقيبة للتداول.. 45

الشرعية لمن..؟ 50

العدالة الانتقالية واعتراض البعض على قرار الرئيس..... 56

القضية الجنوبية والحوار الوطني.. إلى أين؟ 65

الوحدة بين التعميد بالدم وفك الارتباط..... 73

الوفاء للوطن أولاً!!.. 78

إلى أي حوار تدعون.. 83

إلى دعاة الحوار... أكتب..... 92

إلى كل شباب الثورة وإلى الوطن الذي كان أكتب ..؟؟ 99

أم الدنيا تزلزل الأرض العربية تحت أقدام حكامها وتصحح المسار..... 104

بعثنا الوطني كيف؟..... 110
حضرموت أولاً .. حضرموت دائماً 114
دعوة صادقة لاصطفاف جنوبي موحد!! 118
دولة موفنبيبيك ... (2) 124
رسالة قبل فوات الأوان.. إلى أولي الأمر 132
في يوم التسامح والتصالح شعب الجنوب يطالب بإستقلاله وعودة دولته!! 137
ندائي إلى (بشير الخير) دون سواه 144
يا حماة الوطن "جند اليمانية".. هذه حضرموت 150
هجرة الحضارم إلى المغرب العربي 155
الأستاذ الدكتور/ مبارك قاسم صالح البطاطي..... 157
ملحق للتوضيح والفائدة 163
بعض من أعمال ومؤلفات المفكر الدكتور/ عبدالناصر سعيد محمد البطاطي..... 187

تقديم

في هذا الكتاب يجد القارئ الكريم معظم المقالات السياسية للأستاذ الدكتور(البروفيسور)/ مبارك قاسم صالح البطاطي، أستاذ الفلسفة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة صنعاء.

وهذه المقالات تحمل أفكاره وآرائه السياسية التي صدح بها حول عدد من القضايا التي ناقشها وكتب حولها في عدد من الصحف والمجلات المحلية والعربية.

للدكتور/ مبارك قاسم البطاطي توجه عروبي قومي، وهذا التوجه يحمل خصوصية ونهج خاص إبتكره الدكتور/ مبارك البطاطي وسار عليه؛ وهو يدعو إلى الوحدة العربية والتكامل العربي وفق نظرية خاصة وأسلوب خاص يحمل مبادئ الوحدة دون الذوبان للمعتقدات الدينية والسياسية أو الذوبان للهويات الإجتماعية والإقتصادية أو حتى اللهجات والتقاليد والأعراف القبلية وغيرها.

ووفق هذا نرى أن الدكتور/ مبارك البطاطي قد خرج عن الإطار التقليدي للمفكرين والفلاسفة والسياسيين العرب وسلك مسلك خاص به، وهو في هذا الأسلوب الخاص يدعو إلى التعاون والتكامل في صورة راقية، ليست تلك التي يلوكها دوماً معظم المفكرين والفلاسفة والسياسيين العرب الذين يسعون من خلالها إلى تحقيق أهدافهم الذاتية بعيداً عن طموحات وأهداف الأمة العربية.

عندما يقف القارئ أو الباحث على أفكار ورؤى الدكتور/ مبارك البطاطي يعتقد من الوهلة الأولى أنها ذات نزعة عنصرية أو حتى شوفينية إلى حدٍ ما، لكن عندما يركز عليها بعقل متجرد ويدرسها بعناية وحيادية تتجلى أمامه الحقيقة، والتي تكمن في أعماق ما تحمله تلك الأفكار من أبعاداً إنسانية أولاً وعروبية ثانياً، وهذا يدعونا إلى قراءة تلك الأفكار بصورة مكثفة والغوص في معانيها وغاياتها ألَّا متناهية. وللمفارقة أن الدكتور/ مبارك البطاطي عانى كثيراً من الغبن والإجحاف والتهميش، إلا أنه ظل منصفاً وحيادياً في جُل ما كتب، وهذا ليس غريب على قامة من القامات الأكاديمية الرصينة التي تعلمنا منها ومازلنا.

ختاماً؛ نسأل الله أن يرحم ذلك الطود العلمي العظيم الذي أثرى المكتبة العربية، وأنار الطريق لكثير من الأجيال التي تعاقبت على الإنتهال من معارفه الواسعة عبر مؤلفاته ومحاضراته ولا نغفل جهده العظيم في إشرافه ومناقشته وتصويبه لعدد من رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه التي أعدها الكثير من الباحثين في جامعة صنعاء وعدد من الجامعات الأخرى.

المفكر الدكتور/ عبدالناصر سعيد محمد البطاطي

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية

دوعن – حضرموت

29/ 10/ 2020م

المقدمة

كتاب المقالات السياسية للأستاذ الدكتور (البروفيسور)/ مبارك قاسم صالح البطاطي يضم بين دفتيه معظم المقالات السياسية التي تحمل الأفكار والآراء الجريئة التي نادى بها في محاضراته وكتاباته الكثيرة في عدد من الصحف والمجلات المحلية والعربية، حيث يُعتبر الدكتور/ مبارك قاسم البطاطي من دعاة التوجه القومي العروبي وفق نمط خاص يحفظ للجميع حقه دون إنتقاص؛ وذلك من خلال العمل التعاوني التكاملي الراقي.

وقد تم جمع هذه المقالات بطلب منه -رحمه الله-، حيث زودنا ببعض الصحف والمجلات المحلية والعربية بالإضافة إلى مجموعة من القصاصات من تلك الصحف والمجلات وأيضاً عدد من المسودات الأولية منها المطبوع ومنها ما هو بخط يده، وقد أشار علينا بجمعها ونشرها وفق التسلسل التاريخي وضرورة الحدث، وقد تم جمعها وترتيبها بعناية، ومن ثم عرضها عليه -رحمه الله تعالى- واستحسن الأمر ووعدنا بالمزيد من المسودات والمقالات في قادم الأيام لتضاف إلى الطبعة الثانية من هذه المقالات. إلا أن ظروف الحرب، ومن ثم الظروف الصحية للدكتور/ مبارك قاسم البطاطي التي ألزمته التوقف عن مواصلة الكتابة والنشر، إضافة إلى ظروفنا الصحية، كل هذه الموانع عملت على إعاقتنا جميعاً من مواصلة هذا المشروع.

إن تأجيل الموضوع لا يعني تركه بالمطلق، فالظروف القاهرة يمكن أن تعيق موضوعاً ما ولكن لا يمكن أن تمنعه مطلقاً من أن يرى النور، وهذا

ما حدث بالفعل مع هذا الكتاب فقد تأجل نشره لظروف عدة إلا أنه نُشر مؤخراً بعد تنقيحه ومراجعته للمرة الأخيرة. ومن المؤسف جداً أن نشر هذا الكتاب وفي صورته النهائية هذه قد جاء بعد وفاة المغفور له بإذن الله تعالى الأستاذ الدكتور (البروفيسور)/ مبارك قاسم صالح البطاطي، إلا أن عزاءنا الوحيد هو أن هذا الكتاب يهدف إلى تحقيق إحدى رغبات الدكتور/ مبارك قاسم البطاطي وهي حفظ تراثه ونشر أفكاره ومعارفه عبر الأجيال.

وقد تم اختيار نشر هذا الكتاب بالتزامن مع مناسبة الذكرى الأربعينية لوفاة الدكتور الخالد الأستاذ الدكتور(البروفيسور)/ مبارك قاسم البطاطي، الذي وافاه الأجل في يوم الخميس الموافق 29 - 10 - 2020م. وإننا بهذا الجهد نسعى إلى حفظ جزء ضئيل من الأفكار السياسية والفلسفية للدكتور/ مبارك قاسم البطاطي، ومواصلة العمل على رفد المعرفة التي تستحق كل العناء، ففي سبيلها ومن أجلها يهون كل صعب.

المفكر الدكتور/ عبدالناصر سعيد محمد البطاطي

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية

دوعن – حضرموت

29/ 10/ 2020م

تمهيد

إن هذه المقالات عن الجنوب وهبة حضرموت التاريخية الكبرى، إنما هي محاولة لشرح أهداف الحراك والهبة الحضرمية.

فهي محاولة للغوص في أعماق نفوسنا لكي نعرف ونُعرِّف من نحن وماهو دورنا في تاريخ بلادنا المتصل الحلقات وهي محاولة لرؤية الظروف المحيطة بنا في الماضي والمستقبل القريب منه والبعيد، لكي نعرف في أي طريق نحن نسير وإلى أي اتجاه نقصد.

إنها محاولة لإبراز أهدافنا والطاقة التي يجب أن نحشدها لتحقيق هذه الأهداف ولكي نعرف أننا لا نعيش في عزلة أو في جزيرة يحاصرها الماء من جميع الجهات هذا هو الذي قصدت إليه.

والله موفقنا ومازرنا وهو العالم بالنوايا وما تخفي الصدور وعليه توكلنا فإنه خير هادٍ وخير معين.

الأستاذ الدكتور(البروفيسور)/ مبارك قاسم صالح البطاطي
أستاذ الفلسفة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة صنعاء
جامعة صنعاء

14 – 5 – 2014م

أرض الجنوب.. الوطن المسلوب المنهوب

إن استعادة الهوية الوطنية، وحرية الوطن وسيادته بجوهرها العميق ممارسة يومية تطال جميع مناحي الحياة، وهي أسلوب للتفكير والسلوك والتعامل، وليست فقط إشكالا مفرغة الروح أو مجرد مظاهر. وهي بهذا المعنى ليست شكلاً قانونياً فقط، وليست حالة مؤقتة، أو هبة أو منحة من أحد، وإنما هي حقوق أساسية لا غنى عنها، ولا تفريط فيها البتة، وهي دائمة ومستمرة.ضمن هذا السياق والفهم كان اختيار موضوعات هذا المقال:

بداية القول: لقد أظهر التقرير الموسوم بـ (باصرة هلال) النهب والسلب والهيمنة على الممتلكات العامة، الذي مارسه المتنفذون في النظام السابق على أرض الجنوب وممتلكات أهله ودولته بعد أن تم إسقاطها بقوة السلاح وفي غفلة من الزمن وبمشاركة أبنائها - ويا للأسف الأسيف - وهم الذين أصدر شعب الجنوب قراره بإدانتهم.. نقول هذا بعد أن ظهرت نتائج التقرير إلى العلن وبأسماء اللصوص والنهابين؟، فما رأي من يريد منا الاستمرار تحت مظلة دولة الوحدة وقيادة هؤلاء اللصوص، وهم وحدويون مدعون ليس إلا.. فكيف لنا أن نغامر أو نستمر في أخطاء قاتلة، أضف إلى ذلك أن عدد ثمانية أشخاص، من بين هؤلاء هم أعضاء في مؤتمر الحوار الوطني وفي موقع الصدارة منه. على القيادة السياسية الحالية في نظام صنعاء أن تجيب فهي وحدها المنوط بها الرد هذا أولاً.

ثانياً: على رعاة المبادرة الخليجيه أن يدلوا برأيهم ويُشعروا شعب الجنوب ماذا هم فاعلون حيال ذلك؟.. وهل سيساق هؤلاء المدانين إلى المحكمة الجنائية في لاهاي؟.. إنا لمنتظرون مع شعبنا في الجنوب رد السيد جمال بن عمر – مندوب الأمين العام والناطق الرسمي باسم الشرعية الدولية.

ثالثا: إن التصريحات المتزايدة، واللقاءات الصحفية المفسرة لدور المجتمع الدولي والأقليمي في حل الصراع اليمني وفقا للمبادرة الخليجية وقرارات الشرعية الدولية، والذي يتطلب أستقرار اليمن بالدرجة الأولى ووحدته الوطنية. لا علاقة له بوحدة أقيمت بين دولتين ثم أنهت أحداها هذه الوحدة بقوة السلاح لكنهم (أشقاؤنا في صنعاء) يفسرونها وفقاً لمبتغاهم بأن المساس بالوحدة دونه خطوط حمراء لن يسمح بها المجتمع الدولي، وكذا الأقليمي على الإطلاق، وبالنسبة لإخواننا في الجنوب (هكذا يقولون) إذا كانت لهم مطالب أو حقوق إذا .. يتقدموا بما يثبت ذلك ليحصلوا على حقوقهم. بهذا المعنى هم مجمعون (أحزابا وساسة مستقلين، مثقفين وأكاديمين، فهذه – بقرة حلوب – لا يمكن التفريط فيها البتة، ولهذا وبناء عليه نقول للجميع: إن صاحب الأرض والدولة والثروة واحد فقط دون سواه ألا وهو شعب الجنوب، وقد قالها في مليونياته المتكررة، فاسمع بها من كان به صمم.

إن زمن الوحدات البسماركية قد انتهى وولى، ولأن الوحدة بمعنى الضم والإلحاق، لم تعد ممكنة الآن في ظل ظهور الحقائق التاريخية ووثائق الإثبات، ومعاهدات الترسيم الدولية بدءاً من العام 1882م، مروراً

بالعام 1914م وحتى 30 / نوفمبر / 1967م في جنيف وجميعها مودعة في خزائن المنظمات الدولية، وكذا العربية منها، والإسلامية، فلم يعد الادعاء بواحدية الأرض والإنسان، والثورة يجدي، ولا العواطف الجياشة التي تملأ حنايانا لها في الواقع مكان، كما أن الوحدة لا تعني فائدة لطرف، وضررا لطرف آخر، وبخاصة الطرف الصغير.

إن الفروق بين الدولتين دولة الجنوب، واليمن، والتي تجتاحه موجة المراجعة والتغيير، فإننا نلاحظ أن الجنوب له خصوصية ذات تميز واضح عن دولة اليمن في أوضاعه، وخصوصيته، ومنها:

1- التباين الكبير بين الكيانين، في الناتج القومي من الثروة.

2- البون الشاسع في الجانب الديمغرافي بين الكيانين.

3- التباعد الزمني الموغل في القدم حضارياً، وبخاصة أرض الأحقاف – بلاد حضرموت.

إن هذا التباين بين الكيانين يبلغ الاختلاف، والتناقض بينهما حداً يتعذر معه إمكانية التفاعل الحقيقي والاندماج معاً دونما تمايز، وتباين في الهوية.

إن الفروق من العمق بحيث تنعكس على جميع مناحي الحياة، وهكذا كان في الماضي الموغل في القدم، وفي الحاضر وسيبقى كذلك في المستقبل، ومن ثم، فإن من أولويات هذا الحوار إيجاد مخرج للأزمة الطاحنة، فالوحدة الاندماجية كانت خطأً تاريخياً ارتكبت في حق شعب الجنوب، وأرضه، ولكنها – الآن – أصبحت في ذمة التاريخ غير مأسوف

عليها، ولا يمكن لشعب الجنوب القبول بها، بل ولا ينبغي أن تكون فرضاً، فالأهداف العظيمة للأمة يجب أن تتكافأ أساليبها شرفاً مع غاياتها.

ومن ثم، فإن القسر بأية وسيلة من الوسائل عمل مضاد لرغبات الشعب، أنه ليس عملاً غير أخلاقي فحسب، وإنما هو خطر على أية وحدة بين كيانين، فلنبتعد عن العنتريات التي أدت إلى تدمير وطننا والسطو والنهب على ما تبقى من أرضه وثروته الخاصة والعامة بحسب ما ورد في التقرير المذكور في أعلاه ومن.. من، يا للمفارقة العجيبة.. إنهم من يدعون الوحدة ويصرون على استمرارنا تحت سقفها دونما خجل أو ندم.

إننا ندعوكم يا أشقاءنا في اليمن السعيد مرة، ومرات الاحتكام للعقل ومنطق التاريخ، الذي هو الفيصل والحكم بيننا، وكذا الاتفاقات وترسيم الحدود بحسب الرؤى الدولية بدءاً من عام 1914م وما بعدها ولا تنساقوا وراء أضغاث أحلام، أفيقوا، واتركوا عنكم الأوهام التي ترددونها في واحدية الثورة، وواحدية الأرض والإنسان، ويرددها مثقفوكم صانعو الأحلام، عيشوا التاريخ، ومنطق العصر، واقرؤوا ما وراء السطور.

إن مواجهة النفس تعني، وبنفس القدر مواجهة الآخر، لكن بأدوات موضوعية وصارمة، وحين نصل إلى هذه المواجهة نكون قد بدأنا، خاصة وأن البداية الصحيحة، مهما كانت متواضعة لابد أن تؤدي إلى تراكم صحيح وصحي، والتراكم يؤدي إلى خلق إنسان جنوبي مواطن، مدرك، وشجاع يعرف ما له وما عليه تجاه وطنه، ومواطنيه، وهذا النوع من

المواطن وحده القادر على خلق المستقبل ومواجهة الآخرين في التمسك والدفاع عن حقه الشرعي والمشروع على تراب وطنه الغالي.

إن فهم ما حصل وما زال يحصل على وطن يجعلنا نفهم واقعنا ومحيطنا الذي نعيش فيه بشكل أفضل مما كان، وأن لا نحلق في الفضاء من حولنا بدون حسابات، أو تمحيص، في فهم خفايا، ونوايا، ما قد يغيب عن الانظار (وما يطبخ للقضية الجنوبية على نار هادئة، وهو ما سوف نتعرض له تفصيلاً في مقالنا القادم بإذن الله)، فتأريخ هذه الرقعة الجغرافية من البلاد قد لا يغيب فهمها عن كل ذي بصر وبصيرة، فأقرؤوا التاريخ، وتمعنوا في عبره، فالتاريخ - كما يقول (كروتشه) [1] – هو بأجمعه تأريخ معاصر، أي أن التاريخ يتألف بصورة أساسية من رؤية الماضي، من خلال عيون الحاضر وعلى ضوء مشاكله، وإن العمل الأساسي للمؤرخ ليس فقط التدوين وإنما، بالدرجة الاولى التقويم.

وإلى بنو وطني وقومي أقول فقط للتذكير: حين أصبح نابليون منفياً ولا أمل له بالعودة، إلى الوطن والأهل والديار، فقد قال كلمته المشهورة: (لا أحد سواي مسؤول عن نكبتي، فقد كنت وحدي ألد عدو لنفسي، والمسبب لمصيري). ويبدو أن أكثرنا خاصة بعد اتفاقية الوحدة

[1] بينيديتو كروتشه (بالإيطالية: Benedetto Croce، 25 فبراير 1866م – 20 نوفمبر 1952م) كان فيلسوفًا مثاليًا ومؤرخًا وسياسيًا إيطاليًا، تناول موضوعات عديدة في كتاباته، من بينها الفلسفة والتاريخ وعلم التأريخ والجماليات. تشير معظم وجهات النظر إلى أن كروتشه كان ليبراليًا، رغم معارضته للتجارة الحرة وفق مبدأ عدم التدخل وما كان له من تأثير معتبر على مثقفين إيطاليين آخرين من بينهم الماركسي أنطونيو غرامشي والفاشي جيوفاني جنتيلي. شغل كروتشه منصب رئيس نادي القلم الدولي، رابطة الكتّاب العالمية، منذ عام 1949 حتى عام 1952. ورُشح لجائزة نوبل للآداب 16 مرة.

الأندماجية، العجيبة، الغريبة، الفريدة، الوحيدة في التاريخ، وبدون رقيب ولا حسيب، الكل يقولون لأنفسهم ما قاله نابليون لنفسه، إن لم يكن جهراً، فسِراً.

وفقنا الله لما فيه الخير، وسدد على طريق الحق والعدل خطانا.. إنه نعم المولى ونعم النصير.

استقلالية القرار إلى أين؟.. عود على بدء

إن التاريخ الإنساني يعطي لنا أمثلة ونماذج في أن كل أمة وكل شعب من شعوب هذه الأرض يختلف عن الآخر، وحتى داخل الامة نفسها نجد هناك فواصل وفروقاً فردية نتج عنها أمزجة وصفات مختلفة ومتباينة تماما. وبالتالي فإن هذا الخلاف هو سنة الله في خلقه ولا يستطيع بشر أياً كان وكانت دعوته أن يدمج قوماً بقوم آخرين.. أو أن يحشرهم سويا، فهناك صفات وراثية تناقلتها الأجيال، وكذا عادات تراكمت عبر الأزمان.

إن تاريخنا العربي الإسلامي يعطي الأنموذج على ذلك، فسيد البشرية محمد صلى الله عليه وسلم عندما وضع الأساس الأول لأنموذج الدولة الزمنية في الإسلام بالمدينة المنورة، بعد وصوله إليها مهاجرا من مكة المكرمة وتبعه فيما بعد جمع من المسلمين.

لقد تأسست دولة الإسلام الأولى على أساس هذا التمازج والتباين بين كل من المهاجرين والأنصار وأعطى لكل فئة حقها من السلطة والثروة بالقسطاس المستقيم، بقطع النظر عن التمايز العددي لهذه الفئة أو تلك وهذا لا يمنع من الاعتصام بحبل الله -بل يقويه- كما ينبذ التفرقة ويدعو إلى التكاتف والتعاضد لنصرة الحق ودين الله إلا أن هذا لا يعطي الحق أن يفسر كل طرف ما جاء في قوله تعالى: (واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا...) لما يخدم مصلحته ومريديه، فهناك خلط وخلط كبير جدا في التفسير واعتساف للأمور ولي عنقها للاستشهاد بها -أي الآية

الكريمة- في غير موقعها الحقيقي لخدمة وتفسير ما يريدون القيام به على أنه من لوازم الدين وموجباته.

إن الإمبراطورية العالمية الإسلامية التي شيدت في الأزمنة الغابرة، بدءا من دولة المدينة، وصولا إلى الدولة العربية الإسلامية في الأندلس كانت جميع ولاياتها عبارة عن دول مستقلة يصدر قرارها بداخلها وتنتج ثرواتها لمصلحة مواطنيها بداخل الإقليم -مع الوفاء بالتزاماتها تجاه بيت مال المسلمين -وتتلاقى مع سلطة المركز فيما يخص شئون دين الله، أما ما عدا ذلك فهو من شئون هذا الإقليم أو ذاك ومن يدعي بغير ذلك فعليه أن يعود القهقرى ويمعن ويتمعن في قراءة كتب تاريخ الدولة العربية الإسلامية كيف نشأت وترعرعت، وقوي عودها عندما كانت صانعة قرارها بذاتها ولذاتها معتصمة ومتمسكة بنشر رسالة السماء في اصطفاف موحد خارج نطاق حياضها أما داخل حياض الإقليم فهي صاحبة القرار الأول والأخير وليس هناك أي دليل على وجود الاندماجية -السداحية المداحية- إذا صح هذا التعبير - هذا ما أنبأنا عنه التاريخ العظيم لدولة الإسلام -والسيرة العطرة لرجالها في قمة مجدها وازدهار دعوتها.

وإذا انتقلنا إلى أنموذج آخر في مصر الفرعونية على سبيل المثال لا الحصر وذلك عندما وحد ميناء الشطرين (قبلي وبحري) ظل كل إقليم يتمتع باستقلاليته في تناغم وتواد مع الآخر.

وبناء على ما تقدم ومن منطلق الحرص والدقة على المعلومة وموضوعيتها وعلميتها فإنني أقول: قد ينبري البعض كي يرد على ما ورد في أعلاه بالقول بأن هناك فرقاً وفرقاً كبيراً حيث أن ما حدث في 22 مايو

1990 هو إعادة اللحمة وجمع الشمل بعد أن كان مفرقا منذ آلاف السنين، بمعنى لم الشعث وجمع المتفرق.. كيف؟؟ وأن ما حدث من تجارب أخرى شبيهة هي لشعوب متباينة ومختلفة تمام الاختلاف وهذا ما يدعيه وما يزعم به الزاعمون دعاة الضم والإلحاق وعودة الجزء لأحضان الكل وهذا بعيد كل البعد عن الموضوعية وحقائق التاريخ ومعطيات الواقع وهو كلام غير صحيح وغير دقيق علميا وردنا عليه وارد في ثنايا أسطر هذا المقال -كما هو موضح أعلاه- كما أنني أود أن أعود إلى الوراء قليلا وفي مناسبة أخرى سابقة وحول هذا الموضوع بالذات وهو الخلاف والاختلاف بين الشعوب العربية في الأمزجة والتباين في الفروق الفردية وتركيباتها النفسية وهذا ما ينطبق على جميع شعوب الأرض بما فيها منطقتنا بتباين أمزجة وخلال أقاليمنا المتعددة أقول: إنه قد سبق لي ومنذ عقدين من الزمان وبالتحديد في العام 1989م أن ناقشت هذا الموضوع في محاضرة لي في طلبة الكلية الحربية في العام 1989 حول موضوع الإدارة المحلية حينها وكذا الوحدة وذلك من خلال ما هو مسطر في فصول كتاب الميثاق وقد كنت حينها -وهذا ما تقتضيه مني الأمانة العلمية والتوافق مع الذات أن أبوح به الآن- فقد كنت الأكثر تشددا وتزمتا إلى جانب الوحدة الاندماجية مما ورد في فصول الميثاق الوطني حينها إلا أن التجربة المريرة والقاسية التي عانيناها وعانى منها شعبنا في اندماجية العام 1990 وما حل بالوطن والأهل في العام 1994 ولا زال حتى الآن ألزمني مراجعة الذات واستقراء التاريخ والوقوف مع معطيات العلم ودخائل التاريخ وتراكم وبعد آلاف السنين بين هذه وتلك من أقاليمنا

والثغور بعيداً عن العاطفة وحماسة الإندفاع، **برغم أنني ما زلت وسأظل ما حييت أحمل إرثي القومي الوحدوي، الذي تربيت في كنفه وعشته منذ نعومة أظفاري ولن أحيد عنه مهما كلفني ولو دفعت حياتي ثمناً لذلك.**

إن التاريخ لم ولن ينسى من أين أطلقت الرصاصة الأولى وعلى من أطلقت في العام 1994م.

وفي هذا المقام فإننا نعتذر عن العودة للتذكير بماض مؤلم وموجع برغم مرور ما يقارب العقدين من الزمان على هذه الأحداث المؤلمة والموجعة ولكنها ظلت مخزونة في الذاكرة لم تفارقها ولن تفارقها لشدة هولها وقساوتها على النفس.

وهنا وتماشيا مع هذا السياق تواردت على ذهني خواطر أعادتني إلى الوراء عدة عقود فجال في ذهني ما حدث في العام 1961 وهو شبيه في الشكل بعيدا بعد السماء عن الأرض في المضمون، والمكان والزمان والمعطيات الإقليمية والدولية والرجال صانعو هذا الحدث، فأخذت أقارن بين ما أحدثه القرار في العام 1994م وما نتج عنه من دمار وخراب وضحايا كثر وما أحدثه القرار الآخر والمضاد له في الجانب الآخر في العام 1961م حيث اتسم القرار الاخير بالعقلانية والروية والدقة في التحليل فكان الصواب حليفاً له، فصان دماء الشعب وحافظ على منجزاته وثرواته فكان على العكس تماماً لما حدث في العام 1994م حيث سالت أودية من دماء وأهدرت ونهبت بشكل غير مسبوق ثروات الوطن وسيظل ما حدث في هذه الفترة من العام 1994م وما تبعه ورافقه من أحداث وما نتج عنه، أقول سيظل هذا العمل نقطة سوداء لا بل بحراً من

السواد والعتمة في تاريخ شخوصه وصانعيه وستظل لعنة ذلك اليوم الأسود تتابعهم إلى يوم البعث والنشور.

إن ما حدث غير مبرر وغير مقبول تحت أي دعوة أو ادعاء بأن هذا هو صون للوحدة واستمرار لها، فهذه الدعوى غير مقبولة ولا محمودة، كما أنه من غير المتصور بأن يكون ما حدث قد حدث من أهل دعوة إلى وحدة أو توحيد (أو حكمة يمانية كما يقال)، فأين الحكمة يا جند اليمانية ويا من كان أسلافكم في غابر الأزمان يشكلون العمود الفقري في جيش الفتح الأندلسي حينها كانوا بحق أصحاب حكمة ورويـة وإيمان، فكانوا يدافعون لنشر دين الله في أرضه فكان قتالهم من أجل ذلك شرفاً لهم وللأمة أما اقتتالكم أنتم في العام 94 فكان جريمة أنتم معاقبون عليها أمام التاريخ ويوم الحساب فالقتال الذي قام به أسلافكم هناك شرف ولكن الاقتتال داخل حياض الوطن -الذي قمتم به أنتم- جريمة.

وفي الختام نؤكد أن عدم المعرفة بالتاريخ ودخائله وتفصيلاته من شأنه أن يعمل على سد منافذ المعرفة وبالتالي يزيد الفرقة ويشعل نار الصراع والنزاع، أما العلم بالتاريخ فإنه رحم بين أهله من شأنه أن يفتح أمام التسامح وقبول حق الآخر واحترام وجهات النظر المخالفة ونحن هنا قد نحسن الظن بالجميع الذين يكونون قد أخطأوا بل ارتكبوا الخطيئة لجهلهم بالتأويل أو التفسير للتاريخ والذين يكونون قد أصابوا كبد الحقيقة والسير إلى سواء السبيل، اللهم اهد قومنا واغفر وارحم شهداءنا في قبورهم وانزل فرجك وعونك ومددك للقابعين في دورهم.. اللهم آمين.

الطلائع الثورية والمعارضة ؟؟ إلى أين ؟؟

إن التحالفات في العمل السياسي أمر مشروع، وكثيراً ما يحصل، رغم وجود الفروق والخلافات في النظرة أو التحليل أو الدوافع لهذا التحالف. لكن باعتبار أن هذه الصيغ غير واضحه في الوقت الحاضر بين الثوار والقوى السياسية التقليدية، ولا ترتكز، إلى أسس محددة وقوية، أو إلى عدم فهم بين الثوار في ساحات التغيير والقوى السياسية إضافة إلى البراعة والمناورة واستغلال الظروف من قبل السياسيين، ولذلك كثيراً ما انتهت هذه الصيغ إلى إضاعة الفرصة التي كان من الممكن أن تتبلور ويستفاد منها. إن قيام التحالفات، يجب أن لا يحجب نقاط الخلاف، ويجب أن لا يمنع النقد أيضاً لكن ما يحصل الآن غالباً أن السياسيين يريدون إخضاع الثوار لقبول الصيغ أو المبادرات القائمة الآن والمطروحة من كثير من الجهات الإقليمية والدولية وتبريرها والدفاع عنها ولذلك يفقد الثوار دورهم وتميزهم ويصبحون تابعين وليسوا شركاء، بالرغم من أنهم صانعو الحدث الثوري العظيم. ونظراً لإنتفاء الممارسة الديمقراطية، داخل المؤسسات السياسية بما فيها أحزاب التحالف السياسي مع طلائع الثورة، فإن الرأي الآخر، المختلف، لا يملك القدرة على الوصول، بل أكثر من ذلك يتعرض للتشويه والقمع والتجريم، ومن شأن هذا أن يحد من الحوار الداخلي وحتى يلغيه، وبالتالي يسود الرأي الواحد، وهو رأي صاحب القرار السياسي (المخضرم) ويخضع الثوار لصاحب القرار وربما يصبحون أداة بيده لذلك تزداد الشقة بُعداً بين الطرفين، ويحصل التباعد وربما الافتراق، فهل يمكن أن يحدث التجديد؟، ولكي نثق بأن جديداً في

العمل السياسي الحزبي يولد وينهض فوق هذا الركام من الإرث القديم الذي تتسم به الحركة السياسية الوطنية؟ فلابد أن يتجدد هؤلاء القدماء؟ فإذا تركنا جانباً القوى الثائرة الجديدة، باعتبار أنها لا تزال وليدة ــ كما يرى البعض ونحن لا نوافقهم هذا الرأي ــ ولا تستطيع أن تعبر عن نفسها، وتثبت جدارتها، فهل القديم من السياسيين وأحزابهم أي ما هو قائم من حياة سياسية حزبية؟ على توافق ووفاق مع الثوار؟ وهل يستطيع هؤلاء أن يقدموا الدليل الملموس على أنهم تجاوزوا الماضي؟ وقادرون على تحمل أعباء الثورة والتفاعل مع فعلها الحي ورؤاها المستقبلية، وهذا يقتضي منهم الإلتحام بالثورة والثوار وأن يكونوا قادرين على تحمل أعباء المستقبل وعليهم أيضاً أن يقوموا بعملية نقد ذاتي أن يقولوا بصراحة أين أخطأوا وأين عجزوا وأين تجاوزوا. إن النقد والنقد الذاتي عملية لها وجهان: الأول أن تعيد قراءة مرحلة، بكل ما فيها من مشاكل ومصاعب وقوى، وكيف تم التعامل معها، وما أدت إليه من نتائج، والثاني: أن تقوم كل قوى تطرح نفسها للمستقبل بعملية نقد ذاتي جريئة وصريحة لمسيرتها السابقة، وأن تعترف، وبصوت عالٍ، بالأخطاء التي وقعت فيها، والنواقص التي شابت عملها، والدوافع التي دعتها لاتخاذ هذا القرار أو ذاك. إن إحدى الأسباب الرئيسية في ضعف العمل السياسي، وابتعاد الكثيرين عن الانخراط في الأحزاب أو مغادرتهم هذه الأحزاب بعد أن كانوا فيها، أو مؤيدين لها، واهتزاز، و تصدع الثقة والمصداقية في هذه الأحزاب، واعتبارها غير مؤهلة أو غير جادة بما فيه الكفاية للقيادة وتحمل المسؤولية، فحين تنتفي الديمقراطية داخل هذه الأحزاب، وتتأبد القيادات، وتغيب الرقابة والمحاسبة، وتتأرجح السياسات والمواقف دون تعليل

واضح، هنا يبرز العجز عن اللحاق بالفعل الثوري والاستجابة لرؤاه الحالية والمستقبلية، فإن الثقة بين الطرفين تضعف وقد يشوبها نوع من الريبة والحذر، والاقتناع بالتجديد والاختلاف والتغيير الثوري أمر بالغ الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً. من هنا تبرز الأهمية الاستثنائية، الآن، في مرحلة التغييرات الثورية العميقة التي تجتاح هذا البلد إلى ضرورة التصدي بشجاعة إلى ممارسة النقد والنقد الذاتي كخطوة أولى ورئيسية قبل التصدي لمهمات جديدة أو اقتراحات جديدة. قد لا يختلف اثنان حول ما وصل إليه الوضع الراهن فقد ثبت بالملموس أن القوى السياسية التقليدية أعجز من مواجهة متطلبات المرحلة الثورية الجديدة وانتزاع زمام الأمور وفقاً لرؤى الطلائع الثورية صاحبة الحدث الأكبر في التغيير، فالأحزاب السياسية المعارضة تطرح نفسها كبديل للنظام الذي أسقطت الثورة رأسه وبقيت جيوبه وبقاياه، هكذا تطرح نفسها وهكذا يفترض الكثيرون، فإلى أي حد تعتبر هذه الأحزاب قادرة على القيام بهذا العبء؟ أن أي حزب بمفرده عاجز بالمطلق عن القيام بمهمة التغيير لأسباب كثيرة لا يتسع المجال هنا لشرحها، أما إذا انتقلنا إلى الصيغة التي يمكن أن ترمم هذا النقص، نجد أن العلاقات بين القوى السياسية يسودها الارتباك والتباعد، وحتى الاختلاف إلى درجة تعجز معها عن الوصول إلى تحليل مشترك، أو تقييم مشترك للسلطة التي كانت تعارضها قبل إسقاطها من قبل الثوار في ساحات التغيير وشل حركتها بالفعل الثوري وفي مختلف الساحات ولذلك لم تستطع هذه القوى السياسية أن تطور العلاقات فيما بينها إلى مستوى الاتفاق أو التنسيق وظل ما يجمعها مجرد العداء للسلطة التي تقوم بقمع الجميع، فهل من شأن علاقات بهذا المستوى، أو من هذا النوع أن

تتجاوز إطاراتها التنظيمية ومنطلقاتها الفكرية لتتصل بالحركة الثورية ومنطلقاتها الفكرية للوصول إلى صياغة نظرية ثورية جديدة... إن طموحات من هذا النوع، بالإضافة إلى إمكانية عدم تحقيقه ضمن الشروط الراهنة، فإنه يضيف إلى جملة المصاعب والعقبات القائمة صعوبة وعقبة جديدة، خاصة وأن المطلوب، والممكن في الوقت نفسه، لا يتعدى، كمرحلة أولى، تجاوز الحالة السلبية الراكدة الآن ـ إلى حالة من التفاعل والاتفاق على مجموعة من الخطوات وفي المقدمة منها الحسم الثوري الذي ينادي به الثوار على امتداد ساحات التغيير .. ثانياً وقف الحوار الذي يجري خلف الأبواب الموصدة، وإن كنا لا نمانع من إيجاد حوار شريطة أن توافق على أطرافه وفاعليه الطلائع الثورية إن هم رغبوا في ذلك بعد تحديد الأسس والمقدمات التي يراها الثوار منطلقاً لذلك الحوار حتى إذا ما تحققت هذه المطالب ضمن برنامج عمل، يمكن أن تؤدي إلى صيغة أولية من صيغ التحالف يرتضيها الثوار. إن هذا كله وعلى صعيد الواقع الملموس لم يتم التوصل إليه أو الحوار حوله على حد علمنا حتى الآن، وذلك نظراً لاختلاف المنطلقات والدوافع. لذلك فإن صيغة التحالف، تمثل الحد الأقصى في الظروف الراهنة، مع التأكيد مجدداً أن التحالفات لا تلغي الخلاف النظري والنقد، ليس بهدف تقويض التحالف وإنما لتعزيزه، ولكي يبقى أطول مدة ممكنة، ما دامت الشروط التي أملت وجوده قائمة. فإذا أخذنا ظروف المناخ المسيطر من حيث انعدام الجو الديمقراطي على كافة المستويات، وبين أطراف التحالف، وداخل المؤسسة الحزبية الواحدة، فإن العوامل السلبية المشار إليها تلعب دوراً قارضاً .. أو فارضاً لشروط جديدة تلائم قناعتها ومصالحها، وهذا ما يتيح للقوى

المتحكمة داخل التحالف أن تبقى وحدها صاحبة القرار، ... دون أن تخشى النتائج. في ظل هذا الوضع، والانتقال من حالة الإحباط التي بدأت تدبُ في الصفوف، فلابد من توفر مجموعة من الشروط: منها طرح المشاكل الحقيقية بصراحة بين الطلائع الثورية وحلفائهم من الساسة وأحزاب المشترك على وجه الخصوص ومن في مستواهم في هذا التحالف، وذلك من خلال أسئلة صحيحة وجدية. توفر المصداقية والجرأه في من يطرح الأسئلة ومن يقدم الإجابات عنها أو الحلول لها ... الاعتراف بالأخطاء والنواقص من خلال عملية مراجعة ونقد ذاتي ....، وضع صيغ عملية لمتابعة أي حوار أو أي مهمات أخرى سواء كان ذلك على مستوى الداخل أو الإقليم أو القوى الدولية أو الصديقة كما يطرح عادة ... وأخيراً العقلانية في التعامل مع الآخر ومع التوافق سواء في وضع البرامج أو تحديد المطالب ... ضمن هذا الوضع المليء بالمصاعب والسلبيات فإن أقصى ما يمكن الوصول إليه هو التحالف العريض، أي اتفاق القوى السياسية الأساسية مع الطلائع الثورية على قضايا مشتركة، وعدم انفراد القوى والأحزاب السياسية باتخاذ القرار بمفردها دون إجماع الثوار كما حدث في تشكيل المجلس الوطني الذي ولد مشوهاً وغير مكتمل البنيان وسيظل كذلك؟ كما يجب الاحتفاظ بالفروق وحق كل قوى بالاستقلال والنقد، وحتى الاختلاف، ولكن ضمن ضوابط متفق عليها.. وفقنا الله جميعاً لما فيه الخير وتغليب المصلحة العليا على الأنانية الذاتية.

أول الغيث قطرة فما بالك يا فخامة الرئيس بقطر قبلة الأحرار وحاضنة الثوار

سوف أبدأ مقالي هذا بما تناوله فخامة الأخ الرئيس من هجوم حاد على دولة قطر الشقيقة والعزيزة على قلوبنا جميعا كما أنها كذلك، يجب أن تكون على فخامته، فهي التي آزرته ونصرته ودعمته على الصعيدين المعنوي والمادي، في مواقع عدة، أذكر منها -على سبيل المثال لا الحصر- موقفها في حرب صيف 1994م والتي لولا موقفها الصلب الذي وقفته في قمة مجلس التعاون الخليجي ودول إعلان دمشق والذي عقد في مدينة أبها بالمملكة العربية السعودية الشقيقة وقبلها. وفي هذا السياق كانت لها مواقف حيال هذا الحدث الأمر الذي أدى إلى خروجكم من هذه الأزمة بسلام ويعود الفضل في هذا لقطر أولاً وأخيراً مهما كابر المعاندون هذا أولاً. وثانياً موقفها من حرب صعدة والذي سعى إلى وساطتها فخامته فكان لها دور بارز ظلت تلعبه وتدعمه حتى أوصلت هذه الأزمة إلى بر الأمان برغم ما كانت تلاقي من تطاول يصل أحيانا في وساطتها ولكنها كانت ولا زالت في مواقفها لا تريد جزاء ولا شكورا من أي كان عدا عطائها لأمتها دون انتظار ثناء من أحد. وثالثاً موقفها الرائع من إقامة بطولة خليجي عشرين التي أقيمت في عدن وأبين برغم تشكك الكثيرين في أن إقامتها في تلك الظروف والمناخ المحيط بها لن يكتب لها النجاة بل إن الكثير هدد بعدم الحضور فانبرت قطر تدافع وبإصرار عن إقامة هذه

الدورة وفي موعدها، متحملة الكثير والكثير ومساهمة في كل منشأة أقيمت لهذا الغرض وكان لها ما أرادت وأثبتت أن قطر عندما تدعم الأشقاء أو تقف إلى جانبهم وتناصرهم لا تريد من كل هذا أي مقابل أو ثناء.. والغريب في الأمر أن مواقف فخامة الرئيس متناقضة فحين يطلب ويلح من هذه الدولة التدخل بوساطتها ثم يشكك في هذه الوساطة أو كما حدث أخيراً وصرح في مهرجان خطابي بأنه لا يريد وساطة من قطر وأن ما طرحته قطر من رأي حول الأزمة غير معني به، علماً بأن قطر هي جزء من منظومة مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي التي صاغت هذه التصورات للخروج من الأزمة التي وضع المنطقة فيها نظام فخامته، فكان الحرص من الأشقاء أن يخرجوا بمبادرة مساهمة منهم في إبعاد المنطقة عن أي مكروه أو منزلق خطير لا سمح الله ولكن فخامته وجه سهامه إلى دولة قطر وحدها برغم أنها ضمن منظومة دول مجلس التعاون هذه الدولة التي لها مكانة في النفس منذ القدم، ويبدو أن مستشاري فخامته لم يعودوا إلى التاريخ ليعرفوا ماذا تمثل قطر في هذه الربوع ولا داعي للاسترسال في هذا الموضوع أكثر فهذا ليس مجاله فستظل قطر شامخة عملاقة في مواقفها وأفعالها. وسوف ننتقل إلى موضوع آخر حول التحديات التي تواجه ثورة الطلائع الشابة وهي كثيرة منها منها مثلا الوصول إلى نوع من أنواع الوحدة أو الاصطفاف داخل صفوفها ومنها مواجهة مشكلة التخلف الاجتماعي والاقتصادي ومنها تحدي الحفاظ على الثورة الاستراتيجية وبقائها تحت هيمنتها ليتم الإشراف عليها وحسن استثمارها، كما أن هناك (تحديات خارجية) أفضل أن لا أتحدث عنها لأنه ليس مجالها الآن

وأن أركز على ما يمكن تسميته تحديات داخلية في النفوس وفي المجتمع وذلك أنني أعتقد أنه لو استقامت امورنا الداخلية لتغير الموقف تماما بالنسبة لكل شيء حتى التحديات الخارجية يتغير وضعها إلى حد بعيد.. إن كثير من الأمور التي يحتاج إليها مجتمعنا بدرجات متفاوتة، قد تبدو لبعضنا نوعاً من الترف الشكلي لأنها (صفات) و(قيم) وليست أشياء مادية ملموسة ومحسوسة ولكن الواقع أن الحاجة إليها صارت ماسة بل ومتفاقمة، فالقوة المادية لا يمكن أن تأتي إلا في أعقاب قوة معنوية. وكل مجتمع ناهض يحن –وهذه البلاد في المقدمة– أن يحقق نهضته وتقدمه المادي إلا بعد أن تستتتب لديه قيم ومؤسسات ونظم سوف تسمح بقيام هذاالتقدم المادي واستقراره على أساس متين وهذه البلد –اللهم لا شماتة– لم تحقق أي شيء يذكر أو يفاخر، ويتباهى به النظام على الإطلاق في خلال العقود الثلاثة التي مضت في ظل هذا الحكم حتى ما تم في 22 مايو 1990م كلنا يعلم كيف تحقق وعلى يد من تحقق ومن السباق إليه؟ ولكي أكون صادقا معكم وغير مجانب للحقيقة وأن كل ما تحقق في هذه البلاد في خلال العقود الثلاثة فعلاً أو إنجاز شيء لا يذكر أو يقاس إلى جانب إرث كبير من الخطابات والمهرجانات التي تشيد وتهتف بمنجزات الزعيم في كل مناسبة ودليلي على هذا أن أكبر رقعة جغرافية في هذا البلد والتي تمتلك أكثر الثروات ويمتلك بنوها أضخم الرساميل لم يشيد بها النظام خلال العقود الثلاثة حجراً من ناتج ثروتها الضخمة وأن كل ما فيها من عمران وما أنشئ بها من مصانع صغيرة ومنشآت هي من صنيع أبنائها الأثرياء المغتربين ودور الدولة والنظام هو وضع حجر الأساس

لهذه المنشآت والإشادة بدور الزعيم الذي أمر بإنشاء هـذا المنجـز.. فـأين ثروتها وأين ناتجها القومي؟ إنـه في مهـب الـريح.. لا حـول ولا قـوة إلا بالله. ثالثا: إن معظم المثقفين من أهل الفكر والرأي والعلم والخبرة الذين يصدعون بآرائهم ويتمسكون بها حرة ومن أجل مصلحة البلاد لا فرد أو أفراد من العباد، هؤلاء لا يعني دائما الاستفادة منهم أو بهـم وبالتـالي إن الصورة العامة التي تكونت لديهم منهم هي السـخط والكبـت والشـعور بالإحباط، فهم لا يستفيدن أو يفيدون من ثقافتهم الحياتية هـذه فيلجـأون إلى الانغلاق على أنفسهم، فهـم موجـودون في الـبلاد وغـير موجـودين، موجودون بأجسادهم وبعملهم الروتيني اليومي ومشاكل حياتهم اليوميـة الصغيرة ولكنهم غير موجودين بعقولهم ولا بقدراتهم وطاقاتهم الحقيقية. متفرجون سلبيون هكـذا أراد لهـم النظـام ليسـوا أصـحاب ثقـة للحـاكم وبطانته وبنيه، أو مستشاريه، يـرون الأحـداث تجـري أمـامهم وربمـا رأوا بلادهم كلها تتعثر وهي كذلك أمامهم، ولكنهم غير موجـودين بعقـولهم ولا بقدراتهم وطاقاتهم الحقيقية، متفرجون سلبيون يرون الأحداث تجري أمامهم ولكنهم عـاجزون عـن المحاولـة أو إبـداء الـرأي وهـم مشـيحون بوجوههم عن الأمـر كلـه هـذا مـا يريـده النظـام، يعيشـون في مجـردات ومطلقات لا علاقة لها بالواقع المعيشي من حولهم ولا يجوز أن نفترض أن كل واحد منهم مستعد لمواجهة دخول السجون (سجون الـرأي) في هـذا البلد وما أكثرها هذه المحاذير، هي نوع من الحيطة نضعها أمام جيل الثورة وإننا على ثقة من أنه على بينة من أمره وعلم بكل ما يحاك له مـن خلفـه وأمامه ولكن لا بد من الحرص على هذه الثورة الطلائعية التي نريد لها أن

تخرج هذا البلد من ظلمة القرون الوسطى التي عاشها بنوه ما يقارب العقود الثلاثة كما أن هذه المحاذير لا تحول دون أن يصل الثوار إلى ما يتوقون إليه في تبوء المواقع في الأجهزة التنفيذية لتسيير أمور بلادهم أي حكومته، هذه الحكومة التي لا نريد أن نشبهها في مثاليتها بجمهورية أفلاطون التي يحكمها الفلاسفة فالحكم أو السلطة التي يتبوأها القيادي والسياسي أمور لها مواصفات لا تتوافر عادة في الطلائع الثورية أو التي تقود العمل الثوري فكريا وتطلع رؤاه وبرامجه النظرية وهي لا تصلح لتدير أمور دولة ولكنها بارعة في مجالها ولا بد من تداول الآراء حول الأصلح والأسلم لإدارة شئون الدولة وفقا لمعايير عصرية. وفي الختام فإنني أتمنى على الطلائع الثورية الثبات ثم الثبات فقد حان بزوغ فجر الحرية بعد أن دام ظلام الليل الحالك ثلاثة عقود ونيف.

سمات المرحلة الراهنة

من الكلمات التي يكثر ترديدها في الفترة الأخيرة، لإعطاء سمة للمرحلة الراهنة في تاريخنا المعاصر، بأنها مرحلة رديئة، وإذا صح ذلك، وكانت هذه الصفة إقرارا بحالة، أو وصفا لها، من ناحية فإنها تتضمن من ناحية أخرى تبريرا للعجز أو عدم القدرة. وقد يراد منها الاستسلام للأمر الواقع والتعايش معه. ولكن قبل الاستمرار في ندب مرحلتنا هذه، وبالتالي ندب الحظ لمعاصرتنا لها، ولكي لا نغرق في الظلمات أكثر، يجب أن نعطي للرداءة صفات محددة أو جامعة مانعة -كما يقول المناطقة- وأن نفسرها إلى تعابير يمكن فهمها والتعامل معها، لكي نختبر إمكانية مواجهتها، وبالتالي القضاء عليها قدر الطاقة البشرية. وفي هذا المقام فإن أقرب الترجمات والتفسيرات إلى الواقع أن الرداءة تعني أول ما تعني: التخلف، غياب البعد العقلاني، كما تعني أيضا إزاحة العربة عن السكة باستمرار وخلق العراقيل أمامها، وتعني أخيرا التردد في استحداث تجربة تاريخية في إدارة شئوننا المحلية بعيدا عن بيروقراطية المركز، يساهم فيها الجميع كل في نطاقه الجغرافي شريطة أن تشمل التجربة، الحجر والمدر والشجر والبشر، وكذا الناتج القومي لهذه المحافظة أو تلك. إن عملية الانتقال من حالة إلى حالة أخرى أعلى منها في إدارة دفة شئوننا الداخلية مرتبطة بمجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية معا، وهذه العوامل تكونت وتراكمت تبعا لشروط ومراحل تاريخية، لكن يبقى لإرادة الإنسان اليمني دور أساسي في تسريع عملية الانتقال هذه وتسهيلها وإعطائها

الوجهة التي يجب أن تأخذها أسوة بتجربة ناجحة سبقتنا في هـذا المضـمار وفي شبه الجزيرة العربية تحديدا. إن مواجهة النفس تعني -وبنفس المقدار- مواجهة الآخر، لكـن بـأدوات موضـوعية بعيـدا عـن القسـر والتعصـب الأعمى، وحين نصل إلى هذه المواجهة نكون قد بدأنا. فإذا كان من المفيـد -وفي أحيان كـثيرة مـن الضـروري- أن نتحـاور حـول الأنفـع والأكثـر صلاحية لهـذا الـوطن وأن نتوصـل إلى اتفاقيـات وصـيغ عمـل مشـتركة ومقبولة من الجميع دون ذعر أو تشنج فإن الإشكالية تكمن في أن معظـم مؤسساتنا لا تحتمل الحوار، لأن التعددية السياسية لم تصهر بعـد في بوتقـة المجتمع اليمني، فكيف يمكن ممارسة الحوار الناضج والهادف، وبشروط من الحرية والمساواة والتكافؤ، وحول الأسئلة الأساسـية الـتي تشـكل همـوم ومتطلبات المرحلة التي نعيشها، فلن يكون في أحسن حالاته إلا ترفا فكريا أو جدلا عقيما، وقد يزيد في حالة الارتباك السائد، وربما يؤدي أيضـا إلى تغليب الأسئلة الخاطئة أو الزائفة والتي مـن شـأنها أن تضـاعف حـالات التنافر والتباعد المسيطرة على الوضـع برمتـه، إذ أن إحـدى الإشـكالات الكبيرة التي واجهتنا. إن الأسئلة الـتي كانـت تطـرح إمـا خاطئـة أو غـير دقيقة، وفي حالات معينة مفتعلـة، ولأنهـا كـذلك أدت إلى نتـائج سـلبية، ألحقت الضرر بالجميع. وفقنا الله جميعا لما فيه خير السعيدة وشعبها الصابر الصبور.

عن أكتوبر الثورة ومايو الحدث الجلل في الوطن الذي كان؟

انطلاقاً من ساحات التغيير في أرض العربية السعيدة وكذا الشقيقة الكبرى – المملكة العربية السعودية - والتي تمثل لنا في الجنوب سنداً معيناً وعطاءً سخياً لا ينضب، وجميع الأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي وفي القلب والصدارة منه دولة قطر العزيزة والغالية على النفس والتي تربطنا بها نحن في الجنوب علاقات تاريخية موغلة في القدم. أن عملية الانتقال من حالتنا هذه إلى حالة الانعتاق والسيادة الكاملة على الأرض والثروة مرتبطة بمجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية معاً وهذه العوامل قد تكونت وتراكمت منذ قرون وعبر مراحل تاريخية، لكن يبقى لإرادة الإنسان (الجنوبي) دور أساسي في تسريع عملية الانتقال وتسهيلها وإعطائها الوجهة التي يجب أن تأخذها.

أن الأمور السابقة تحتمل الكثير من المناقشة والتفاصيل، كما أن جزءاً من الحقائق وربما جزء مهم، لم يتضح بعد، يضاف إلى ذلك أن الثورة في ساحات التغيير ما زالت تتفاعل، ولم تعط بعد كل نتائجها، ومع ذلك من المفيد والضروري الآن التوقف عند بعض الظواهر التي أفرزتها هذه الثورة، ومحاولة قراءتها بعقل مفتوح، وبهدوء، لأن من شأن هذه القراءة بالذات أن تجعل الأمور أكثر وضوحاً، وتتيح الإمكانية لحوار حقيقي لعودة الأوضاع في الجنوب إلى وضعها الطبيعي والقانوني كما كان في الحادي والعشرين من مايو 1990 م. اعتماداً على هذه المعطيات، فإن

القيم والمقاييس والعلاقات التي كانت سائدة والتي تم على ضوءها ترتيب الوضع الخاص لكل القوى السياسية ذات العلاقة في القضية الجنوبية يجب أن تخضع إلى المعطيات الجديدة فكراً ونظرةً وسلوكاً وأن تتغير تبعاً لهذه المعطيا، ومن هنا تبرز الأهمية الجديدة الخاصة للمراجعة وإعادة النظر والتكيف مع الشروط الجديدة.

وفي هذه المناسبة الأكتوبرية الإنعتاقية – إذا صح هذا التعبير – فإننا نتوجه بالشكر الجزيل اعترافاً بالفضل والعطاء إلى أرض الكنانة أرض الخير وشعبها العظيم صانعة أمجاد الأمة العربية والذي لولاها ولولا دعمها لما حدث ما حدث في أكتوبر، فكانت الداعم الأول والأخير ولا زال شعبنا في الجنوب يتذكر أن الرصاصة الأولى التي انطلقت من قمم جبال ردفان الأبية كان قد كتب عليها صنع في الجمهورية العربية المتحدة ولا زلنا نذكر ونتذكر الرمز ابن الكنانة الذي وقف كالطود برغم الهزيمة التي حلت بأرضه في ذلك العام 1967م، والتي نسجت خيوطها القوى العظمى في تلك الفترة. أقول لن ينسى شعبنا ذلك الرمز العظيم وهو يصدع بمقولته الشهيرة (ستظل الجمهورية العربية المتحدة داعمة ومساندة لكل حركات التحرر في العالم وسنبقى في اليمن وندعم ثورة الجنوب العربي). سلام لمصر العظيمة وشعبها وجيشها وثورتها عرفاناً بجميلها. سلام على رمزها التاريخي ذاك المسجي في سرايا القبة. وفقنا الله جميعاً لما فيه خير وطننا وجعل زادنا في حراكنا سلماً متسلحين بقوة المنطق وحجة التاريخ ودعائمه الثابتة.

لتتجه الجهود لبناء دولة الوطن الكبير

بادئ ذي بدء أود أن أوضح أن هذه المقالة تتضمن مجموعة من الملاحظات والأفكار تراكمت لدى كاتب هذه السطور خلال معايشته للتجربة الوحدوية اليمنية، مسارها وتعرجاته، إخفاقاتها وتعثراته خلال العقدين المنصرمين. هذه الأفكار التي أزعم صوابها ونبل غاياتها استعرضها دون خلفية مسبقة إلا خلفية الرغبة الجادة والصادقة في بناء هذا الوطن ورقيه وتقدمه على أسس علمية صحيحة تعتمد العقل والمنطق، منطق العصر وليس منطق العاطفة، منهج العقل والملاحظة وليس منهج الإطراء والإشادة. ومن منطلق أن كل شيء في هذا الكون قابل للمناقشة، التفنيد والتحليل، وليس هناك شيء لا يخضع لذلك سوى الثوابت الإلهية التي ورد فيها نص قرآني أو سنها سيد البشرية، سيدنا محمد (ص)، أما ما عدا ذلك فمباح الخوض فيه لكل ذي رأي وفكر ثاقبين، شريطة ألا يتعارض مع عاداتنا وتقاليدنا، وموروثنا العربي والإسلامي، فإن التداول والحوار والخوض في الصيغ الوحدوية المتعارف عليها إذا كانت هي المخرج من أزمتنا الطاحنة التي نعيشها اليوم - مسترشدين بكل النماذج التي سبقتنا عربيا. وإذا كانت تجربتنا السابقة لم تحقق لشعبنا مراده ومبتغاه نظرا لغياب المشروع المتكامل للدولة الحديثة فليس هناك ما يحول دون طرح مشروع متكامل لبناء الدولة بصيغة مغايرة لما هو موجود حاليا يحفظ لكل منطقة من مناطق اليمن إدارة دفة جميع

شئونها المحلية ويعطيها حق التفرد بقرارها بعيداً عن هيمنة المركز. ومما لا شك فيه أن طرح مسار دولة الوحدة للمناقشة لإيجاد صيغة أكثر واقعية تتلاءم مع الواقع المعيش يثير مسألة ما إذا كنا لا نزال نعيش قضايا الوحدة وهمومها، وهل ما زلنا لم نتحرر بعد من فكر قرون مضت، ونحن نعيش زمنا آخر، لعل أبرز مميزاته أنه زمن التخطيط العلمي والتقانة.

وعندما ندعو اليوم إلى تبني صيغة وحدوية مناسبة لهذا الوطن وتكويناته الاجتماعية المتباينة، فنحن لا نفعل ذلك لمجرد النقد كما يعتقد البعض، بل لأننا نشعر أن المرحلة الراهنة من التطور الإجمالي المطلوب للواقع تسمح، ولربما تفرض نوعاً من الأسئلة لم يكن من الممكن طرحها من قبل، وفاقا مع القول القائل: إن الإنسانية لا تطرح من الأسئلة (الجدية العلمية) إلا تلك التي تقدر على الإجابة عنها. لربما لم يكن الوضع العام على الساحة السياسية يسمح قبل اليوم باستشفاف مثل هذه الأسئلة، أو لربما كانت هناك كثبان من السراب لم تعرها رياح الأيام بعد، بيننا وبين الرؤية الواضحة للأمور.

إن التطورات التي يشهدها العصر على صعيد العولمة والتي تتوالى كل يوم، وفي كل مكان في هذا الكون والحياة والوعي وما يضيفانه، وتزايد حجم التناقض بين المتقدمين والمتخلفين يتطلب صياغة مشروع جديد للدولة وما تقتضيه من أشكال وأساليب جديدة من العمل وجدية العطاء. إن ما كان صحيحا، أو ممكنا في العقدين الماضيين لم يعد كذلك الآن، لأن الدولة لم تكن تمتلك مشروعا متكاملا يتناغم ويستجيب لمتطلبات الواقع المعيش والمتباين من منطقة إلى أخرى والذي يتجاوز مجرد

الجمع لأجزاء الوطن، فإن هذا الشعار أصبح الآن أكثر صعوبة وتعقيدا من أوقات سابقة، لأنه أولا لم يدخل في إطار العمل والإنجاز اليوميين، ولأنه ليس له تصور واضح ومتدرج بحيث ينتقل من مرحلة إلى أخرى، ومن حالة بسيطة إلى حالة مركبة، إذ ظل مجرد شعار يحرك العواطف لكن لا يبني مشروعاً متكاملاً لدولة الوحدة. إن بناء دولة الوحدة لا يتم من أعلى، ولا ينجز بالتمني والأحلام، وإنما من خلال المشاركة الفعلية للجماهير وتعبئتها، ومن خلال تلبية مصالحها وحاجياتها، وهذا كله يتطلب عملا مخططا ودؤوبا وجديا، كما يتطلب مراعاة العديد من الاعتبارات والتراكمات والتنوع الذي حصل خلال قرون طويلة من التباعد، كما يجب أن تؤخذ في الحسبان الفروق التي تميز كل منطقة عن الأخرى، لكي يكون هذا البناء قوي البنيان ونامياً ومستمراً.

إن توحيد الإنسان والمجتمع والدولة لا يعني مباشرة، الوحدة السياسية فقط وإنما يجب أن تكون أيضاً هذه الوحدة نتيجة للوحدة النفسية تاصيلاً وتعميقاً وتعبيراً عن الطموح الشعبي المتنامي في إقامة أنموذج وحدوي فريد ومغاير تماماً وكلية لما حدث في الماضي والذي لم يكن ليبني دولة عصرية تستجيب لمتطلبات العصر.

إن بناء الصرح الوحدوي، الذي يستجيب ويراعي خصوصية المناطق سياسيا واجتماعيا، وحضاريا، وتطويره باستمرار، وبأكثر قدر من العقلانية والمشاركة الفاعلة والإيجابية، سوف يؤدي إلى تقارب مناطق دولة الوحدة، لأن تطور هذه المناطق ضمن نسق إيجابي موحد، من منظور التكامل والتعاون سوف يساعد ويعجل في التوحيد النفسي. وبعد:

وانطلاقا من هذه الأفكار والملاحظات التي عرضناها لتكون حافزاً على العمل الجاد والمخلص في التعجيل بطرح المشروع المتكامل للدولة الحديثة بأبعادها المتعددة، وفي سبيل إنجاز ذلك لا بد أن تبلغ الحد الأدنى من الواقعية وأقصى ما يمكن من العقلانية والعلمية دون تردد ودون أوهام أو انفعال، ودون إلقاء التهم جزافاً على الآخرين وقذفهم وتجريدهم من وحدويتهم ووطنيتهم. إن أكثر المتشدقين بالوحدة الناطقين باسمها والمزايدين عليها هم أكثر الذين يقاومون الوحدة ويضعون العراقيل أمام نموها وديمومتها. إن تمسكنا بالوحدة عقيدة ونهجا هو الدافع الأول والوحيد الذي حدا بنا إلى طرح هذه الأفكار حرصا على ديمومتها وثباتها، بالكيفية التي تتناسب وتتجاوب مع متطلبات واقعنا المعيش، ورغبات جماهيرنا الوفية.

إن كاتب هذه السطور لا يقبل ولن يقبل المزايدة التي تعود البعض عليها وتحديداً في موضوع الوحدة الذي آمن بها منذ نعومة أظفاره، وقبل أن ينطق باسمها أو يعرف فحواها الكثير ممن يرددونه الآن. أما اليوم، وبعد أن أثبتت التجربة والواقع المعيش ضرورة مراجعة الصيغة الوحدوية التي أعلنت في 22 من مايو وذلك لبعدها عن معالجة الواقع المعيش، وكذا افتقارها إلى مشروع دولة متكامل يأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل مناطق بلادنا لتتكون الصيغة السياسية المحددة التي تدلل بها الأمة على وجودها الفعال والحقيقي بحصول التطابق بين الشعب والدولة من خلال الإطار السياسي الواحد. وهذا يتطلب استكمال صيغتها العملية في الواقع. إن غياب المشروع السياسي لدولة الوحدة، الذي يمكننا من

استكشاف آفاق المستقبل المنظور والبعيد واحتمالاته وتحديد القصور والأخطاء كما يمكننا أن نتجاوز قسماً كبيراً من السلبيات ونفتح طريقا جديداً للمستقبل، هو الذي أودى بنا إلى الأزمات المتتالية التي لا زلنا نعيشها حتى اليوم. إن التطرق إلى تحليل مسار دولة الوحدة في الفكر والممارسة لا يعني إدانة وإنما تقويماً للماضي، ولفت نظر إلى مجموعة من الاعتبارات والثوابت وهي بالضرورة تحتاج إلى تقويم موضوعي مخلص وصادق وصارم.

إن المواقف والإنجازات الوحدوية التي يردد أنها قد حدثت في العقدين السابقين!! لم تعد كذلك الآن. إنها بحاجة إلى المراجعة الجدية والجريئة، ويتطلب بعضها الإضافة والإثراء، وبعضها التغيير، أو ربما أكثر من ذلك بكثير، لمواجهة المرحلة القادمة، مرحلة ما بعد العقدين خاصة وأن التجربة دللت بوضوح كم من النواقص والأخطاء، وبالتالي العجز والإفتراق بينها وبين الجماهير. إن تصحيح الأخطاء -وما أكثرها- التي رافقت قيام دولة الوحدة منذ بداياتها كان يفترض أن تعالج ضمن منطق وحدوي، ودون تحديات، أو مزايدة، لو أن القوى المهيمنة على القرار السياسي اتفقت على برنامج الحد الأدنى من مشروع سياسي واجتماعي متكامل لدولة الوحدة. إن نقطة الضعف الخطيرة التي عانت منها الدولة - في غياب المشروع المتكامل الذي يراعي ويعطي كل محافظة حقها في المشاركة في صنع القرار- وما زالت تعانيها إلى اليوم هي تقاعسها أو إحجامها أو عجزها عن طرح مسار الوحدة قديما وحديثا: كيف قامت!! وكيف تعيد تقويم نفسها؟؟ وما هي مقومات وجودها؟؟ وكيف تحافظ

على هذا الوجود؟؟ وما نوع الشرعية التي تستند إليها؟؟ وما دورها الاجتماعي؟؟ وما طبيعة علاقتها بمواطنيها؟؟ هكذا كانت بصورة عامة وإجمالية، مواقف الدولة التي لم تستطع كما أنها لم تستطع أن تقدم تصوراً علمياً وعملياً للقضايا الأساسية المطروحة حينها -وما أصعبها-، فاكتفت بالهروب من هذه القضايا أو تأجيلها أو تقديم إجابات عامة عليها، الأمر الذي جعل الجماهير في حيرة مستمرة من أمرها.

أقول هذا ليس من أجل التذكير بواقع تاريخي عتيد وأليم، بل من أجل أن نعطي الكلمات معناها، والآمال والطموحات كل وزنها وثقلها، ذلك أننا عندما نطمع اليوم إلى تحقيق مجتمع الوحدة فنحن نطمع إلى مشروع تاريخي جديد تماماً، يختلف كلية عن كل المشاريع السابقة التي عرفها هذا الوطن. فقد كان لنا شرف المساهمة بنصيب وافر مع إخوة لنا في تأسيس أول تجمع وحدوي يضم أبناء الشطرين في كيان طلابي واحد منذ ما يقارب الثلاثة عقود ونيف. إن إيماننا بالوحدة هو إيماناً بطلوع الفجر بعد الليل مهما طال. فلنقبل بما يمليه الواقع المعيش، وما تطالب به الجماهير ولنستجب لما يمليه علينا الضمير الجمعي، فإن التاريخ، المنظور منه والبعيد والجماهير وكذا العصر الذي نعيش فيه أصبحا لا يرحمان ولن يرحما!! اللهم إني بلغت.. اللهم فاشهد!!.

إطلالة على الهبة الحضرمية من زاويتها المعرفية

بادي ذي بدء نود أن نشير أنه وبقطع النظر عن الحوار عن طبيعة الهبه الحضرمية التي شهدها وطننا بعد طول غياب، فإن تناول المسألة من جانبها المباشر أو بمعنى آخر تناولها من حيث مجرياتها ونتائجها أو من جانبها المعرفي (معطى ثورة) فلا يمكننا أن ننسى أنه طوال مدة من الزمن التي ابتليت حضرموت بالغبن والظلم الذي وتحديداً منذ أن ضُمت قسراً في العام 1967م إلى ما يسمى حينها بجمهورية اليمن الجنوبية، دون أن يكون لها أو لشعبها رأي في ما كُتب حينها عليها، وبعدها وتحديداً في 22 مايو 1990م زج بها مرة أخرى في وحدة اندماجية مع الجمهورية العربية اليمنية.

أطلق عليها دولة الجمهورية اليمنية وتحت دعاوى وحدة اليمن الطبيعية أو عودة الفرع إلى الأصل، كل هذا وحضرموت خارجة السياق (مقهورة الإرادة) لا تستطيع أن تعلن عن هويتها وكينونتها المسلوبة جهراً، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى انفصال المجتمع الحضرمي عن هذه السلطة الغريبة عليه وعلى كينونته وهويته الثقافية، وأصبح هذا شرطاً من شروط السياق للهبة السلمية وهو الذي يفسر ذلك التجانس الذي هو حاصل الآن والذي أصبح عليه المجتمع في هذا الوطن (الحضرمي) في مواجهة سلطة غريبة عليه وإن ادعت بتمثيله غطاء لمصالح تجنيها من خيراته دون أن يكون له ولو النزر اليسير من هذا المعطى الطبيعي لثرواته التي تزخر بها أرضه.

وبناءً عليه فقد أحدثت هذه الهبه على امتداد حضرموت الكبرى من أدناها إلى أقصاها وتداعى معه إخوته في الجنوب مؤيدين، مؤازرين، مسلمين له الراية مقتديين، بأنه هو الرائد وهو صاحب قصب السبق، مسجلا ومدوناً لاختراع حضرمي لم يتم تداوله من قبل وسوف يسجل باسمه وضمن هويته الحضارية المتميزة.

إنه كشكل من أشكال التعبير عن التذمر من وطأة واقع اقتصادي واجتماعي وأمني ما انفك يتأزم يوماً بعد يوم.

وفي هذا الإطار مثل الفشل الذريع للمرحلة الانتقالية على المستوى الأمني وكذا المستويين الاقتصاي والاجتماعي الأرضية الخصبة التي نمى عليها التذمر.

وفي هذا الخصوص علينا أن نعود لاستقراء التاريخ قديمه وحديثه ونقارنه بمسيرة شعوب أخرى كي نقف على أهمية الحرية كمكسب تاريخي وحضاري، إذ هي شرط من شروط النهوض بالحضارات إذا أحسن المجتمع فهمها وإذا تم إشراك النخب في عملية البناء، وتم فتح أفق ثقافي وحضاري للهبة ولم يتم اختزالها عند بعدها المطلبي.

ولكننا على يقين من أن هذه الهبه هي الخطوة الأولى نحو إعادة البسمة على الشفاه الحضرمية كما أنها النواة الأولى نحو إعادة الماضي الزاهي الذي كنا نتفيأ ظله في ربوع وطننا الحبيب دون منغصات وبدون أحقاد لأن اللحمة كانت واحدة، لم تشبها شائبة ولم يطرق بابها معتد آثم ، ولا غريب عن الديار ، ولكن ولكي تكون البداية صحيحة ومؤسسة وراسخة لن تزعزعها براكين الأرض وزلزالها فإننا نتصور الآتي:

أولاً: إيجاد صيغة توافقية يجمع عليها كل طلائع الشعب الحضرمي

وكل فصائله التي شاركت وساندت، ودعمت هبته المباركة.

ثانياً: الانصهار في بوتقة تنظيمية يتوافق عليها الجميع دونما استثناء.

ثالثاً: بلورة المطالب التي تقدمت بها طلائع الهبه بكل مسمياتها مضافا إليها جميع ما يجمع حياض الوطن ويحدد رسم معالمه الحضرمية على كل ذرة رمل من هذه الأرض الطاهرة.

رابعاً: الحفاظ على الثروة – من الطامعين فيها والمتربصين بها– سواء كانت نفطية أو من جميع مصادر أرضنا الطيبة ومياهنا وبحارنا بامتداداتها المتنوعة وأن تؤول حماية هذه الثروة والإشراف عليها إلى لجنة تشكل من جميع طلائع الهبه أو الإطار التنظيمي إذا تم التوافق عليه.

خامساً: إن الهبه السلمية لشعبنا سوف تستمر كحركة نضالية سلمية حاملة للقضية الحضرمية وإن أي معالجة جزئية انتقائية لا تستهدف جوهر الأزمة، فإنها حتماً وبكل تأكيد لن تزيد الأوضاع إلا مزيداً من التعقيد ولن يكون لها أي قبول لدى جماهير شعبنا.

لقد أحدثت هذه الهبه القطيعه المطلوبة، والتي تستطيع أن تمكن المجتمع بكل فئاته من المساهمة في بناء مستقبله وتطويره لا أن تفرض الدولة رؤيتها مهما ادعت أنها ذاهبة لانجاز الوعود التي طالبت بها الهبه ولكن ذلك لم يحصل ولن يحصل في ظل ضعف وقلة حيلة هذه الدولة. وفي هذا السياق نقول إنه مخطئ من يعتقد أن الهبه الحضرمية جاءت ضد الدولة كنظام وقانون وعدالة، بل إنها جاءت ضد غياب الدولة ونقائصها وعدم قدرتها على تحقيق مصلحة العدل والمساواة في المواطنة وإيقاف نهب الثروات من هذا الوطن الذي كان أهله بحاجة إلى خيراته وتنميتها داخل بلادهم، وإذا كان البعض من ذوي النفوذ في صنعاء (اليمن)

يحاول أن يعطي الأمور تفسيراً يتناسب مع هواه ومصالحه الشخصية التي جناها من هذه البلاد بغير وجه حق وهو في حقيقة الأمر لا ينتمي إلى هذه التربة البتة إلا بحكم الضم القسري وفي غيبة من رقابة الشعب الحضرمي صاحب المصلحة الحقيقة في هذا الوطن.

إنه من الخطأ أن يعتقد في اعتبار الهبه الحضرمية مشروعاً مكتملا بذاته، والحال إن الهبه لا تبرمج مسبقا لأن أحد شروطها هو الصبغة الفجائية التي يقف عليها نجاحها، أو بمعنى أصح يعتمد أساس نجاحها الفجائية.

إن الهبه الحضرمية هي حالة قطع بالأساس، وقد حصل القطع في حضرموت من خلال شبه إسقاط للنظام مع بقاء المحافظة على رمز للدولة من خلال النظام الاداري والقانوني إن وجد.

وعلى الرغم من صعوبة الظروف الحالية وخيبات الترويكة وعلى رأسها الأحزاب الحضرمية التي تنتمي لتربة هذا الوطن نهجا ومسلكا وعقيدة فيما يسمى بالمرحلة الانتقالية والتي أوشكت على الانتهاء، فإن الغد واعد لحضرموت الخير والنماء والحضارة والإنسان، وخير ضمان لذلك حركية وحيوية المجتمع الحضرمي الذي عودنا منذُ أن وجد على وجه البسيطة بأنه السباق في فعل الحدث سواء كان في مهجره أو في مسقط رأسه الأول .

انكسار حاجز الخوف:

لقد انكسر حاجز الخوف ولن يعود الزمن إلى الوراء وعلى الجميع أن يتذكروا ذلك فحضرموت ما قبل الهبه ليست ما بعدها وليس بوسع أي سلطة أو متنفيذين داخل السلطة أو خارجها أن تمارس ذات السلوك

القديم ولا الدعاوي الكاذبة باسم الوحدة والواحدية النضالية والمصير المشترك لوطن واحد.

لقد كانت حضرموت تعيش في ظل أنظمة تعاقبت عليها عنوة وبالقوة وهي غريبة عنها وعن أهلها وتربتها وهويتها وتمنح النخب الحاكمة القداسة ويتم التعامل معها وكأنها هي الوطن (أي النخب) ومن يتجرأ عليها يعرض نفسه لأشد العقوبة حتى ذكر اسم الوطن الغالي حضرموت يمنع على أهل الديار الحضرمية قوله أو الادعاء بالانتماء إليه باعتبار أن ذلك خروج عن (اليمننة) المفروضة قسراً، هذا إن كان هناك من يتجرأ فعلا في ظل مشاعر الخوف التي كانت تتملك الجميع، فضلا عن جحافل النفاق التي كانت تنشر أفكها ليل نهار.

ولكن كل ذلك لم يدفع شعبنا إلى اليأس ولا قواه الحية الطليعية إلى التراجع والاستسلام، بل واصلت نضالها حتى أوصلته إلى قمته في هبتها النضالية السلمية.

وفي الختام .. ليكن واضحاً أن هذه التحولات التاريخية في بلادنا ما كان لها أن تمر بهذه السهولة إلا بالتضحيات التي بذلت وأرواح الشهداء الأبرار وفي المقدمة منهم المقدم (بن حبريش) الذي فجر الشرارة الأولى في دحر الطغيان، وعدم الرضوخ لجحافل الغزاة كائناً من كان، فانكسر بذلك حاجز الخوف ليمنحنا قدرة وحيوية وعزم لا يلين، وهنا لابد من طرح السؤال الآتي: هل أن هذا القطع ضمين لتحقيق الأهداف التي تحرك من أجلها شعب حضرموت في هبته المباركة بعد طول انتظار؟. ذلك يظل مرهون بعوامل أخرى.

الجنوب وطن وليس حقيبة للتداول..

عندما تطرح القضية الجنوبية في مؤتمر صنعاء للحوار الوطني، والخاص بالصراع الدائر بين القوى والفصائل اليمنية للخلاف حول نظام الحكم بعد قيام الثورة الشبابية، وبالرغم من أن دولة الجنوب المحتلة (من قبل دولة الشمال) لم تكن طرفا في هذا الصراع الدائر، ولم تشملها الوساطات الدولية و الاقليمية التي طرحت على دولة اليمن للخروج من الازمة الطاحنة.

إلا أنه قد زج بالقضية الجنوبية داخل هذا الحوار دون علم أو موافقة شعب الجنوب وقواه الثورية المتمثلة في فصائل الحراك وكل المكونات السياسية التي تمثل شعب الجنوب من أقصاه إلى أقصاه إلا أن النظام في صنعاء قد استنسخ ما أسماه القوى الممثلة للحراك الجنوبي داخل هذا المؤتمر.

وبناءً عليه فأننا عندما نطرح اليوم (القضية الجنوبية) أو بمعنى أدق وأصح إحتلال دولة الجنوب بحسب الرجل الثاني في نظام صنعاء السابق (اللواء علي محسن الأحمر) من قبل دولة الشمال بالقوة.

لإننا كنا نشعر أن المرحلة من التطور الإجمالي المطلوب للواقع اليمني تسمح، الآن بإيجاد حل لإنهاء احتلال دام ما يزيد على العقدين من الزمن، وفاقاً مع القول القائل أن الإنسانية لا تطرح من القضايا الهامة الجدية والمصيرية العملية إلاّ تلك التي تقدر على حلها.

ولربما لم يكن الوضع العام على الساحة السياسية اليمنية يسمح قبل

اليوم ، أما الآن بعد الثورة الشبابية في الساحات فإن المجني عليه هو الوطن الجنوبي شعباً وأرضاً ولازال يرزح تحت ظل الإحتلال بالرغم من تغيير النظام وقيام الثورة الشبابية في صنعاء.

قانونية القضية الجنوبية: تُعرف منصة القضاء كما تُعرف كتب القانون بديهية لا جدال حولها وهي: أن القاضي عندما ينظر في قضية أمامه إنما يعكف إبتداءً على دراسة ما في ملفها من (أوراق) ومذكرات شارحة وأسانيد تاريخية دامغة.

إننا بتنا جميعاً (نترافع ونتداول) في القضية الجنوبية، رغم أدلتها الواضحة، براهينها القاطعة، إلا أن ما شاب بعض (الخوض) فيها من تسيس وتدليس وافتراء، وادعاء وتعمد بغية التضليل للمجتمع الدولي والإقليمي.

أن الجنوب هو وطننا الكبير وليس حقيبة للتداول ونحن قابعون على تراب أرضه لا ولن نغادر، هكذا يردد شعب الجنوب مقولته ليل نهار.

إن الحكم في نهاية المطاف هو حكم على مستقبل هذا الوطن الذي احتل عنوة وبالقوة، فكان أبناؤه يتطلعون إلى إعادة بناء (دولتهم) الجديدة، عندما ضحوا بأرواحهم وقت ان خرجوا إلى الميادين مطالبين بتقرير المصير والانعتاق لجنوبهم الغالي ممنين النفس بإقامة دولتهم الفدرالية على امتداد رقعته الجغرافية.

إنه وفي مواجهة هذه التطورات كيف يجب ان يكون الموقف (الجنوبي)، فمثلما اشرنا في البداية إلى أبرز ملامح المرحلة الجديدة، مرحلة

ما بعد الثورة الشبابية في صنعاء، نحاول أن نسجل هنا، وفي عجالة ما يتعلق منها بالوطن (الجنوبي).

إن السابع من يوليو / تموز (1994 م)، تاريخ دخول الجيش اليمني ومليشيات الاصلاح، وفيالق المجاهدين القادمين من افغانستان، وبعض ضعاف النفوس من بني جلدتنا، كل هؤلاء الحلفاء الذين احتلوا أرض الجنوب في غفلة من زمن لم يحسب لها حساب (سميتها الغدر والنكث بالعهد)، وتم ضمها إلى نظام الجمهورية العربية اليمنية في صنعاء.

لقد كان هذا التاريخ في غاية الخطورة، اذ وضع حدا فاصلا لنهاية مرحلة، ولبداية أخرى، وفتح الباب للتطورات اللاحقة، في غاية الخطورة، فكان خلط الاوراق الذي حصل، وتغير التحالفات، وانكشاف عجز وهشاشة وانتهازية القوى الحزبية، والتسابق لإرضاء النظام في صنعاء، واعطائه صفة الشرعية، إن هذا غير في الوضع، ودعا و لا يزال إلى إعادة النظر في طبيعة المرحلة ومستلزماتها وشعاراتها، وقواها السياسية مما يقتضي الشيء الكثير من الجدية في التعامل وتحديد المواقف بتجرد ودونما عواطف أو تغييب للعقلانية – سواء مع القوى السياسية أو الأحزاب، وفي المقدمة منها المؤتمر الشعبي العام وحليفه التاريخي حزب الفتوى والفيد.

ثانياً: إن صيغة التكتلات – داخل مؤتمر الحوار في صنعاء والتي ستكون طابع المرحلة لابد وأن تنعكس يمنياً – على القضية الجنوبية، وحقها المشروع في الحرية والاستقلال – من حيث التجاذب اليمني، أولاً، ومن حيث التعامل طمعاً في الأرض والثروة ثانياً.

ولذلك فإن الإمكانية الآن متاحة أكثر من قبل للتحرك نحو التوحد لكل القوى السياسية (الجنوبية)، لطرح الصيغة المجمع عليها شعبنا في الجنوب في استفتاءاته المليونية وهي الاستقلال والتحرير الناجز، إذ أنه من الممكن الاستفادة من المواقف الدولية والإقليمية، التي تتشكل الآن، وتتكون عن اليمن - نظام صنعاء الحالي- بأنه غير قادر على إقامة دولة مدنية عصرية حديثة.

كما أنه يجب إقامة علاقات تتناسب مع المصالح الوطنية لشعبنا في الجنوب، وأعتقد أن الأطراف المعنية مستعدة لذلك.

ثالثاً: إن شعار وحدة الأمة -العربية- وشعبنا جزء منها ومؤمن بما تؤمن به، فأنه برغم أهميته وضرورته، لا يزال صيغة ملتبسة، وكل المحاولات التي جرت لوضعه موضع التحقيق فشلت، بما فيها الوحدة الاندماجية بين دولة الجنوب والجمهورية العربية اليمنية، كما أن الموقف منه يتراوح بين الحماس المفرط والإنكار التام، وزادت في التعقيد الفروق الناتجة عن وجود فوراق حضارية متباينة.

حل القضية الجنوبية في مفهوم المتحاورين في مؤتمر صنعاء هي: أما أن تكون تحت مظلة الجمهورية اليمنية كما يتم تداوله الآن أو أن تكون دولة فدرالية من عدة أقاليم تخضع لنظام صنعاء (القبلي العسكري) تحت مسمى دولة اليمن المتحدة أو أن تكون دولة مركزية يمنية تعطي صلاحية حكم محلي محدود في بعض القضايا التنفيذية، التي تخص كل محافظة على حدة واللافت للنظر، أن هناك إجماع يمني داخل المؤتمر لرفض صيغة الدولة المكونة من أقليمين كاملي السيادة إحدهما جنوبي متضمنا السيادة

على جميع أراضي الجنوب التي احتلت عام (94 م) والآخر شمالي على جميع أراضي الجمهورية العربية اليمنية السابقة قبل عام (94 م)، وكما أشرتُ آنفاً، أن هذا المقترح مرفوض شكلاً ومضموناً، وبإجماع كل المكونات اليمنية ما عدا مكونين سياسيين اثنين هما حزب الحق والحوثيين.

إن الذي سيفوض للاتصال بالآخرين ومحاورتهم يفترض أن يكون مخلصاً وأميناً في تجسيد ما يكلف به أو تبرير ما يريد قوله، أو قناعاته الذاتية فهل استطاع الساسة القيام بهذه الأعباء، وبهذه المهمات؟

وهل هم في الاتجاه الذي يمكنهم بالقيام بهذا الدور؟.

إنني أعتقد جازماً أن مسألة، شكل الدولة الجديدة في الجنوب وتسميتها ونظام الحكم فيها أصبح وإلى حد كبير مسألة في غاية السهولة واليسر، ويمكن حلها دونما عقبات أو صعاب طالما توافرت النيات الحقيقية الصادقة – من قبل النظام الحالي في صنعاء – والبدء باتخاذ الخطوات الجادة لحل القضية الجنوبية بكل أبعادها السياسية والقانونية والسيادية، فالقضية الجنوبية أصبحت محل اعتراف ودراية على الصعيدين الدولي والإقليمي واحترام خيارهم بحقهم في تقرير مصيرهم وإقامة دولتهم كاملة السيادة على أرضهم وبحسب إجماع شعب الجنوب على ذلك، وهي رغبة لا يمكن تجاهلها أو إنكارها، وهذا ما أكد عليه الأخ الفاضل الدكتور عبداللطيف الزياني في آخر تصريح له.

وفقنا الله جميعاً لما فيه خير وطننا وتوحيد كلمتنا وهدانا جميعاً إلى سواء السبيل.

الشرعية لمن..؟

أن مايمر به الجنوب في هذه المرحلة التاريخية من حياة شعبنا وهي لحظة تاريخية فارقة فاصلة، فالبلاد تمر بمخاض عسير سوف نشهده على جميع الأصعدة بفعل الثورة السلمية التي يقودها الحراك بكل فصائله ومكوناته السياسية.

فما جرى وما يجري الآن على أرض جنوبنا الطاهرة، والذي ينطلق على مرتكزات أساسية مطالباً بحقه القانوني في استعادة السيادة الكاملة للشعب على كل أرضه، رافضاً، وبقوة، الهيمنة والسيطرة على قراره وأرضه وثروته وسيادته، فقد قال كلمته مدوية في حشوده المستمرة، في ساحات نضاله على امتداد رقعة الوطن الجنوبي الكبير، والذي عانى ويعاني الويلات والامتهان لكبريائه منذ احتلاله في العام 94م، كما أنه على وشك الوصول إلى تقرير مصيره وانعتاقه، لهذا فإنه يرفض وبقوة أية وصاية على قراره، حزبية أكانت أو أيديولوجية، كما أنه وبنفس القدر يحجم هيمنة النخب أو الرموز السياسية، التي بدأت تتوافد من مضاجعها خارج أرض الجنوب حيث العيش الرغد والرفاهية الميسرة.

إن شعبنا الذي عاش ويعيش في ظل الهيمنة، (وحده) ويكابد الموت والجوع والعناء! مقدماً أغلى وأعز التضحيات التي يمتلكها، وهي دماؤه التي تراق على درب الحرية والاستقلال، فالتاريخ يحقق نفسه من خلال الشعوب بقوة إرادتها وليس هناك برهان أقوى وأوضح على صحة هذا مما يجري الآن في عمق البلاد وهو مازال، لديه أمل كبير أن ينتقل إلى

الأفضل في الوقت الراهن، لذلك فأنني أزعم أن واجب الوقت يدعونا الآن أن نكثف جهودنا وأن لا نتراجع إلى الوراء، إذا نحن تركنا مصير شعب الجنوب وحده تتقاذفه الأمواج، ويتلاعب بمصيره بعض الذين يدعون تمثيله من الذين يزعمون انتماءهم إلى تربته من (المتجونبين)، إذا صح هذا التعبير، والذي سبق وأن عانى منهم الوطن الكثير ومازال يعاني، فإنه يجب وضع حد لهذه المهازل، وماحدث منذ مدة ليست ببعيدة ونقلته هذه الصحيفة الغراء (الوسط) بعد أن رصدته بادعائهم تمثيل هذا الوطن (الجنوب) بحكم انتمائهم إليه وهنا سوف نعود إلى الوراء وتحديداً في حرب عام 94م لنشير بما حدث في قاعدة العند العسكرية – ولا داعي للتفاصيل – لنذَّكَّر فإن الذكرى تنفع الجنوبيين، الذين اكتووا بنيران هذه الفئات في الماضي القريب وكذا البعيد.!!

إن ما يحدث الآن هو رسالة بأن آن الأوان الإقلاع للمستقبل لم يحن بعد وأننا لسنا جاهزين للانخراط في تلك المرحلة. بل ينبهنا أننا أذا تطلعنا في المرآة وتفرسنا وجوهنا جيداً، فسوف نكتشف أننا يجب أن نعيد النظر في هيئتنا، في أدائنا وخطابنا، لكي نستوفي شروط تأهيل الحاضر للالتحاق بالمستقبل، وهذا منطوق يحتاج إلى تحليل وتفسير.

إن الجماعات السياسية والنخب التي غابت عن الممارسة والمشاركة لبعدها عن الوطن لم تتمكن من بلورة رؤية أو مشروع في تلك الفترة، حيث لم يخطر ببالها أنها يمكن أن تشكل بديلاً لسلطة المحتل بعد الرحيل، وحين حدث الزلزال الذي هز النظام المهيمن على أرضنا، واجهت الطبقة السياسية بمختلف مسمياتها اختباراً لم تتوقعه ولم تكن مؤهلة للنجاح فيه ،

وهنا توقفت برهة أسأل نفسي فيها: هل أصبح الجنوب عقيماً؟، لماذا لم تظهر فيه قيادة كارزمية تحظى بالإجماع الوطني، لأنها هبة من الله لا تصنع ومن ثم فهي تعتمد على المصادفة التي يتعذر التعويل عليها، لأنها قد تتحقق في زمن وقد تغيب لأزمنة عدة، ولكنني أرى أن القيادات التي تحظى بالإجماع الوطني بعضه أو كله، لا تظهر إلا من خلال الممارسة الديمقراطية، ومراكز البحوث وتوفير حرية الحركة والتعبير، هذه العوامل تشكل الأوعية أو المختبرات التي تظهر لنا قدرة الأشخاص وكفاءتهم.

إن انتقال الأحداث واستلهامها غالباً ما يأخذ مدة زمنية يستوعب فيها الشعب وينهل من معين تجربة شعب آخر سبقه في الحراك الثوري، أو البناء ليسير على نهجه.

إن التجارب الإنسانية ليست حكراً على شعبٍ دون آخر، ولكن ما أعطى حراكنا السلمي نكهته الخاصة، بظروفها ومناخها المحليين، إنها نسيج وحدها ولهذا فإنها انتقلت من محافظة إلى آخرى في سهولة ويسر وبسرعة فائقة، وهذا دليل على أن ما حدث ويحدث هو فعل تحركه في زمن واحد قوى جماهيرية مؤمنة بعدالة قضيتها.

إن الحراك السلمي الجنوبي وقواه السياسية الملتصقة به ميدانياً، والتي لم تفارق تراب الوطن منذ أن شن نظام صنعاء حربه التدميرية على الوطن والدولة والأرض والسيادة فبقت ما بقيت أرضها وشعبها، أما ما عداها فإن المسألة فيها نظر وبناءً عليه فإن الشرعية الثورية والقانونية والتاريخية هي لشعب الجنوب وحده دون سواه، صاحب القرار الحاسم.

وإذا تساءلنا هنا في هذا المقام عن الشرعية وقرارها ولمن تؤول؟..

للإجابة على ذلك نقول:

إننا إذا قلنا فلنترك كل هذه الحذلقات جانباً، ولنلجأ فقط إلى حس الناس البسيط، إلى الشعب صاحب الحق الأول والأخير، ونظرتهم ما هو شعورهم العام تجاه القيادات التي تتجاذب وتتهافت على شرعية التمثيل والتفويض عن هذا الشعب صانع الحدث الثوري العظيم! هل يشعرون أن هذه النخب تمثلهم، تناسبهم، تشاركهم همومهم ماضياً وحاضراً!.. تنتمي إليهم!.. إذاً فالشرعية معطاة لهم، ومرة أخرى بقطع النظر عن مواقف هذه النخب والرموز السياسية وقرارتها المترددة والمتناقضة فهذا أمر عادي، مرة أخرى وعلى العكس مما سبق قوله، هل يشعرون بغربة مع هؤلاء؟ بعزلة عنهم، بانقطاع الصلة بينهم؟.. إذا كان الأمر كذلك فلا شرعية لهؤلاء ولا قرار لهم ولا شأن لهم باتخاذ القرار إلا بتفويض من صاحب الحق والقرار الأول والأخير هو للشعب؟.. شعب الجنوب وحده.

إن الحراك السلمي الذي انطلق في العام 2007م كان لديه مشروع المطالبة بالحقوق المسلوبة والأرض المنهوبة وإعادتها إلى أصحابها، كانت هذه هي البداية إلا أن نظام صنعاء لم يولِ هذا الأمر حقه من الاهتمام الجدي والإنصاف، وتمادى في الرفض بل وشرع في ملاحقة المناضلين وقواهم السياسية والزج بهم في المعتقلات والسجون، ومن هنا بدأ الثوار يحركهم الدافع الوطني ورفضهم للظلم والاستعباد، والملفت والذي لا يقل أهمية عما سبق أن البعض من الذين تصدروا الواجهات بعد انطلاق الحراك السلمي وتحدثت عنهم وسائل الإعلام ومازالت تقدمهم باعتبارهم قيادات سياسية للحراك، علماً بأن الحراك لم يفوضهم للتحدث

باسمه، وبالتالي فإنهم لا يمثلون سوى أنفسهم كما أنهم بدورهم بلا مشروع ولا رؤية واضحة لما يريدون.. وغاية مايمكن أن يُقال بحقهم إنهم أمتداد للسلطة الحالية في صنعاء، ولعلّي لا أبالغ إذا قلت إن مثل تلك التشوهات تعد أمراً مقبولاً وطبيعياً في مراحل التحول والانتقال من مرحلة إلى أخرى.

وبناءً على ما تقدم فإنه يجب على من تقدم لقيادة الحراك والذي التصق به منذ النشأة والبداية عليه أن يضبط المسيرة ويوضح الرؤية ويحدد الأهداف البعيدة منها والقريبة، فربان السفينة ليس كأي عنصر فيها، باعتبار أن أي خطأ يعرضها للجنوح أو الغرق، وإذا كان هناك داخل المجتمع قوى تتسم بقدر خطير من اللا مسؤولية وتضع المصالح الفردية فوق المصالح الوطنية والتي تتطلب غالباً الكثير من الصبر والاعتدال، وهذا ما سيجعلنا نلج في صراعٍ مرير ضد القوى التي تسعى لبث الفوضى وصراع أمر ضد القوى التي تريد بنا العودة إلى الخلف، إلى أستبداد وهيمنة القوى الحزبية والأيديولوجية.

لكل هذا يجب على كل القوى التي تقود عملية التغير وإعادة بناء الدولة بعد استعادتها أن تتحلى بالقدر الأقصى من المسؤولية وتعويض كل النقص منها عند الأطراف الأخرى، أن الانتصار الحقيقي ليس انتصار فئة على أخرى، بل هو أنتصار مشترك على المشاكل التي تأخذ بخناقنا جميعاً ونحن على مركب واحد.

إن قوة النخبة السياسية أو الرموز السياسية يجب أن تكون مستمدة من قوى الثورة التي تمثلها، ومن المواقف التي تتخذها للتعبير عن هذه الثورة، بمعنى آخر فإن أهمية هذه النخبة أو القوى السياسة تتوقف على

الدور الذي تقوم به وتعطيه للوطن ومواطنيه في هذه المرحلة التاريخية من نضاله ومقاومته، بما يمليه عليها ضميرها الوطني، الجمعي.

قبل كل شيء أن تقوم بعملية نقذ ذاتي.. أن تقول بصراحة: أين أخطأت، أين قصرت، أين عجزت.. وماهي الضوابط التي تمنع تكرار أخطاء الماضي؟

إن النقد والنقد الذاتي عملة لها وجهان: الأول أن تعيد قراءة مرحلة ذاتية سابقة، بكل ما فيها من مشاكل ومصاعب وقوى، وكيف حصلت؟، وكيف تم التعامل معها؟، وما أدت إليه من نتائج؟، هذا أولاً.

وثانياً: أن تقوم هذه الكفاءات القديمة بعملية نقد ذاتي جريئة وصريحة لمسيرتها السابقة.

أما أن نضرب صفحا عن الماضي، ونعتبر أنفسنا أننا ابناء المرحلة الجديدة - مرحلة ما بعد الثورة – أو أن الناس ينسون، أو لا يحتاجون لمن يذكرهم بالمراحل السابقة فإننا بالإضافة لإمكانية واحتمال تكرار الأخطاء نكون كمن يتواطأ مع نفسه ومع الآخرين لتمرير أحداث مرحلة تاريخية بكاملها، وتبرير أخطاء النفس وأخطاء الآخرين، ومن شأن ذلك أن يحول دون قيام الصيغ الجديدة للدولة المدنية الحديثة، وأن يجرد الكفاءات الشابة من المشروعية التي ترشحها للقيام بهذا الدور المستقبلي لبناء الدولة المدنية الحديثة المنشودة.

ومن هنا تبرز الأهمية الاستثنائية، خاصة الآن في مرحلة التغيرات العاصفة والعميقة، التي تجتاح الوطن العربي من حولنا، إلى ضرورة التصدي بشجاعة، إلى ممارسة النقد والنقد الذاتي، كخطوات أولى ورئيسة قبل التنطع لمهمات البناء والتحديث والعصرنة.

العدالة الانتقالية واعتراض البعض على قرار الرئيس

عن العدالة الانتقالية سوف نتحدث متسائلين.. كيف يمكن تحقيق العدالة الانتقالية؟.. هل الوضع الحالي في اليمن ينبئ بتطبيع العدالة الانتقالية؟.

ما هي طبيعة الآليات والعمليات المرتبطة بتحقيق العدالة الانتقالية؟.

وللإجابة على ذلك نقول:

إن تحقيق العدالة الانتقالية ليس بالأمر السهل في ظل مجتمع كالمجتمع اليمني، تم إقصاء مؤسساته وتحييدها عن العمل على مدى عقود من القهر السياسي، وفي ظل إطار آمن يكاد يكون معدوماً وتيارات وأحزاب سياسية واجتماعية منقسمة على نفسها وموارد مستنزفة، والأهم من ذلك الصدمة والتخوين، بالإضافة إلى انعدام بنية تحتية في مؤسسات الدولة وافتقار الاحترام الحكومي لقيم حقوق الإنسان علاوة على حداثة القوى السياسية التي وصلت إلى سدة الحكم (حداثتها بالعمل السياسي وبالخبرة السياسية والقانونية اللازمة لتحقيق تلك المفاهيم)، ولذا فإن الأمر يتطلب خطوات عديدة، نوجزها في الآتي:

أولاً: الإرادة السياسية: تعتبر المحرك الأساسي المنوط به تحقيق العدالة الانتقالية فإذا لم تتوفر الإرادة السياسية لن يتم تفعيل جميع القوانين والقرارات الجديدة التي أنشئت من أجل هذا الغرض، وقد تم التفعيل في

هذا الصدد متمثلاً في قرار الأخ رئيس الجمهورية، الذي اتخذ بهذا الخصوص، ولكن عدم الجدية في التنفيذ والمماطلة والتلكؤ والمطالبة بامتداد المدة الزمنية بأكثر مما ورد في القرار، وهي مطالبة ربما يشوبها المبالغة أو المزايدة ليس إلا، حيث أن القرار لم يتم إصداره إلا بعد دراسة متأنية لكل الظروف المحيطة والمعطيات المتاحة والإمكانيات المتوفرة للتطبيق العملي، وبناءً عليه فإننا نرى أن الأصوات التي انطلقت معارضة لهذه المدة ومزايدة عليها لا أظن أنها كانت صائبة، كما أن الجدل العقيم قد يؤدي إلى إعادة إنتاج النظام القديم.

ثانياً: سيادة القانون، كما أن أية سلطة جديدة أو نظام حكم جديد يحاول تثبيت وتدعيم سلطته على الحكم وجعلها على جدول أولوياته، وهذا حق مشروع ومطلوب في نفس الوقت ، ولكن هناك محذور قد يكون في غاية الأهمية وهو أن لا تنشغل السلطة الجديدة بتثبيت أقدامها في الحكم وتجعله من أهم أولوياتها ، وتنشغل به عن تعزيز سيادة القانون بل وربما قد ينظر إلى سيادة القانون عند التطبيق على أنه خطر على تدعيم وتثبيت سلطتها الجديدة ونقصد بها – السلطة الانتقالية – أعني أن لا تتخذ هذه السلطة الانتقالية منزلقاً، وأن لا تكرر الانتهاكات التي كان النظام السابق يتبعها بدواعي الحرص منها لتثبيت النظام الجديد، وهذا للتذكير فقط ليس إلا، وبناءً عليه فإنه من الضرورة بمكان توخي الحذر والحيطة عند إقرار قوانين خاصة بمعاقبة النظام السابق حتى لا يتسبب ذلك في قوة ترسانة القوانين الاستبدادية المعرقلة للحياة الديمقراطية، وذلك عن طريق البعد عن القوانين الاستثنائية، التي تخل بمعايير العدالة

الجنائية، ولا تحقق قيام محاكمات عادلة، فالغرض من تطبيق العدالة الانتقالية ليس هو الانتقام من النظام السابق وأركانه بل الوقوف على حقيقة ذلك النظام وتحديد الضحايا من أجل إعادة الاعتبار لهم، في إطار الهدف الواسع، والسامي ألا وهو الوصول إلى العدل.

ثالثاً: استقلالية السلطة القضائية: إذ أنه لا يمكن أن نتخيل أي نوع من تطهير المؤسسات أو عزل الجناة أو حث المحاكمات دون إقرار قانون جديد للسلطة القضائية يضمن استقلاليتها وتحريرها من سطوة الجهات الأمنية.

كما أن المطلوب ليس فقط ضمانة استقلال القضاة ولكن -أيضاً- النيابة العامة.

وعطفاً على ما تقدم أود وفي نفس السياق أن أشير إلى الحقائق الآتية، والتي تكون قد غابت عن أذهان هؤلاء - بقصد أو دون قصد - المحتجين، والمعارضين لقرار رئيس الجمهورية وفي المقدمة منهم أحزاب اللقاء المشترك وشركاؤه، نقول لهؤلاء -جميعاً-: إن رئيس الجمهورية قد ورث تركة (ثقيلة) تنوء منها الجبال، ولكنه تحملها بشجاعة وإقدام نادرين لأنها تكليف شعب وثورة انتصرت لهذا الشعب بعد معاناة وتضحيات جسام فما كان منه إلا أن يذعن لهذا ويحقق إرادة شعب أراد الحياة بعد طول معاناة.

ثانياً: هناك تكليف من المجتمعين الإقليمي والدولي وفقاً لما ورد في المبادرة الخليجية وآليتها المزمنة مؤيدة لقراري الشرعية الدولية، اللذين حددا الخطوات والآلية التي تسير وفقا لها الجوانب الإجرائية في التنفيذ

والموضوعات التي تم الاتفاق عليها بحسب أولوياتها المزمنة.

ثالثاً: إن هؤلاء المحتجين والمعارضين لقرار رئيس الجمهورية فيما يخص العدالة الانتقالية – نسوا أو تناسوا – أنهم شركاء في السلطة وفي صنع القرار باعتبارهم مستشاري رئيس الجمهورية، فما الذي حدث وكيف؟، ربما تبدلت المواقع واختلفت الرؤى وتباينت المواقف من النقيض إلى النقيض ربما لست أدري؟؟..

إن الأمور السابقة تحتمل الكثير من المناقشة كما أن جزءاً من الحقائق، وربما جزءاً مهماً، لم يتضح بعد، يضاف إلى ذلك أن الثورة الشبابية في ساحات التغيير ما زالت تتفاعل، ولم تعطِ بعد كل نتائجها، ومع ذلك من المفيد والضروري الآن التوقف عند بعض الظواهر التي أفرزتها هذه الثورة، ومحاولة قراءتها بعقل مفتوح، ولهذا فإن من شأن هذه القرارات بالذات أن تجعل الأمور أكثر وضوحا، واعتمادا على هذه المعطيات، فإن القيم والمقاييس والعلاقات التي كانت سائدة والتي تم على ضوئها ترتيب الوضع الخاص لكل القوى السياسية ذات العلاقة بالمبادرة الخليجية وقراري مجلس الأمن المؤيد والداعم لها – أي للمبادرة الخليجية – يجب أن تخضع جميعها للمعطيات الجديدة فكراً وممارسة ونظرة وسلوكاً.

لقد قامت صيغة التحالفات في هذا البلد طوال الفترة الماضية وحتى الآن، على ما هو أقرب إلى الهشاشة وعدم التكافؤ، إضافة لما يشوبها من الارتياب والحذر بنظر أطراف التحالف أنفسهم، وأيضاً عجز هذه الصيغة عن تحقيق إنجازات ملموسة.

هذه الحالة – التي تتصف بها القوى السياسية اليمنية – والتي بدأت منذ وقتٍ مبكر تتجلى بأوضح معانيها وصورها في العام 1994م، عندما وقفت هذه القوى موقفاً سلبياً من وثيقة العهد والاتفاق في العام نفسه، والتي وقعت في المملكة الأردنية الهاشمية وكانت هذه القوى قد باركت هذا الحدث وشاركت فيه، و لكنها عندما حان وقت تنفيذ بنود هذه الاتفاقية، ورفض النظام في صنعاء الانصياع لما ورد في بنودها، ملقياً بها عرض الحائط، رافضاً العمل على تنفيذ جميع بنودها، وتم إسقاطها من قِبَل هذا النظام وإلغاء مفعولها بشنه الحرب على دولة الجنوب وشعبها في ذلك العام فما كان من هذه القوى إلا الوقوف إلى جانب النظام السابق في صنعاء وإعطاؤه الشرعية والصبغة الوحدوية، باعتبار أن حربه هذه التي شنها على الجنوب وأهله هي دفاعاً عن الوحدة، وأن هذه القوى في خندق النظام باعتباره المدافع عن الوحدة وشرعيتها ضد دولة الجنوب، الذين هم في نظر هؤلاء ضد هذه الشرعية بعد أن قاموا بفك الارتباط وإنهاء الشراكة بينهم وبين النظام في صنعاء، بينما القرار الجنوبي لفك الارتباط وإنهاء الشراكة هو نتيجة الحرب التي أنهى بها النظام في صنعاء اتفاقية الوحدة برفضه الانصياع لقرارات الشرعية، ووثيقة المصالحة التي هي وثيقة العهد والاتفاق، وكان هذا الموقف الذي اتخذ من قبل هذه القوى والتي تدعي بالوحدوية والديمقراطية، كان موقفها هذا صدمة للشعب في الجنوب.

نقول هذا ليس من أجل التذكير بواقع مؤلم مرير وقفته هذه القوى المشاركة الآن في السلطة وصنع القرار وإنما للتذكير وإعطاء تحديداً لمواقف

كل القوى على الساحة اليمنية، كما أنها ظلت على موقفها هذا من قضية الجنوب دون أن تحدد موقفاً حازماً، صريحاً، معلناً اعترافها بأن ما حدث من اعتداء على دولة الجنوب وتدمير أرضها ونهب ممتلكاتها وثرواتها وتشريد شعبها والذي يدل بأن القضية الجنوبية هي قضية سياسية بامتياز وليست قضية مطلبية حقوقية تدعو إلى التعاطف ومد يد العون لأبناء الجنوب الذين ابعدوا من وظائفهم، وشردوا من ديارهم، والتي تقف منها هذه القوى السياسية موقف المتعاطف مع عودة الحقوق وتعويضهم في ممتلكاتهم وما حدث لهم، دون أن تشير أو تحدد موقفاً واضحاً جلياً بأن قضية الجنوب هي قضية سياسية بامتياز، قضية وطن وثروة اغتصبت من قبل حكومة صنعاء بقوة السلاح.

هذه القوى هي التي توجه الآن سهام النقد للرئيس هادي – برغم أنها شريكة في السلطة وفي صنع القرار – عند تطبيق العدالة الانتقالية، والتي هي تطبيق لما ورد في الجانب الإجرائي من المبادرة الخليجية وقرارات الشرعية الدولية، هذه المبادرة التي هم أول من وقع وبصم على جميع بنودها، وهي التي أتت بهؤلاء إلى السلطة والمساهمة في صنع القرار، الذي انتظروا عشرين عاماً، وهم يفاوضون النظام السابق، ولم يحظوا بشيء مما وصلوا إليه الآن، والذي هو ثمار تضحيات الشباب الذين ثاروا وملأوا الساحات، مطالبين بالتغيير ودفعوا ثمنا له دماءهم.. ولكن الحصاد وجني الثمار كان لغيرهم أي هؤلاء الذين يحتجون على الرئيس، معارضين المدة الزمنية التي حدد بدايتها في قراره بالعام 2011 م، وهم على هذا معارضون دون أن يتفحصوا ويتمعنوا ما ورد في تفاصيل بنود

المبادرة وقرارات الشرعية، والتي تعطي الحق للرئيس في حالة وجود خلاف حول أي موضوع من موضوعات التسوي، ليتخذ بصددها القرار الذي يراه مناسباً، ويشير بالاتجاه الصحيح للتسوية السياسية وهم في مواقفهم هذه آخذين موقف المعارضة للنظام والحكومة، بينما هم ليسوا كذلك، إذ أنهم مشاركين في الحكومة ونظام الحكم، وهذا هو مانبههم إليه رئيس الجمهورية بأن ليس هناك معارضة وحكومة، الكل في الحكومة والكل مسئول عن صنع القرار في هذه الحكومة، حكومة التوافق للمرحلة الانتقالية بحسب ما ورد في المبادرة الخليجية وقرارات الشرعية الدولية، فيما يخص التسوية السياسية.

لقد أصبح أكثر المتشدقين بالثورة – من هذه القوى السياسية – والناطقين باسمها والمزايدين عليها هم أكثر الذين يضعون العراقيل أمام ديمومتها، وإذا كانت الثورة قد ارتبطت بهذه القوى السياسية خلال فترة معينة فإن جدية هذه القوى تتمثل بالدرجة الأولى في الالتزام للثورة وتطبيق هذا الالتزام عملاً وتجسيداً، وأن تكون أكثر أمانةً ووفاء في العمل والإخلاص للثورة وجماهيرها، لا لأن تستغل الشعار طمعاً في الوصول إلى موقع السلطة فقط .. كما تنازلت هذه الأحزاب والقوى السياسية عن استقلالها وانتمائها وعن ممارسة دور الرقابة المحايدة والنزيهة وتقويم الأخطاء، وتخلت -أيضاً- عن البرنامج المشترك، واكتفت بوصولها إلى السلطة، وبهذا التغير الذي حصل تم التنازل عن البرنامج السياسي، الذي كان يميزها.

هكذا كانت بصورة عامة وإجمالية، مواقف هذه القوى والأحزاب

السياسية من الثورة، كما أن هذه الأحزاب والقوى السياسية بمفردها أو بمجموعها، لم تستطع أن تقدم تصوراً علمياً وعملياً للقضايا الأساسية المطروحة – وما أصعبها وأكثرها - وإن حاولت فإن محاولاتها في معظم الأحيان لا تخلو من الأدلجة وعدم الحيدة، فاكتفت بالهروب من هذه القضايا، أو تأجيلها، أو المزايدة عليها، أو تقديم إجابات عامة عليها، الأمر الذي جعل الجماهير في حيرة مستمرة من أمر هذه القوى والأحزاب السياسية.

وانطلاقاً من هذه الأفكار التي فصلتها ولكي نثق أن مجتمعاً جديداً ودولة مدنية حديثة مكتملة البنيان والمؤسسات يمكن أن يولد وينهض فوق هذا القديم الذي أسقطته الثورة، لابد أن تتصدر كفاءات جديدة سوف تثبت جدارتها وتقوم بهذا التغيير والتحديث والتطور والبناء لمجتمع الدولة المدنية، كما أن على القوى القديمة إذا أرادت الاستمرار إلى جانب الطلائع الشابة يجب عليها.

أن كل هذه الصيغ هي مجرد ذر للرماد في العيون، كما أنها وهذا هو الأهم قتلٌ ودفنٌ وإلغاء للقضية الجنوبية وشرعيتها، وهذا ما كنا نطرحه وباستمرار، أن جميع أشقائنا في الجمهورية العربية اليمنية يؤكدون على مفهوم(الضم والالحاق)، أما ما عداه فهو نوعٌ من الثرثرة والضحك على الذقون.

وبناءً عليه فإن تحرير الجنوب واستقلاله لن ينجز إلا إذا امتلك شعب الجنوب وقواه السياسية ناصية أمورهم بأيديهم للوصول إلى ما يطمحون إليه وهو الاستقلال التام والناجز أي الانعتاق من احتلال دام

ردحاً من الـزمن، ويجـب أن يفهـم شـعب الجنـوب ومكوناتـه السياسـية أصحاب الدولة التي نهبت وسلبت بعد أن تم غزوها بقوة السلاح، أقـول يجب أن نفهم جميعاً قيادةً حديثة أو قديمة رموز تاريخية أو مسـتحدثة وأن يعي شعبنا ما هو مخطط له وما يدور داخل كواليس مؤتمر صنعاء للحوار، أنه وهذه هي الحقيقة المرة، قد تم الاتفـاق والتوافـق بـين جميـع المكونـات السياسية حول القضية الجنوبية والتي هي في فحواهـا ومضـمونها الـوطن الجنوبي الذي تم إلغاءه من الخارطة الكونيـة بعـد أن كـان شـعاعه مـالىء الكون مساهماً بعطاءاته الإنسانية على الصعيد الحضاري والمعتقد الإيماني الذي حوته رسالة السماء من هداية ودعـوة إلى طريـق الخـير والصـلاح، والذي حملها أبناء شعب (حضرموت) داعين ومبشرين برسـالة الفرقـان، هذا العطاء والإشعاع الكوني كله أخُتزل في أن يكون شعبه العظيم أحـدا محافظات الجمهورية العربيـة اليمنيـة، وأن المطالـب الـتي حوتهـا القضـية الجنوبية سويت بنفس مطالب أي محافظـة أخـرى في الـيمن (بعـد أن كنـا دولة ذات سيادة باعتراف العالم قاطبة) اقولها صادقة صريحة مدوية لقد تم طبخها قبل بداية حوار صنعاء الوطني ولم يبقى على المـؤتمر إلا اخراجهـا إلى حيز الوجود، ولكنني على ثقة من انه بعد ظـلام الليـل لابـد أن يبـزغ فجر حرية جديد كيف؟، ومتى؟! هذا مـا سـوف يقـرره شـعب الجنـوب صاحب الحق الشرعي دون سواه.

ووفقنا الله جميعاً لما فيه خير وعزة ورفعة وطننا الحبيب.

القضية الجنوبية والحوار الوطني.. إلى أين؟

قبل التطرق إلى الإجابة حول موضوع الحوار لابد لنا من أسئلة موازية لكي نُقدِّر من خلالها الاحتمالات التي قد تواجه هذه الأسئلة، هذا أولاً، وثانياً لابد من تحديد السمة المميزة للفترة الحالية لنعرف إلى ما ستؤدي، وتحت أي سقف مغلق أو محدد سلفاً أو من خلال أفراد بعينهم ونحن هنا لا ننطلق من التقييم الكامل لما حصل خلال فترات سابقة، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه الآن، هل تبدل المناخ العام، وهل تغيرت القوى؟

نفترض، بداية، أن الحوار، والحوار بالذات، الخطوة الأولى على طريق طويل ووعر.

والحوار هنا يعني: الإقرار بمسلماتٍ جوهرية لابد منها، وهي:

أولاً: الاعتراف بالآخر، الاعتراف الفعلي والواقعي، وليس الشكلي (أو البروتوكولي).

وهذا الاعتراف يعني أن الآخر جزء أساس من حل المعضلة اليمنية وبدونه وبدون الاعتراف به وبدولته التي اغتصبت، فالحوار، أي حوار، إذا لم يكن له هدف محدد، وبين أطراف لها مصداقيتها وأفكارها وفعاليتها، و بشروط من الحرية والمساواة والتكافؤ، وحول القضايا الأساسية التي تشكل هموم ومتطلبات المرحلة التي نعيشها، فلن يكون، في أحسن حالاته، إلا نزقاً فكرياً أو جدلاً عقيماً، وقد يزيد في حالة الارتباك

السائدة، ربما يؤدي أيضاً إلى تغليب الأسئلة الخاطئة والزائفة، والتي من شأنها ان تضاعف حالة التوتر المسيطرة على الوضع الحالي.

ثانياً: إن الحوار لابد أن يهدف إلى قواسم مشتركة، إلى حقيقة يؤمن بها أطراف الحوار، لكنهم يختلفون حول الوصول إلى هدف نهائي، وبالنسبة للقضية الجنوبية فالحوار غير مجدٍ باعتبار أن المتحاورين يحاورون ويطرحون الموضوعات، التي يريدون أن يصلوا إلى توافق فيما بينهم حولها، بينما القضية الجنوبية واضحةٌ وضوحاً جلياً، ومن هنا يجب التعامل معها من خلال التفاوض على تنفيذ أمور واضحة جلية، سبق وأن اتفقت حولها دولتان ثم أخلت إحداهما بهذا الاتفاق، بشنها حرباً ظالمة قضت على الوحدة الاندماجية، التي سعى إليها الجنوبيون مختارين راغبين فيها، وأبرموا المواثيق والمعاهدات باسم دولتهم الحرة المستقلة كاملة السيادة على أرضها تحت مسمى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية مع الدولة الأخرى المسماة باسم الجمهورية العربية اليمنية، أي أنهما كيانان قائمان بذاتهما، وهذه هي المسلمة الثانية التي تقول: بمقدار ما أنت موجود على أرضك وسيادتك فإن الآخر كان يتمتع بنفس الحقوق التي تتمتع بها، وهذا الوجود حق وليس منّة أو هبة، أو منحة، منك.

وهو دائم ومستمر منذ عقودٍ خلت وسيبقى ما بقي الإنسان الجنوبي على وجه البسيطة، وهنا نتساءل؟.. كيف تتساوى قضية وطن ودولة وأرض وسيادة وهوية كانت ملء الآفاق ومعترف بها على جميع الأصعدة الإقليمية والدولية، كما أنها ممثلة في جميع المنظمات الدولية والإقليمية منذ الاستقلال في 30/ نوفمبر/ 1967م، وحتى اتفاقية الوحدة الاندماجية

بينها وبين الجمهورية العربية اليمنية، أي كيف تتساوى هذه الدولة التي اسقطت بالقوة مع قضايا محلية وخلافات بين نظام الحكم في صنعاء ومعارضيه حول قضايا السلطة وكثير من المشاكل التي يعاني منها المجتمع اليمني والمواطن داخل وطنه والتي هي مثار خلاف بين نظام صنعاء ومعارضيه.

إن عملية الانتقال من حالتنا هذه - الهيمنة الكاملة من قبل نظام صنعاء - إلى حالة الانعتاق والسيادة الكاملة على الأرض والثروة مرتبطة بمجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية معا، وهذه العوامل قد تكونت منذ قرون وعبر مراحل تاريخية، لكن تبقى لإرادة الإنسان الجنوبي الفصل في ذلك.

إن المفاوضات يجب أن تجري بين نظام الحكم في صنعاء والجنوبيين حول القضية الجنوبية بكل أبعادها، وذلك بعد أن يتم الاتفاق على إنهاء الوضع القائم في الجنوب أولاً، والذي يوصف بالاحتلال من قبل أبناء الجنوب، مستندين في ذلك إلى ما قاله اللواء الركن علي محسن صالح الأحمر وهو ارجل الثاني والذراع الضاربة لنظام علي عبدالله صالح، حيث أشار في آخر تصريحاته أن الرئيس (السابق) علي عبدالله صالح قد استعمر الجنوب في حرب صيف 1994م، وحكمه بالحديد والنار واللعب على التناقضات.

وبناءً عليه فقد أجمع الأغلبية من الجنوبيين بجميع تكتلاتهم ومنتدياتهم الحوارية والسياسية على عدم حضور ما يسمى بمؤتمر الحوار الوطني المزمع عقده للمصالحة الوطنية بين فئات الشعب اليمني بحسب ما

جاء في المبادرة الخليجية وآليتها -المزمنة-، والتي نصت على التداول السلمي في اليمن ابتداء بنقل صلاحيات من الرئيس إلى نائبه وتشكيل حكومة وفاق وطني برئاسة المعارضة وتقسيم حقائبها مناصفة بين المؤتمر الشعبي وحلفائه وأحزاب اللقاء المشترك وشركائه، ولم ترد القضية الجنوبية بين ثنايا المبادرة الخليجية، ولهذا وبناءً عليه اعتبرت القوى السياسية الجنوبية، وفي مقدمتها الحراك الجنوبي بكل فصائله أن ما ورد في المبادرة يعتبر شأناً داخلياً تختص به الجمهورية العربية اليمنية ومكوناتها المؤسسية والحزبية، لا يعنيها من قريب أو بعيد، طالما وأن القضية الجنوبية قد غيبت من المبادرة الخليجية، وأن طرحت خلال مداولات اللجنة الفنية للحوار الوطني على اعتبار أنها قضية مطلبيه حقوقية مثلها مثل القضايا الخلافية داخل المجتمع اليمني، والتي وردت في المبادرة الخليجية وألزمت الدولة اليمنية بالحوار حولها، بينما الجنوبيون يطالبون بإعادة دولتهم وثروتهم وسيادتهم على أرضهم، التي أسقطت عنوة وبالقوة من قبل نظام صنعاء.

وبناء عليه فإن القضية الجنوبية لا تزال ساخنة وتشكل الهم الأكبر، فالموضوعات المطروحة خلافية وتحتمل الكثير من الحوار وتبادل الرأي، وخاصة أن القناعات التي كانت سائدة وراسخة في فترات سابقة لم تعد كذلك الآن، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر بالجدية وتبيين الأخطاء والنواقص، ضمن منطق وأسلوب جديدين ومختلفين تماماً، فما هو مثار الآن حول القضية الجنوبية من الأسئلة أكثر من تقديم الإجابات عليها.

وإذا كانت مغامرة، وربما مغامرة خطرة، أن نعرض موضوعات كلها ذات صلة مباشرة بالمعاناة التي تخيم على أرض الجنوب وأهله وانتهاك

سيادته وتجاهل مصيره، فقد تكون المرحلة الحالية من أكثر المراحل ملاءمة لتحدي الخوف ومواجهة المُحرّم الاجتماعي والسياسي المفروض قسراً، وعدم الركون إلى القناعات والصيغ والأوهام التي كانت سائدة ومسيطرة.

وفي هذا الصدد وعطفاً على ما تقدم فإن مواجهة النفس اليوم تعني، وبنفس المقدار مواجهة الآخر، لكن بأدوات موضوعية وصارمة، وحين نصل إلى هذه المواجهة والمصارحة - نكون قد بدأنا، وخاصة وأن البداية الصحيحة، مهما كانت صغيرة ومتواضعة، لابد أن تؤدي إلى تراكم صحيح وصحي، وهذا التراكم يؤدي إلى خلق التاريخ، والذي بدوره يؤدي إلى خلق إنسان من نمط جديد، أي خلق إنسان مدرك وشجاع يعرف ماله وما عليه، وهذا النوع من الإنسان - هو المواطن الجنوبي الحر وهو وحده القادر على خلق المستقبل ومواجهة الآخر.

إن فهم ما حصل في وطننا وما حصل في الإنسان والأرض والثروة والسيادة والحدود خلال فترات الاحتلال الذي حل بأرضنا في 1994م - بحسب ما ورد على لسان اللواء علي محسن الأحمر في تصريحه آنف الذكر- يجعلنا نفهم واقعنا بشكل أفضل، لأن التاريخ هو بأجمعه تاريخ معاصر، أي أن التاريخ يتألف بصورة أساسية من رؤية الماضي من خلال رؤية عيون الحاضر وعلى ضوء مشاكله، وأن العمل الأساسي للمؤرخ ليس فقط التدوين وإنما ، بالدرجة الأولى، التقويم.

وإذا كانت القوى التي ما زالت مهيمنة على وطننا - الجنوب - تريد لنا أن نستمر في حالة من الضياع والتمزق والتناحر، في ما بيننا، لأن هذه الطريقة تساعدها على استمرار السيطرة والاستغلال، فإن العيب

الأساسي يكمن داخلنا نحن، إذ لم نستطع، حتى الآن - برغم كثرة المؤتمرات والمنتديات في الداخل والخارج - أن نفهم أين تكمن نقاط القوة والضعف في تكويننا وتفكيرنا، وأن نضع أولويات لأهدافنا وخطة عمل وطريق لإنقاذ وطننا وشعبنا، وأن نقيم علاقات موضوعية تتسم بالشفافية والمصارحة على الصعيدين الإقليمي والدولي وإبراز الهوية والشخصية الجنوبية، والتي تكونت عبر آلاف السنين محددة سيادتها على كل أراضيها ومنافذها بحرية كانت أو جوية وبرية، فالسيادة لا مساومة عليها أو مجاملة أو ادعاء حولها، لكائن من كان من دعاة الضم والإلحاق أو إعادة الجزء إلى الكل.

ولهذا فإن أغلبية الفصائل في الحراك الجنوبي السلمي، وكثيراً من التجمعات السياسية ومجمل التجمعات الجنوبية ترفض الدخول في الحوار الوطني، والذي يمثل تصالحاً للقوى الوطنية داخل الجمهورية العربية اليمنية، والذي نتج عن المبادرة الخليجية بينما قضية الجنوب وحلها، تكمن من خلال التفاوض على استعادة الجنوب لهويته ومكانته ودولته، وللعلم فإن إرهاصات القضية الجنوبية قد بدأت نضالها السلمي سبّاقة لما يسمى بالربيع العربي في العام 2007م وفي إطارها السلمي الذي انطلقت منه، واستمرت مقدمة آلاف الضحايا من الشهداء والجرحى والمعتقلين، والذين حاول نظام صنعاء أن يقمعهم ويقف حائلاً دون تحقيق أدنى مطالب لهم، التي كفلتها كل الدساتير والمواثيق الدولية والشرائع السماوية والأرضية، حتى أثناء احتلال دولة لأخرى، ومن هنا فإن الدخول في حوار أو تفاوض لابد أن يضمن للجنوبيين الحيادية والنزاهة وفي خارج

حدود اليمن وبرعاية إقليمية ودولية ، ووفقا لقرارات الشرعية الدولية، التي نصت على عدم احتلال أراضي الغير بالقوة، وبحسب ما صدر في تلك الفترة من تنديداتٍ وشجب من قبل المحيط العربي، الذي تفاعل مع الجنوب باعتباره صاحب الحق المعتدى عليه وعلى أرضه، وهذا يدل على حقيقة واحدة أن الأزمة السياسية في اليمن هي أزمة تسبب فيها وخطّط ودبّر لها وحدّد توقيتها النظام في صنعاء للانقضاض على دولة الوحدة وفك الشراكة التي كانت بين دولة الجمهورية العربية اليمنية ودولة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وفي هذا الإطار صدر بيان من الأشقاء (وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي) الصادر بتاريخ /25مايو/ 1994م، في مدينة أبها بالمملكة العربية السعودية الشقيقة، وتضمن الآتي (أنه وانطلاقا من حقيقة أن الوحدة مطلب لأبناء الأمة العربية، فقد رحب مجلس التعاون الخليجي بالوحدة اليمنية عند قيامها بالتراضي بين الدولتين في 22 مايو 1990م)، وبالتالي فإن بقاءها لا يمكن أن يستمر إلا بتراضي الدولتين، ومع اشتداد وتيرة الحرب التي شنتها قوات حكومة صنعاء، وفي 1 / يونيو / 1994م أصدر مجلس الأمن الدولي قراره (رقم 924) والذي دعا فيه طرفي الصراع إلى وقف إطلاق النار، وحل الخلافات السياسية بالحوار وليس بالقوة العسكرية، وحث الطرفين بالعودة فوراً إلى طاولة المفاوضات، ثم صدر بعد أيام من ذلك قرار آخر لمجلس الأمن (رقم 931) والذي شدد أيضاً على وقف إطلاق النار، وحث الدولتين على العودة للحوار السياسي بدون شروطٍ مسبقة، وهو ما أكدت عليه مداخلات ممثلي الدول الخمس الدائمة العضوية والمثبت في محاضر مجلس الأمن الدولي، وخاصة جلسة يوم 29 / 6 / 1994م تحت (رقم

3394)، وقد أجمعت هذه الدول على عدم جواز فرض الوحدة بالقوة وتنفيذ قرارات مجلس الأمن وتشجيع المصالحة بين الطرفين المكونين لهذه الوحدة، ولم تستجب حكومة صنعاء لقرارات الشرعية الدولية، والبيان الصادر عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واستمرت في احتلال كامل أراضي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وأنهت دولة الجنوب في تلك الفترة، والتي كان نهايتها يوم 7/ 7/ 1994م.

وفي الختام: فإنه ينبغي أن نعترف بأن ضجيج الخلافات بين القوى السياسية قد حجب عن أبصارنا المشاكل الحياتية التي يعاني منها شعبنا في الجنوب.

وكم كنت أتمنى أن تظل أولويات العمل الوطني محصورة في التحرير والاستقلال الناجز واضحة في أذهان الجميع بغير التباس أو اختلال.

إنني لا أتردد في القول بأن ثمة مسؤولية وطنية أخرى يجب أن تواجهها القوى السياسية في الجنوب بشجاعة وصراحة: والتي تتمثل في استعادة الوفاق الوطني، الذي بدأ ينفرط عقده ويتجزأ جراء التجاذبات والمشاحنات الأخيرة، وأن السياسيين وما يسمون، بالرموز التاريخية وهم الذين وقعوا وبصموا على صك الهيمنة والبيعة في 22/ مايو/ 1990م، فكانوا على البيعة وبدون ضمانات شهود، عليهم تحمل العبء الأكبر في إعادة الأمور إلى نصابها، كما كانت عليه قبل هذا التاريخ 22/ مايو/ 1990م.

وفقنا الله جميعاً لما فيه الخير وتغليب المصلحة العليا للوطن على ما عداها.

الوحدة بين التعميد بالدم وفك الارتباط

بسم الله أبدأ وهو الذي لا يعلو على اسمه شيء سواه، فأقول يا لها من معادلة صعبة تلك التي نعنون بها مقالتنا هذه، فأنا هنا أعترف بأنني قد ترددت كثيراً وكثيراً جدا قبل الخوض في هذه المعادلة وفك رموزها وتحليل مركبها ولكن حيرتي وترددي تبددا في لحظة تجل واستشراف لماض زاه وجميل عشته وجيلي وأقراني في ربوع هذا الوطن يوم أن كان، وفجأة ودون مقدمات قفز إلى ذهني سؤال؟ مفاده.. أليس هناك من كلمة سواء تجمعون عليها أم أنها أقدار وخطى كُتبت علينا وعلى أرضنا؟ لست أدري.. **إلا أنني أقول كم هي سيئة الحظ والطالع هذه الرقعة الجغرافية الشاسعة من جزيرة العرب والمسماة بجنوب شرق وجنوب غرب جزيرة العرب وبحسب ما ورد في معظم المعاجم والمصادر التاريخية والجغرافية، بدون اجتهاد من قبلنا أو حذلقة سياسية أو تنظير لهذا المسمى أو ذاك كما يروق للبعض.**

أقول هذا وأنا أندب الحظ الذي زج بي في قلب هذه المعادلة وهذه الرقعة -التي أعشقها حتى الثمالة- التي ملأت الدنيا ضجيجا وشغلت الناس عبر أزمان مضت عندما حمل أهلها رسالة السماء التي بشر بها سيد الكونين محمد (ص) على عاتقهم داعين ومبشرين الآسيويين في الجنوب الشرقي من القارة إلى الهدى والفرقان أراها اليوم وهي غارقة تبحث عن ديمومتها واستقرارها، ممنية النفس بدولة تمتلك مشروعا حداثياً يتناسب مع

القرن الحادي والعشرين، يضم بين طياته عدالة ومساواة بعيداً عن التسلط والهيمنة لهذا النداء أو ذاك، فهذا الإقليم قد عانى الكثير والكثير وبأيد ممن يدعون الانتماء إليه. لقد سالت بغزارة دماء أبنائه في صيف العام 94م فلا داعي ولا موجب لسيلان الدماء من جديد فلنبتعد عن العنتريات التي أدت إلى تدمير هذا الوطن بدلا من بنائه وتشييده ولنحتكم لصاحب الحق الأول والأخير ألا وهو جموع شعبنا الصابر الوفي ولنجنب الوطن وساكنيه شر الفتنة والدمار ولتكن خياراتنا تنمية مستدامة، حقاً على أرض الواقع المعيش وليس عبر أبواق الميكرفونات، كما يجب علينا البحث عن خيراتنا في جوف الأرض لتكون خير زاد لأبنائنا لا وبالاً وشراً زمهريراً عليهم. إننا ندعو إلى الاحتكام للعقل ومنطق التاريخ الذي هو الفيصل والحكم بيننا ولنترك السواعد والعضلات للدفاع عن الحياض والأعراض.

كما أننا نرى أنه من الأفضل أن نتجه شطر الوطن ونتصافح - ونتصارح- بدون قفازات، لنقيم بنيانه وننشد نموه وازدهار شعبه، فالأنسب لهذا الوطن الذي ساهم في بنائه الأجداد وبذلوا الغالي والنفيس بما في ذلك الدماء التي سالت في الأودية والشعاب، كما أن من حقه علينا أن نلج به هذا القرن بما أنتجه من حداثة وتحديث وتقانة والتي تعيش في خضمها شعوب الأرض قاطبة وفي مقدمتهم أشقاؤنا هنا وفي جزيرتنا هذه -التي حباها الله بكل الخير- وهم مستقرون هانئون.

أما نحن وولاة الأمر فينا -والذين هم في شأنهم الخاص يتدبرون- ففي حيرة من أمرنا وذلك منذ أن شد الاستعمار عصاه على كاهله ورحل عن ديارنا، ويا ليته -تمني- ما فعل؟ يردد البعض ذلك في حسرة

وأسى وندم.

لقد عدنا القهقرى عدة عقود بعد أن كنا روادا في منطقتنا وغدت الثروة النفطية التي بدت إرهاصاتها وبوادرها تبشر بمجتمع اليسر والوفرة بدت وكأنها وبالا ونذيرا بسوء الطالع وبدت خيراتها تذهب في غير صالح جموع أبنائها المتلهفين والحالمين بيوم يضعهم بمستوى أشقائهم في ربوع الجزيرة، هذا اليوم الذي طالما منوا النفس بالوصول إليه وبناء عليه فهم يتساءلوا هل تتحقق تلك الوعود -متى وكيف - التي حملها الدعاة من الوزراء والمستوزرين والوجهاء وكبار القوم في حملتهم عن ذلك اليوم الموعود ألا وهو استقلالية القرار والانعتاق عن المركز في ما سمي بالحكم المحلي الموعود والموضوع تحت الاعتقال إلى حين.

فمتى تتحقق تلك الوعود والاستقلالية في صنع القرار لمحافظاتنا التي استقبلت جيوش الوزراء ومرافقيهم ومحسوبيهم الداعين بذلك اليوم عبر الميكرفونات والشعارات التي تجاوزت كل حدود الانفعالات التي يمتلكها البشر في مثل هذه المواكب البهيجة التي تسرد منجزات العقدين الماضيين لدولة التوحيد وتعد بالمزيد والمزيد كما يعد ويتوعد هؤلاء -أي علية القوم- بالويل والثبور وعواقب الأمور لمن يقول غير ذلك، فهل تنتظر جموع شعبنا العظيم وتشد الأحزمة على البطون وتتسلح بصبر أيوب كما كانت تفعل في ما مضى من سالف الأيام؟ أما أن هذا الصبر قد نفد بعد أن كان لهذا الصبر حدود وهنا تتساءل هذه الجموع من شعبنا العظيم فتقول: لم نحتمل كل هذا نحن دون سوانا ولم لا يشاركنا دعاة الأمس خطباء المهرجانات من الوزراء والمستوزرين وعلية القوم إذا كان حقا كما

يقولـون أنهـم مـن نبـت هـذا الـوطن وإذا كـانوا حقـا هـم وحـدويون وحريصون على أشقاء لهم كما يدعون فأين هم عندما تعرض أشقاء لهـم للعسر والظلم والجور؟ أين هم هؤلاء النخبة المنتقاة الـذين مـلأوا الـدنيا ضجيجا وبشروا الناس باليوم الموعود الذي يتساوى الكل فيه بنصيب من السلطة والثروة وهو الحق المشـروع الـذي كفلتـه كـل الدسـاتير وشـرائع الأرض والسماء؟!.

وبعد: وبناء على ما تقدم ومن منطلق الحرص على الأرض والأهل وفاء وحبا وديمومة واستمراراً لغـرس الأجـداد، فـإنني أقـول: أرجـو ألا نكون أمام صراع حقيقي بين نهجين أحدهما يهادن لبعض الوقت ويناور كل الوقت وبين نهج آخر مضاد له بامتياز وإذا كان الأمر كـذلك فلـم لا نعود إلى ترتيب الأوراق من جديد طالما أن ذلك ممكن ومتاح ولا ضير فيه ولا غبن ولا غلبة لهذا النهج أو ذاك أي بمنطوق لا ضرر ولا ضرار.

إن ديننا الإسلامي الحنيف يأمرنا بل ويلح علينا بأننا إذا قمنا بعمـل بهذا الحجم والسعة أن يكون عملنا هذا متقن وفي غايـة الدقـة والكمـال وإذا لم يتوفر ذلك، فلنعد الكـرة ولكـن بعـد أن نلـتقط الأنفـاس ونحـدد ونشخص مكامن الخطأ والقصور ونسد الثغرات إذا ظهرت.

ثانيا: لا بد من المشورة وأخذ آراء أهل الحل والعقد من كل حـدب وصوب، فإن حدث جلل كهذا والـذي يعتـبر نسـيجاً وحـده منـذ آلاف السنين.

ثالثا: لا بد من الوقوف -والتدقيق والتمحيص- على كل التجارب الإنسانية وقراءة فحواها بدقة وتتبع خطواتها خطوة بخطوة والإصـغاء إلى

صانعيها عن قرب وبالقدر الكافي من الزمن ولا ضير في أن تكون هذه التجارب غربية أم شرقية، عربية أو أعجمية، أهم ما فيها هي أن تكون ملائمة وصالحة للغرس والديمومة في عمق تربتنا الوطنية.

وأخيراً وليس آخرا أن نبتعد كل البعد عن العواطف الجياشة والانفعالات الفورية اللحظية وأن نحتكم للعقل والمنطق، فمصائر الشعوب والأمم لا تقرر في لحظات زهو أو حماس وإنما بحكمة ودراسة ودراية وتؤدة، وأن لا نكرر ما مضى.. أقول هذا ولدي هنا وثيقة أو مقولة تاريخية أستشهد بها في هذا المقام، لتكن عبرة لمن يعتبر.

بعث الإمام أحمد إمام اليمن حينها في العام 1958م بهذه البرقية متضمنة الآتي:

من إمام اليمن أحمد حميد الدين إلى الوحدوي العربي الأول لقد استقرأت النجوم فوجدت أن نجمكم لامع وبناءً عليه فإنني أرسل إليكم إبننا البدر ليقوم بتوقيع اتفاقية الوحدة الإندماجية معكم! فما أوجه الشبه والإختلاف بين العام 1958م والعام 1990م فلتتدبروا الأمر بعناية ودقة حرصاً على المستقبل المنشود.

الوفاء للوطن أولاً!!..

لقد فاض كل إناء بما فيه وبلغت القلوب الحناجر وتجاوز الصبر كل حدود، - وشبع سالمين من أكل التمر- بحسب المثل الحضرمي - سالمين كل تمر - كما أن ساعة الفرز قد دنت وحان تحديد موقف كل مواطن جنوبي ينتمي إلى أرض الجنوب الحر، وترابه الطاهر، وينحدر من أبوين جنوبيين المولد والمنشأ أن يحسم موقفه بشكل لا لبس فيه ولا مواربة مع من يقف حجر عثرة أمام مطالب شعبنا العادلة في التحرير والاستقلال وتقرير المصير على أرضه كاملة السيادة كما كانت قبل الغزو والاجتياح في 7/ 7/ 1994م، وكذا بعد الأحداث الدامية الأخيرة المتمثلة في الغزو اليمني الجديد -في يوم الكرامة- على أرض الجنوب بامتداد رقعته الجغرافية.

أقول لإخوتي وبني وطني الذين لا أشك لحظة في وطنيتهم وغيرتهم على جنوبهم وسيادته أن يحسموا مواقفهم وارتباطاتهم بشكل لا يقبل التردد، وأنصاف الحلول هذا أولاً.

ثانياً: لم يعد يكفي الآن التنديد، ولا الشجب ولا الاستنكار، ولا الاحتجاج، أو تجميد المواقف، بعد ما حدث في الأيام الدامية، الحزينة من سفك دماء أهلنا واستباحة محرماتنا من قبل نظام صنعاء وكذا مليشيات بعض أحزابه، وممن يدعونهم بشيخوهم، وقد شاهدت هذا بعيني المجردة في اليوم الأول للاجتياح، وكم أحزنني، وأنا أشاهد نفراً ممن ينتسبون إلى ترابنا الطاهر، وإلى جانبه آخر ممن يعيشون وراء ظهرانينا، وهم يشاهدون

ما يحدث من تنكيل بالمناضلين المدافعين عن تراب أرضهم في زهو وخيلاء.

ثالثاً: إن جميع الأحزاب السياسية اليمنية لا تعترف بالقضية الجنوبية (باعتبارها قضية سياسية بامتياز)، وإنما هم يعتبرونها حقوقية مطلبية ويدّعون أنهم مع الحقوق المشروعة لأبناء الجنوب فيما حل بهم من ظلم وهدر لحقوقهم إبان النظام السابق إلا أن مواقفهم أثناء الاجتياح، واحتلال الجنوب بالقوة كانت مساندة لنظام الغزو ولم تحدد موقفاً صارماً في تلك الفترة يدين النظام الذي غزا الجنوب واحتله بالقوة.

رابعاً: إن الوحدة التي تمت بين الجنوب والجمهورية العربية اليمنية كما يراها هؤلاء ويؤكدون على أنها وحدة وطنية ضمن أطار الوطن الواحد وليست كما هي بالفعل وحدة سياسية بين شعبيين مختلفين في الثقافة والعادات والتقاليد ونظام الحكم.

خامساً: أن اللجنة الفنية التي شكلت لما يسمى بالحوار الوطني تم اختيار عناصرها بعناية وهم من الذين يرون ويؤمنون أن حل القضية الجنوبية لابد أن تتم تحت سقف الوحدة اليمنية، هذه الوحدة التي أسقط شرعيتها نظام صنعاء بقوة السلاح في 7/ 7/ 1994م، ويكون بذلك قد أنهى شرعية الاتفاق عليها المبرم في 22/ 5/ 1990 م بين الجنوب واليمن، كما أن شعب الجنوب يطالب باستقلاله وتقرير مصيره و استعادة أرضه وثروته بعد فشل تجربة الوحدة بامتياز، وليس كما يرى هؤلاء القوم ويتصورون.

سادساً: إن أحزاب اللقاء المشترك في نظام صنعاء مطالبة بتحديد

موقفها بوضوح مما حدث في الأيام الدامية بدءاً من يوم الكرامة وحتى الآن لأنه ما زال يشوب مواقفها الغموض وعدم حسم المواقف وتحديد الفاعل في تلك الأحداث بكل شفافية وتجرد كما أن موقفها من القضية الجنوبية باعتبارها قضية سياسية، مطلب الشعب فيها: التحرير والاستقلال وتقرير المصير وإعادة سيادته على أرضه قبل 22 مايو 1992م، وبالرغم من أننا على بينة ويقين لا يساوره أدنى شك بأنهم لا يرون في الجنوب إلا بما يراه أقرانهم باعتباره جزءاً لا يتجزأ من كل، وأنه عاد مرة أخرى إلى أحضان الوطن الأم، وبالتالي فإن جميع قضاياه ومظلومياته هي قضايا تحل في إطار الوطن الواحد مثلها مثل قضية الحوثيين وغيرها من القضايا الوطنية الأخرى.

وبناءً عليه فإن على إخواننا أبناء الجنوب تحديد مواقعهم وحسمها من هذه الأحزاب، وبما يقتضيه الواجب الوطني وليس هناك ثمة فرق بين حزب وآخر إلا موقفه من الوطن الجنوبي وشعبه وسيادته على أرضه.

وإذا كنا على بينة من موقف الحزبين الأكثر نفوذاً وقوة وهيمنة على صنع القرار في اليمن، وهما اللذان شنّا الحرب وأسقطا النظام واستباحا أرض الجنوب وثروته بالقوة، وأصدر أحدهما فتواه الشهيرة باعتبار أن كل ممتلكات الجنوبيين وأرضهم، فيداً وغنيمة حرب، أما الحزب الاشتراكي، والذي كان فيما مضى حاملاً للقضية الجنوبية، بالرغم من رأي أغلب الجنوبيين بأنه ليس كذلك، إذ أنه لا يحظى بإجماع شعبي، وإنما كان مسلطاً على رقاب الشعب بالقوة باعتباره الحزب الشمولي الأوحد في البلاد، وللعلم فهو قد تكوّن من حزبيين انصهرا في حزب واحد،

أحدهما يمثل الجمهورية العربية اليمنية -والآخر لمن انتمى إليه من الجنوبيين، ومما يؤسف له أنه هو الذي أدخل شعب الجنوب في هذا النفق المظلم 22/ مايو/ 1990م، أما الآن فقد أصبح ليس بحامل للقضية الجنوبية، وذلك بإجماع شعب الجنوب بما فيه قادته التاريخيين، ومن هذا المنطلق فإن على إخواننا تحديد موقف من زملائهم الذين ينتمون لهذا الحزب وتكون المواقف في غاية الحسم والصرامة.

سابعاً: إن تلك الممارسات التي يعترف بها مختلف الفرقاء تصريحاً أو تلميحاً منذ العام 1994م، حتى الاجتياح الأخير في 21/ 2/ 2013م من قبل مليشيات (الأحمر) و(الإصلاح)، وعلى مرأى ومسمع من النظام في صنعاء وبحماية من جنوده.

إن نضال حراك شعبنا السلمي سوف يستمر كحركة نضالية سلمية حاملة للقضية الجنوبية (كقضية سياسية بامتياز)، كما أنه وفي الوقت الذي يقف فيه مجلس الأمن الدولي أمام الأزمة اليمنية الراهنة والمزمنة ليصدر قراراته الجديدة فإن قراريه السابقين، اللذين أصدرهما في العام 1994 م ما زالا ساريا المفعول وماثلان أمامنا إلى يومنا هذا.

ثامناً: إننا نؤكد أن أية معالجات جزئية انتقائية لا تستهدف جوهر الأزمة، فإنها حتماً وبكل تأكيد لن تزيد الأوضاع الملتهبة إلا مزيداً من التعقيد، وقد تعرض الأمن والاستقرار الإقليمي، والدولي لمخاطر لا تحمد عقباها.

تاسعاً: إن المعالجة العادلة، المقبولة من قِبَل شعب الجنوب هي حقه القانوني، والشرعي، والسيادي في التحرير والاستقلال وتقرير المصير

على أرضه وسيادته عليها لإقامة دولته المدنية المستقبلية الجديدة بإرادته الحرة (دولة فيدرالية) يختار شعب الجنوب مسماها وعلمها ونهجها ونظام الحكم فيها، ولا بديل عن هذا البتة.

عاشراً: أما ما عدا ذلك من صيغ وبدائل ومقترحات فإنها شراك سوف تنصب لشعب الجنوب للولوج إليها، وهي سراب وتضليل ما إنفك النظام في صنعاء وقواه السياسية من ترديدها على الدوام لأنهم ما زالوا، مهما اختلفت صيغهم وأطروحاتهم الوحدوية، أو الفيدرالية، أو سواها، فإن الوحدة بحسب ما يرون ويصرون عليه هي زواج كاثوليكي لا إنفصام فيه ولو تعمد بالدم أو هكذا يزعمون.

بسم الله الرحمن الرحيم .. قال تعالى في محكم كتابه:

(يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم والله أعلم بما يكتمون) صدق الله العظيم سورة آل عمران الآية 167.

إلى أي حوار تدعون..

لحوار حضاري نحن الداعون وتحت إشراف أممي دولي وإقليمي وخارج إطار وحدود الجمهورية العربية اليمنية في دولة محايدة لكي تكون مخرجاته بضمانة المجتمع الدولي وتحت إشرافه ومع الطرف الآخر الذي وقع معنا اتفاقية الوحدة في 22/ مايو/ 1990م، ثم انقض عليها بقوة السلاح في العام 94م، وأسقط بذلك اتفاقية الوحدة وإعادة دولته السابقة (الجمهورية العربية اليمنية)، أما النوع الآخر من الحوار، وهو حوار المدفع والدبابة وقوة السلاح وهو ما حدث أمام أنظارنا وأنظار العالم أجمع في ذكرى يوم الكرامة 21/ 02/ 2013م وعلى مرئ ومسمع من النظام في صنعاء، والذي يدعو إلى ما يسمى بالحوار الوطني في 18/ مارس القادم، وهنا لنا وقفة نتساءل فيها:؟ أهذه هي لغة الحوار الذي تنشدون؟، ثم ما هو دور الشباب في ساحات التغيير؟، وما موقفهم من هذا الذي حدث؟.. هل هذا ما ينشده شباب التغيير في صنعاء تجاه إخوة لهم في العروبة والإسلام والجوار؟ .. الإجابة يمتلكها شباب التغيير في الساحات؟.

كنا كتبنا أثناء الحشود الجماهيرية التي انطلقت مطالبة بعودة الدولة الجنوبية – التي أسقطت بقوة السلاح والغزو – ووفقا لما أقرته الشرعية في السياسة الدولية حينها قراريها بهذا الصدد بأن لا يجوز احتلال أراضي الغير بالقوة.

وبناء عليه، فقد رفض شعب الجنوب، بالإجماع، ومن خلال فصائله

الثورية الحقة التي يمثلها الحراك الجنوبي، وكذا كل المكونات السياسية لشعبنا في الجنوب الدخول في أي حوار مع قوى الاحتلال ما لم يكن تحت إشراف وبضمانات الشرعية الدولية ودول الجوار ممثلة بدول مجلس التعاون الخليجي وفي بلد محايد - ولكي تضمن الشرعية الدولية التنفيذ الفعلي لمخرجات هذا الحوار - يحددونه كما يشاءون وفي أي وقت يريدون، ومع الطرف الآخر الذي احتل الجنوب وأسقط دولة الوحدة التي اتفق عليها في 22/ مايو/ 1990م بين دولتين، فنحن أصحاب ثقافة، ومجتمع متمدن يقبل الحوار لأية مشكلة أو حادثة مهما كبر شأنها أو صغر.

ثانياً: ولنكن أكثر وضوحا ومن دون خداع للذات، ووهم خداع الغير، فنحن أبناء هذه الأمة وهذا المجتمع وتعايشنا معها، ونعرف أنفسنا وشعبنا أفضل بكثير مما يدعي الغير معرفته عنا، ونعرف مصالحنا أفضل مما يرسمه الغير والمجتمع الدولي لنا، والذي لا ينشد سوى مصالحه ومصالح دوله، كما أننا لسنا في حاجة إلى استيراد تجارب معلبة، ولا الخضوع لمدعي احتكار المعرفة، فنحن أمة وشعب عميق الجذور، جذورنا التاريخية الضاربة في أعماق الأرض والتاريخ، ونحن أيضا أبناء أمة طيبة وشعب مسالم مقارنة بمن يضع نفسه في مواجهتنا.

نعم، علينا تعلم أمور من غيرنا ممن مر بتجارب مماثلة وتمكن من حلها بما فيها المصلحة العامة، كما أننا يجب أن نكون صادقين مع أنفسنا حتى نتمكن من الوصول إلى بر الأمان بأقل كلفة ممكنة، إضافة إلا أننا أبناء عقود من الهيمنة والاستبداد، ولم نمر بأية تجربة تعددية من قبل رغم ما يقال عن تجارب يتيمة لم تدم طويلا، فلم تتمكن من أن تضرب

بجذورها في أعماق المجتمع.

ثالثاً: إن الاستنساخ المشوه لأنماط وفصائل الحراك الثوري في الجنوب، والذي يقيمه النظام في صنعاء وكذا بعض المنتديات التي تدعي بانتمائها للجنوب - وكذا الأحزاب السياسية في الجمهورية العربية اليمنية - لن يجدي نفعا بل سوف يزيد المواقف توتراً.

رابعاً: لقد تميز الحراك الجنوبي بسلميته منذ تأسيسه وظهوره على الساحة الجنوبية في العام 2007م، وظل محافظا عليها ولا يزال حتى الآن، هذه الحالة تتفق مع ثقافة المجتمع الجنوبي وسلوكياته التي تتعارض مع طبيعة الاحتلال بسلوكياته القبلية، والثأرية، وحضور ثقافة العنف فيه وتاريخ من الصراعات الطائفية، والمناطقية التي تسود مجتمع الجمهورية العربية اليمنية تحت مسميات مختلفة، وذلك نتيجة طبيعية لفشل هذه البلاد المزمن في تأسيس دولة وطنية مدنية حتى هذه اللحظة.

خامساً: إن تاريخ اليمن قديمه وحديثه حافل بالتدخلات الأجنبية، فهذه الحالة واضحة الآن في أنصع صورها وتجلياتها، متمثلة في المبادرة الخليجية، وآلياتها التنفيذية، وقرارات مجلس الأمن في حل الخلافات المزمنة بين النظام ومعارضيه، أو ما أطلق عليه أحزاب اللقاء المشترك وشركاؤه والمؤتمر الشعبي - الحزب الحاكم حينها - وحلفاؤه، وهو ما أفرغ حركة التغيير الشبابية في الساحات من محتواها وذلك لاحتواء أحزاب المعارضة أو اللقاء المشترك لحركة التغيير الشبابية وادعائها بتمثيلها.

سادساً: بهذه الوضعية أصبحت الجمهورية العربية اليمنية بعد توقيع المبادرة في وضع يمكن أن نطلق عليه ونصفه بالوصاية الدولية الكاملة إذ

أصبحت شؤون هذه البلاد تدار من خلال سفراء هذه الدول والممثل الشخصي للأمين العام السيد جمال بن عمر، بما في ذلك: القرارات التي تصدر من رئاسة الجمهورية أصبحت تشير في إحدى فقراتها إلى الاستناد الى هذه المبادرة وقرارات الشرعية الدولية في كل ما يخص شؤون هذه البلاد.

سابعاً: لقد تم إقصاء النظام السابق بإبعاد رأس النظام عن سدة الحكم المباشر، ولكنه لم يستبعد نهائيا، حيث إنه مازال يمثل طرفا فاعلا في مفاصل – ما نستطيع أن نطلق عليه تجاوزا – الدولة.

وبناء عليه وأصبح النظام في اليمن في الوقت الحاضر يدار عبر جهتين رئيستين، هما الفاعلتان الحقيقيتان في كل مفاصل الدولة وحكومة الوفاق، وهما القوة القبلية ممثلة بشيوخها، والفرقة الأولى مدرع ممثلة بقيادتها العليا، أما ما عداهما فهو تجل فقط لهما، وهذا – فعلا – ما هو حادث الآن، بدون مكابرة أو ادعاء، بدليل أنه لم يحدث في اليمن أي تغيير جذري أو هيكلة حقيقية في الجيش، أو سواه – إلا على مستوى الورق أو القرارات – وهذا الأمر لا يهم الجنوب وقواه السياسية في شيء اللهم أنه يظل – أي النظام في اليمن – كقوة احتلال، وإن تبدل بعض شخوصه وبقي آخرون، أيضا، كان لهم أيضا النصيب الأوفر في احتلال الجنوب عام 94م عنوة وبالقوة.

ثامناً: لقد أحدث بيان مجلس الأمن الدولي بتاريخ 15/ فبراير/ 2013م صدمة عنيفة لشعبنا في الجنوب، والذي كان يتوقع أن يكون هذا المجلس عونا له في استعادة دولته، وثروته وسيادته، وانعتاقه من الاحتلال الهمجي البغيض ووسائله القمعية، التي يمارسها على أرض الجنوب، والتي

فاقت كل تصور في اضطهاده لأبناء شعبنا المسالم، والقابع على أرضه وترابه كما كان حراكه السلمي يناضل في دأب ودون كلل بوسائله السلمية التي لم يتعدها منذ نشأته وحتى الآن.

تاسعاً: لقد حشد النظام في صنعاء في يوم الكرامة 21/ 02/ 2013م موظفيه في المحافظة تحت قيادة محافظ عدن – المنتمي لحزب الإصلاح – كما استدعى البعض من صنعاء لمؤازرته مضافا إلى المليشيات (التي تنتمي لحزب التجمع اليمني للإصلاح)، وكذا المليشيات الخاصة بحميد الأحمر، الذي كان متواجدا في العاصمة عدن – عاصمة دولة الجنوب – لهذا الغرض مضافا إلى ذلك قوى من الجيش، والأمن المركزي لدعم المليشيات، ولإبعاد الحراك السلمي بقوة السلاح، وعلى مرأى ومسمع من النظام الحالي في صنعاء وبمباركته، بدعوى إقامة احتفالية بيوم النصر العظيم، كما يدعون، وبتطبيق أول أهداف نظامهم الجديد التي أوكلت إليه الأمور في الجمهورية العربية اليمنية، وتحت الإشراف المباشر للوصاية الدولية، التي نجمت عن المبادرة الخليجية، وهنا نتساءل: لماذا لم تقم هذه الاحتفالية، أو مثلها في أي من محافظات الجمهورية العربية اليمنية، وتم اختيار عدن بالذات، وفي نفس الساحة التي اعتاد الحراك السلمي الجنوبي إقامة كل فعالياته على هذه الساحة وكان الاختيار متعمدا مع سبق الإصرار والترصد.

عاشراً: إن شعبنا في الجنوب الذي لا يزال يرزح تحت الاحتلال بالرغم من وجود قرارين اثنين لمجلس الأمن، وبيان دول مجلس التعاون الخليجي، وكلاهما في العام 94م، والذي نصت جميعها على عدم احتلال أراضي الغير بالقوة، كما أكد مجلس الأمن في قراريه السابقين عام 94م

على نظام صنعاء بعدم فرض الوحدة بالقوة، ودعا إلى طاولة التفاوض والحوار مع دولة الجنوب، وإلزام نظام صنعاء بذلك كتابيا فماذا حدث؟!!.

وللإجابة على ذلك نقول: إن النظام في صنعاء قد ضرب بجميع هذه القرارات عرض الحائط واستمر في احتلاله دولة الجنوب، وانتهاك حرماتها، وسيادتها، ونهب ثرواتها، ونكل بشعبها حتى هذه اللحظة، فما هو رد مجلس الأمن على كل هذا في تلك الفترة من العام 94م

كما أننا نوجه نفس التساؤل إلى السيد جمال بن عمر - مندوب الأمين العام في صنعاء - للإجابة على هذا التساؤل، والذي هو قد يكون على علم بما حدث من خلال موقعه الأممي، هذا ما حدث في الماضي من قبل نظام الحكم دولة الاحتلال في تلك الفترة، والتي ما زالت هي نفس القوة التي تدير شؤون البلاد، وهي الفاعلة الحقيقية في مفاصل الدولة، وصاحبة الأمر والنهي، والمتمثلة في القوى القبلية والعسكرية، فما رأي السادة أعضاء مجلس الأمن، الذين تفضلوا بالحضور إلى العاصمة اليمنية صنعاء ليتفقدوا أحوال النظام، والإشراف على ما تم تنفيذه من المبادرة، والتي تنسجم وتتوافق مع مصالحهم، وهنا نتوجه بالسؤال إلى أعضاء هذا المجلس حامي الشرعية الدولية، والقانون، والموكل إليه إنصاف المظلومين والمضطهدين، الذين لا يزالون يعانون من ظلم واستبداد المحتل في الألفية الثانية من القرن الواحد والعشرين، وما مصير القرارات السابقة التي أصدرها في 94م العام، والملزمة للنظام في صنعاء بالتنفيذ، هل نفذت؟، وأيضا .. هل استجاب لها النظام؟، هل حدث شيء من هذا لكي نشيد ونشد على أيدي هؤلاء محققي العدالة، الداعين إلى مجتمعات إنسانية

خالية من الاضطهاد والعنف؟ .. نقول لقد تجاهل كل قراراته السابقة، والتي كانت ملزمة التنفيذ في العام 94م، وأصدر بيانه الجديد في 25/ فبراير الحالي يحذر السيد (علي سالم البيض) رئيس الدولة التي احتلت بالقوة في العام 94م، وتم نفيه إلى خارج وطنه بعد أن سلبت دولته منذ ذلك العام، متهما إياه بعرقلة التسوية السياسية في الجمهورية العربية اليمنية، والتي تتم لنقل السلطة من النظام السابق إلى النظام الحالي، فما علاقة السيد البيض بما يحدث، في دولة غير دولته وبين مواطنين أو معارضة لدولة أخرى، وبدلا من أن يعيد هذا الرجل إلى وطنه، أو يدخل في حوار معه لإعادة دولته المسلوبة حذره من عواقب عرقلته للمسيرة السلمية لدولة أخرى، بدلا من أن يصدر قرارا بإنصافه وإعادته إلى وطنه، وإعادة دولته، التي كانت عضوا في مجلس الأمن والأمم المتحدة وكل المنظمات الدولية والإقليمية منذ استقلالها في العام 67 م، وحتى 22/ مايو/ 1990م، بعد أن دخلت في وحدة اندماجية مع الدولة الأخرى والتي اسقطتها هذه الدولة بقوة الحرب، واستعادتها لدولتها السابقة (الجمهورية العربية اليمنية)، وألغت كل ما يتعلق بدولة الوحدة من قوانين، ودستور، وأبعدت جميع الموظفين التابعين لدولة الجنوب من مدنيين وعسكريين.

لقد طلب المجلس المؤقر ممثل الشرعية الدولية من شعب الجنوب عبر ممثليه في الفصائل والحراك السلمي الالتحاق بما يسمى بمؤتمر الحوار الوطني، الذي ورد في المبادرة الخليجية، هذه المبادرة لم تشر إلى الجنوب ولا إلى قضيته ودولته التي أسقطت بقوة السلاح ولو بحرف واحد، فكيف يراد من هذا الشعب الدخول في حوار لم يكن هو طرف فيه، ولم تكن دولته

جزءا من هـذا الحـوار، والـذي انصـب علـى خـلاف بـين دولـة أخـرى ومعارضيها، أليس هذا من العجب العجاب؟، وما موقف السيد جمال بن عمر من هذا كله، لكي يرد علينا نحن أبناء الجنوب عن هذا، ومـا موقفـه من رفض نظام صنعاء للحوار الذي دعا إليه مجلس الأمن في العـام 94م، ورفضه النظام في صنعاء وليس النظام في الجنوب.

احدى عشر: إننا أصحاب مدنية، وثقافة حوار، ولسـنا دعـاة غـزو واستلاب أرض وثروة، نؤمن بـالحوار وسـنظل ، فـنحن الآن مسـتعدون للحوار إذا أراد المجتمع الدولي أن يرعاه بضماناته وتحت إشـرافه وفي أيـة دولة يختار، فالجنوبيون على أهبة الاستعداد لهذا.

اثنا عشر: إن ما حدث في يوم الكرامة بعدن لهي جريمة – يندى لهـا جبين الإنسانية – ستظل تلاحق أصحابها مدى الحياة، ولن ينساها شـعبنا المسالم، المطالب بحقه على أرضه التي رواها بدمائه، التي سالت على تراب عدن الطاهر عاصمة الجنوب التاريخيـة، وبقـوة سـلاح مليشـيات الأحمـر وحزب الإصلاح اليمني صاحب الفتوى الشـهيرة في العـام 94م، وتحـت حماية جيش الاحتلال الذي يطلق الرصاص الحي علـى الصـدور العاريـة ليمهد الطريق للمليشيات بقيادة الأحمر والإصلاح.

ثالث عشر: إن إثبات شـرعية رئـيس الجمهوريـة ليسـت في حاجـة للـدماء الزكيـة، والأرواح البريئـة الـتي استشـهدت في عـدن الحبيبـة وحضرموت مسقط الرأس وقرة العين، ثم امتدت إلى جميـع مـدن وقـرى جنوبنا الحبيب من أقصاه إلى أقصاه .. حتى بلغ عدد الشهداء إلى عشـرين شهيدا، ومائة جريح، وعدد المعتقلين من القياديين السياسيين، والعلماء لا حصر لهم حتى الآن.

إن ما حصل بالأمس واليوم يعيدنا إلى نفس الطريقة التي كان يتعامل بها النظام السابق مع أحرار الجنوب، وثواره في ساحات النضال والثورة.

الرابع عشر: إن عدم القبول بالآخر واللجوء للقوة والاستعانة بمليشيات التكفيريين، والأحمر الذي سبق وأن وعد بحشد مليوني مقاتل لقتل الجنوبيين إذا هم حاولوا الخروج على دولته ونظامه.

إن فرض الوصاية المفرطة القوة واستخدام لن تثني شعب الجنوب ولن تحول الجنوب من المطالبة بالاستقلال وإعادة دولته.

الخامس عشر: إننا نقول للذين يحاولون العبث بالحراك الجنوبي وفصائله السياسية عن طريق الإغراء بالمال، وفرض الوصاية، نقول: كفاكم عبثا بقضية ومصير شعب أراد الحياة، والحرية، وسوف ينالها شئتم أم أبيتم، وما عليكم إلا أن تعودوا من حيث أتيتم، فالنضال الجنوبي مقدس وقضيته لا تباع وتشترى بالمزاد.

اللهم ارحم شهداءنا وأسكنهم فسيح جناتك، ومن بالشفاء والعافية على جرحانا وفك أسر وقيود معتقلينا بسجون النظام .. اللهم آمين.

بسم الله الرحمن الرحيم .. قال تعالى في محكم كتابه.

(ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياءٌ عند ربهم يرزقون) صدق الله العظيم.

إلى دعاة الحوار... أكتب

ليس الهدف هنا في هذا المقال التقييم سلباً أو إيجاباً لما يحدث داخل قاعات ما يُسمى الحوار الوطني المقام في صنعاء، وما يمكن أن ينتج عنه من تغيير في البنية السياسية، والاجتماعية والاقتصادية، لقد قامت صيغة التحالفات في اليمن طوال الفترات الماضية وحتى الآن، وهي أقرب إلى الهشاشة وعدم التكافؤ ، إضافة إلى ما يشوبها من الارتياب والحذر والسلبية بنظر أطراف التحالف أنفسهم، هذه الحالة والتي بدأت منذ وقت مبكر، وقد تجلت بأوضح معانيها وصورها في العام 2011م ولا تزال موجودة، تقريباً مع تفاوت يسير في حدة الخلافات ومشروعيتها القانونية، والتاريخية، ومن تبدل الخصوم، وهي تشكل -الآن- قمة المأساة للوضع الراهن.

بكلماتٍ أخرى: إن انعدام المصداقية بين الأطراف، وعدم وجود تقاليد أو صيغ للتعبير عن الفكر والمواقف، والركون إلى قناعات بدائية أو يقين لاهوتي بأن الحقيقة، كل الحقيقة، في هذا الجانب وحده، وعدم الرغبة في فهم الآخر أو محاورته، إضافة إلى العلاقات القبلية داخل المؤسسات السياسية جميعها، كل ذلك جعل الأمور تتداخل وتتشابك إلى درجة يصعب معها الوصول إلى الشيء المشترك، والفهم المتبادل، وتحديد أولويات المرحلة.

في هذا الجو الملتبس، المتداخل، والذي يغلب عليه الآني والطارئ

وتميز الشطارة والمناورة، فإن أغلب ما يكتب أو يقال يذهب أدراج الرياح، وبالتالي يحس الكثيرون بعدم الثقة وأن لا جدوى، وهذا ما يفسر عزلة الكثير من القوى السياسية، ويفسر أخيراً لماذا لم تتبلور الحوارات التي جرت سابقاً، ولم تؤد إلى نتائج مهمة وملموسة في مسيرة العمل السياسي اليمني.

إن السؤال الذي يطرح نفسه الآن: هل تبدل المناخ العام؟، وهل تغيرت القوى المدعوة للحوار؟.

لا نريد هنا أن نصدر أحكاماً، ولكن يمكن القول، دونما خطأ: إن الوضع الآن لا يقل سوءاً عما كان عليه إبان النظام السابق، فالتقاليد القبلية، معززة بفكر سلفي ودغمائي تسيطر على الأجواء، والعلاقات بين القوى، والتعصب تبلغ أعلى مراحله وكأنه أصبح الوسيلة الأخيرة للدفاع عن النفس وعن المصالح.

وهكذا أصبح الانهيار والتآكل وانسداد الأفق من ملامح الوضع الراهن، وهذا لا يخفى على أحد، حاكم أو محكوم، كما أصبح الشعور بالخطر الداهم قوياً، ومسيطراً، وهذا الشعور يشمل الجميع، ويتجلى بصور وأشكال تتضح وتتعزز يوماً بعد آخر، فهذا الشعور بالخطر يؤدي إلى وقفة نقدية صارمة ، ومواجهة للأخطاء والمشاكل تمهيداً لمعالجتها.

في ظل هذا الوضع ، وللانتقال من حالة الإحباط والاستسلام لابد من توفر مجموعة من الشروط:

طرح المشاكل الحقيقية بصراحة من خلال أسئلة صحيحة وجدية، هذا أولاً

ثانياً: توفر المصداقية والجرأة فمن يطرح الأسئلة أو من يقدم الإجابات عنها أو الحلول.

ثالثاً: الاعتراف بالأخطاء ونواقص الماضي من خلال عملية مراجعة ونقذ ذاتي.

رابعاً: وضع صيغ عملية لمتابعة الحوار.

خامساً: العقلانية في التعامل مع الآخر ومع التوافق سواء في وضع البرامج أو تحديد المطالب.

فهل هذه الشروط متوفرة أو يمكن توفيرها؟.. إنه سؤال يحتاج إلى تدقيق، إن العوامل والأسباب التي أشرنا إليها سيكون لها أهمية استثنائية مؤثرة، فالعزلة لم تعد ممكنة، كما أن الاستقرار الظاهري أو المؤقت لا ينبئ بأن الأوضاع القائمة سوف تنهار، وستقوم على أنقاضها أوضاع جديدة، إن هذا التفسير الميكانيكي غير وارد فالمرحلة القادمة ستكون من أبرز سماتها (الثورات العمياء).

إذا صحت مثل هذه التسمية، والتي ستأخذ أشكالاً من الهياج والعنف والتحدي، وسيقودها في الغالب الجياع والمحرومون، والتي سيكون دور القوى السياسية فيها ضئيلاً أو معدوماً، عدا القوى السلفية، إذ سيكون دورها التعبئة والتحريض أكثر مما هو القيادة، هذه التطورات تمليها أسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية، وستأخذ هذا الشكل لعدم وجود قيادات سياسية قادرة على القيادة أو تقديم البرامج البديلة – والغائبة كلية الآن - لكي تفرض نفسها كبديل.

قد لا يختلف اثنان حول مدى ما وصل إليه الوضع الراهن من

التردي والتآكل، وقد ثبت بالملموس ان النظام الحالي أعجز من مواجهة متطلبات المرحلة، وأنه بسلوكه وعلاقته يدفع إلى المزيد من التحالف مع القوى القبلية والعسكرية، والتبعية، والارتهان للخارج، الأمر الذي يترتب عليه التزامات لا يستطيع التخلص منها، هذا بالإضافة إلى جملة المصاعب والعداوات الناجمة عن الأوضاع الداخلية، فالمطلوب والممكن الآن هو مواجهة الأزمة العامة الشاملة للسلطة، كما يجب أن تمتلك الجرأة وتقوم بعملية مراجعة للمرحلة وتعترف بفشل الكثير من الأفكار والشعارات التي طرحت وكيفية تحقيقها، فمنذ أن انطلقت الانتفاضة أو حركة التغيير في عموم الساحات بدءاً بساحة جامعة صنعاء - بلا مشروع ولا قيادة ثم انتشى أصحابها بهذا الإنجاز الأولي، والذي أدى إلى بروزهم في مناخ ما سمي أو ما أطلق عليه ثورات الربيع العربي، والتي أتت وفقا لظروف ومناخات وثقافة كل قطر ومدى ما وصل إليه من مدنية وتطور في الألفية الثالثة، وهذا بعيد، كل البعد، عن المجتمع اليمني وثقافته وتكوينه والذي لا يزال يعيش في معطيات عصور مضت، هذا الموروث الذي لا يزال الشباب ربما يعيشون في ظله بعض الشيء، ففتحوا ثغرات الخطط لمن كان ينتظر فرصة تُحقِّق له حُلماً طال انتظاره، وإن كان هذا الحلم من صنع الآخر ولا ضير، كما يرون أن هؤلاء الشباب - طلائع التغيير - هم من صنعتهم، فكانت هذه هي الثغرة التي نفذوا منها وتبنوا الثورة أو ادعوا بأنهم جزء منها وناطقون باسمها، في حين استفاقت الأطراف التي ترى في الثورة الشبابية تهديداً لها بسرعة وبدأت تعمل على احتواء الثورة، و قد تتمخض عاجلاً أو آجلاً عن ديكتاتورية جديدة أو قبلية عسكرية،

يفضل عرابوها أن تكون أقل قبحاً حتى لا تكون عبئاً ثقيلا.

ولقد رسمت مسارات مختلفة تؤدي كلها إلى اعادة إنتاج المنظومة السابقة – وليس بالضرورة أن يكون النظام السابق – وقد تمثلت في سلطة مهيمنة في الداخل متعاونة مع الخارج تحفظ له مصالحه مقابل غطاء سياسي ودعم اقتصادي، أي أن تبقى البلاد في دائرة النفوذ والمصالح وتبقى خيوط اللعبة بأيد خارجية، ولا يهم أصحاب النفوذ والمصالح من يحقق مبتغاهم ولا كيف، ولا يعبأون بالتفاصيل طالما أنها لا تؤثر على مصالحهم.

إن من يفرّط في المصلحة الوطنية سذاجة أو انتهازية أو تحزباً، كل من يفعل ذلك، أياً كانت دوافعه ونواياه، منخرط في دفع البلاد بالاتجاه الخاطئ.

لقد بدأ المسار الخاطئ بمجرد أن تم التخلص من رأس النظام السابق وبدأ شباب التغيير في ترك الكثير من الساحات وانهمك الساسة وأحزاب المشترك في السعي نحو السلطة والتشبث بها.

إننا نعتقد أن العد العكسي لتلك المرحلة قد ابتدأ الآن، ولكنه قد يكون بسبب حجم الخراب الحاصل الذي سيحتاج إلى جهد ووعي في مواجهته، من أجل إعادة تشكيل القيم والعلاقات، بما يخدم متطلبات المرحلة واحتياجاتها ومما قد يسارع في عملية خلق أشكال وصيغ جديدة، أن البنية أو النسيج السياسي والاقتصادي لليمن لهو نسيج مهلهل، ويتسارع في التآكل إلى درجة أصبحنا فيها على حافة التفجر، ولم يعد ممكناً تأجيل المشاكل الحقيقية.

لقد لاحظنا في السنوات الماضية مدى التفجر وخاصة لدى الفقراء،

وتلك الظواهر هي مؤشرات لظواهر مستقبلية، فإذا استحال بناء شكل جديد للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع، أو إذا استحال الوصول إلى صيغة الأمن الاجتماعي، فإن ذلك يقتضي الاعتراف بالحقائق الجديدة، إننا الآن مقبلون على مرحلة جديدة نحتاج إلى عهدٍ جديد وإلى ميثاقٍ شرف جديد حتى نستطيع الوصول إلى حالة يمكن أن يتحقق فيها السلم الاجتماعي، بحيث إن هذا الأمر يقتضي أن يفكر كل المعنيين بعمق من أجل مواجهة المرحلة المقبلة والتي تبدأ انطلاقتها بالحوار أو هكذا يقولون.

الحوار وبداياته:

لقد بدأ ما يسمى بالحوار الوطني الشامل في صنعاء وكان الملفت للنظر أن يحدد اليوم الأول ما بعد يوم الافتتاح في طرح رؤى المؤتمرين – على تنوع مشاربهم – رؤاهم حول القضية الجنوبية، وتعاقب المتحدثون حول هذا الموضوع الذي أراد الداعون من خلاله الضحك على الذقون لكي يوهموا ثوار الجنوب بأن قضيتهم هي الأساس والمحور في هذا الحوار، وقد توالت الكلمات التي سلطت الضوء على القضية الجنوبية، محلّلة إياها في أربع محاور، وطبعا كان التداول في خطوطه العريضة، وهو مجرد تصور أو عرض لما يجب أن تدرج تحت مظلته القضية الجنوبية، والتي حُددت من خلال الطرح في محاور أربعة:

أ- أن يتم تعديل الصيغة الوحدوية بحسب تصور صنعاء ضمن إطار الوحدة التي ترى حكومة صنعاء أنها مازالت على قيد الحياة، بينما هي قد قُبرت وأطلقت عليها رصاصة الرحمة منذ العام 1994م، وهذا هو المحور الأول.

ب- المحور الثاني: الإصلاح الوحدوي ضمن إطار الفيدرالية.

ج- الثالث: محور الفيدرالية المكونة من إقليمين أحدهما شمالي والآخر جنوبي.

د- الرابع: فك الارتباط وتقرير المصير والاستقلال وعودة الأمور إلى نصابها كما كانت عليه قبل يوم 22/ مايو1994 /م، وهذا هو المحور الذي طرحه في خطوطه العريضة معظم أبناء الجنوب الممثلين في الحوار بشخوصهم وقد لاقى نوعا من عدم الرضا من بعض الحضور، وهو ما يدل على أنه لا توجد رغبة حقيقية لدى النظام في صنعاء لتقرير المصير لشعب الجنوب واستقلاله وبناء دولته كما يريدها هو لا كما يريد له آخرون ، لأن معظم شعب الجنوب لم يكن متواجداً على إطلاقه، ولم يُعط الشعب حق التفويض لأي من الحضور مع احترامنا وتقديرنا لأشقائنا الذين حضروا بصفتهم الشخصية وليسوا ممثلين لشعب الجنوب، وهذا ما أفصحوا عنه خلال أحاديثهم .

وفي الختام نؤكد أن عدم المعرفة بالتاريخ ودخائله وتفصيلاته من شأنه أن يعمل على سد منافذ المعرفة، وبالتالي يزيد الفرقة ويشعل نار الصراع والنزاع، أما العلم بالتاريخ فإنه رحم بين أهله من شأنه أن يفتح الباب أمام التسامح وقبول حق الآخر وإحترام وجهات النظر المخالفة، ونحن هنا قد نحسن الظن بالجميع الذين يكونون قد أخطأوا بل إرتكبوا الخطيئة لجهلهم بالتأويل أو التفسير للتاريخ، والذين يكونون قد أصابوا كبد الحقيقة والسير إلى سواء السبيل.. وفقنا الله جميعاً لما فيه المصلحة العامة لأوطاننا وأمتنا.

إلى كل شباب الثورة وإلى الوطن الذي كان أكتب ..؟؟

لقد أكدت الثورة الشبابية هشاشة النظام وعدم وجود بنية تحتية متمكنة لدولة، كما هو معروف في جميع أنحاء العالم بما فيه العالم الثالث الذي ننتمي نحن إليه ، إذ أنه بقدر ما كان النظام ينحو منحى مركزياً في استخدام الآليات القمعية والفكر الأحادي، فإنها - أي هذه الدولة - قد ولدت الشروط الموضوعية لنهايتها وأهترائها، وبالمقابل استفادت الثورة من إمكانيات قواها الحية وتطلعاتها للحرية والكرامة والديمقراطية، كما سخرت وسائل الاتصال الحديثة وتمكنت من تقليص الخصوصيات والولاءات ما قبل المدنية، ومختلف أنواع التمركز حول الذات ودفعت إلى واجهة الحياة العامة جيلا جديداً من السياسيين والقادة الميدانين، الذين قادوا ونظموا المظاهرات والاحتجاجات، وشكلوا اللجان والتنسيقات في مختلف المحافظات ولعل الجديد في هذه الثورة هو أن محركها الشباب، التواق للتغيير نحو الأفضل، بعد أن عانوا – أي الشباب - من سطوة المؤسسة التسلطية والقمعية على مدى ثلاثة عقود من الزمن لذلك اندفعت حركتهم الغاضبة ضد النظام، وأثبتوا أنهم يشكلون قوة جديدة لا يستهان بها، وتمتلك قدرة كبيرة على الإنجاز والاستعداد للتضحية بالأرواح ، وقدموا نموذجاً لقوة العمل الميداني السلمي، بوصفه أشد نجاعة من اللجوء إلى العنف.

إن هذا البلد أراد أن يعيش بوصفه جزءاً من عالم اليوم، المتحضر والمتمدين - إذا صح التعبير - وليس عالم ماقبل التمدين والحداثة والنظم

وتشريع القوانين الإنسانية الذي كان سائداً في هـذا البلـد، أي اللاقـوانين واللانظام إلا مايفرضه الحاكم الفرد ويقره مجلـس العائلـة، ولهـذا أثبتـت الطلائع الثورية أنها تريد أن تضع الوطن على الطريق الصـحيح بوصـفه جزءاً من عالم اليوم، يتأثر بمختلف النظم السياسـية والاجتماعيـة والقـيم والتطورات العالمية.

لقد ظل هذا الشعب ينتظر خلال العقود الثلاثة الـتي مضـت لعـل وعسى أن يحظى ولو بجزء يسير من ديمقراطية حقة وحريـة غـير منقوصـة وأن يعيش بكرامة في ظل دولة مدنيـة، تحـترم حقـوق البشـر، وتعاملـهم كمواطنين لا رعايا.

لقد أفرزت مشاهد الثورة تبدلات جديـدة في مولـدات التحركـات الشعبية، حيث ظهرت قوة الشباب بشكل جلي وواضح ولافت للنظر في توليد وإنتاج الأحداث بقوة شبابية بحتـة مقابـل عجـز أحـزاب المعارضـة التقليدية الذي دام مايقارب العقدين من الزمان وعدم قدرتها على تحريك الشارع والسيطرة عليه، الأمر الذي جعلها تلتحق في نهاية المطـاف – ويـا للأسف الأسيف – متأخرة بالحراك الثوري للطلائع الشابة، وهذا ما عـبر عنه كبار قادتهم وفي ساحة التغيير وأمـام شـباب الثـورة نطقوهـا؟ وهـذا دليل على أنها – أي قوى المعارضـة – كانـت تعـيش في حيـز بعيـد عـن هموم الناس وواقعهم المعيش لذلك فهي مطالبة الآن وأكثر من أي وقت مضى بإعادة النظر في تركيبتهـا والقيـام بتقـديم جـرد حسـاب لأدوارهـا وبرامجها وأساليب عملها.

وهناك نوع آخر من الأحـزاب أو كمـا تـدعي بأنهـا كـذلك، فقـد كشفت الأحداث هشاشتها وانتهازيتها، فهي تختفي بل وتغيب تمامـا عـن

المشهد الثوري في الشوارع وساحات التغيير في عموم البلاد فاسحة المجال لتحول العديد من أعضائها و أنصارها للدعوة إلى الحوار والاحتكام للشرعية الدستورية جاهلين متجاهلين أن الثورة تجب ما قبلها وأن لا شرعية إلا للشعب صانع الثورة ومفجرها وحاضن الثوار.

لقد عبر بروز قوى الطلائع الثورية عن لحظة تحول من منظومة سياسية وخطابية وقيمية كلاسيكية قديمة ، محافظة، مدارها الضبط والمراقبة والملاحقة، إلى منظومة جديدة أكثر انعتاقاً، تتمحور حول ضرورة الإطاحة بالأفكار الشمولية، وإنزالها من العلياء والغطرسة، وجدل التمرد على مختلف الأطر المنهجية والشمولية، المدعية للشرعية المطلقة في جميع المجالات، والصالحة لكل زمان ومكان.

أن الدولة في هذا البلد إذا صح أن نسميها (بدولة) تجاوزاً ومعها حكومتها الأنيقة التي لا يرى الشعب وزراءها إلا على شاشات التلفزة، لم تكن قادرة على حماية نفسها وكتمان أسرارها، صارت شيئا من الماضي، وكذا بعض الأحزاب التي تتسول الأصوات في الحملات الانتخابية ثم تختفي لم تعد العملة التي تسوقها قابلة للتداول في سوق الطلائع الثورية.

لقد حان الوقت لاندماج كافة تجمعات الثورة لتوحيد الجهود الميدانية والإعلامية والسياسية وانصهارها في بوتقة عمل واحدة توحد الرؤى لدى الثوار لمختلف الإتلافات والتنسيقات، ثم الدخول في حوار جاد وصريح مع القوى الوطنية وفي المقدمة منها المشترك للخروج بحلول تقطع دابر التردد السائد الآن بين مجلس وطني – والذي أعلن عنه دونما تنسيق ولا تشاور مع معظم القوى في الداخل والخارج الأمر الذي لن يكتب له الحياة - حيناً وحوار مع النظام عبر القوى الوسيطة إقليمية منها

ودولية، فالأمر جد لا يحتاج إلى هدر الوقت فأنتم أمام مفترق طرق وعلى مسافة ليست بالبعيدة من جني ثمار نضالكم المرير والطويل ليتوج ببناء دولة ديمقراطية مدنية، فالوقت قد حان الآن وعليكم ألا تتركوه يذهب هدراً.

وهناك سؤال يتردد عما إذا كان الوسطاء الدوليين والإقليمين يريدون بقاء مؤسسة النظام ورموزه جدلياً إلى حدٍ ما، والواضح أن الأمر لم يحسم تماماً لجهة إلقاء الثقل السياسي في هذا الاتجاه أو ذاك لاسيما أنهم لم يرون على الواقع المعيش حتى الآن – من وجهة نظرهم على الأقل – أن النظام وبقاياه برسم الانهيار السريع هذا ما يردد في السر أو العلن، ويبقى القول أن هذه القوى أو قوى كثيرة أخرى غير فرحة بأي حال بالثورة والنقلة النوعية لهذا البلد وهي لم ولن تخفي قلقها من تداعياتها ، كيف وهي التي استمتعت طوال العقود الثلاثة بنفوذ لم تكن تحلم به أو تفكر فيه وهي تفضل عدم المغامرة والتسرع ضماناً للسلامة وتجنباً للمغامرات، ولابد أن نضع نصب أعيننا مالذي تجلبه الاستعانة بالآخر ولو كان حتى باسم الشرعية الدولية وعندنا من الأمثلة الشيء الكثير على امتداد تاريخنا العربي كله... فكثير من الثورات انتهت لغير صالح أبنائها ولو أن هذا مستبعد في ثورتكم لحرصكم ونزاهتكم وإخلاصكم لوطنكم وشعبكم، ولكن لابد مما لابد منه بد، فالحيطة والحذر حتى من أقرب الأقربين، وهاكم ما نرى من تصورات أو أفكار قد تكون ناجعة أو مساعدة.

أن الوضع في البلاد بعد غياب رأس النظام، أصبح ضبابياً وأن كل حل تدفع إليه الأحداث وتحرسه الثورة له مابعده، ففي كل الأحوال هناك

عدة احتمالات للخروج من حالة الفراغ الذي ينشأ عادة عند رحيل رأس النظام أو سقوطه أو تنحيته.

أفضلها بعد كل الانتصار الذي حققته الثورة لابد من طي صفحة الماضي – للنظام - وتشكيل مجلس حماية الثورة ومكاسبها أو تأسيس لجنة حكماء قد تكون على شكل حكومة انتقالية. أوسطها تعيين حكومة جديدة ترأسها شخصية حيادية تحظى بالقبول العام من كل القوى الوطنية وفي مقدمتهم الثوار.

أضمنها تسليم المؤسسة العسكرية التي لم تتورط في القمع والتي حمت الثورة ولا تزال تحظى باحترام الشعب – زمام المبادرة وتستثمر حالة القبول والرضاء العام وتتعهد بأن يدير الجيش مؤقتاً شئوون البلاد لمدة لا تتجاوز ستة أشهر على أكثر تقدير. وختاماً: فإن ما حدث في هذه البلاد لم يكن نضالاً تقليدياً كلاسيكياً ولا حركة تمرد، بل هو إعصار جماهيري كاسح أبعد رأس النظام وأسس ميلاد نمط جديد من المقاومة السلمية المحلية ، كما أعطى مفهوماً واقعياً لمنطوق (العصيان المدني) تجاوز به القائمون عليه من الثوار كل التوقعات في تلقائيته وانسجامه، وتنظيمه واتساع دائرته وخلوه من جميع الأصباغ (الأيديولوجية) والتي تتنازع الآن أطراف الثوب بعد أن دنت وحانت لحظة النصر. أن الفضل كل الفضل فيما حدث هنا، يعود إلى ثورة الشعب متمثلة بكل طلائعه الشابة ، بداية بالحراك السياسي السلمي في الجنوب ومعه جميع ساحات التغيير صانعة الحدث المزلزل.

أم الدنيا تزلزل الأرض العربية تحت أقدام حكامها وتصحح المسار

من المحيط إلى الخليج هبت رياح الثورة فكانت الشرارة الأولى التي انطلقت من تونس الخضراء مدعومة بزخات تأييد لا محدودة من قطر مخزون العروبة وقبلة الثوار تلقتها بعد طول انتظار أم العرب الرؤوم وحاضنتهم الأولى، برغم محاولة دعاة الفرقة والدس والتطاول، الذي بلغ أحياناً محاولة فصل الجسد عن الروح طوال فترة الغياب، التي دامت أربعة عقود وهاهي قد عادت الروح للجسد في 25/ 1 تاريخ قيام الثورة التي هبت رياحها على عموم الوطن العربي، ومن هنا أصبحت هذه الأوطان مغايرة لما كانت عليه قبل الثورة، وأصبح من الصعب التنبؤ بالزمان والمكان أي بالأين والمتى ستحدث الثورة المرتقبة القادمة، لكنه من الغباوة بمكان أن يوقف المد الثوري عند حدود تونس فقط طالما وأن أرض الكنانة أصبحت محور الحدث الجلل، إنها رياح الثورة الأم ولن تقف عند حدود معينة مهما روجت الأقاويل، التي تزعم (أن اليمن ليست تونس كما أن الجزائر ليست مصر) وهذه الأقاويل أو الثرثرات التي لا سند لها من بينة أو دليل مقنع، فالوطن العربي والشعب العربي له خصوصية متقاربة في جميع أقطاره ومعاناته من أنظمة حكمه التي سدت كل منافذ الحرية ووسائل العيش الكريم. وهكذا فإنه لا ينفع حذرٌ من قدر فلا أحد بناج من الطوفان إلا من رحم ربي فالداعية هنا هي أم العرب وثورتها تعم جميع أبنائها فهي المخلص والمنقذ والملهم لهم، ووفقا لخصوصية كل قطر على حده، إنها رياحٌ تهب على المنطقة العربية كلها ومن الخطأ الإدعاء

أنها ستتوقف عند حدود معينة.

لقد كان أعمدة النظام المصري يسخرون من قادة الثورة في ميدان التحرير ويهزؤون بهم إلا أنه وبعد سقوط رأس النظام شاهد المواطن العربي كم كان زيف النظام وخداعه من خلال التقارير التي يبثها التلفزيون المصري، والبرامج و الندوات التي أظهرت بنية النظام المصري وكم كان يشبه النظام التونسي وكم هو يشبه أيضاً أنظمة عربية أخرى تدعي أن الوضع فيها مستقر، وأن المشاريع التنموية تجري على قدم وساق وأن نظام الإدارة المحلية ينعم باستقلالية كاملة في القرار وأن الشعب ملتف حول القائد وأن الناس راضون مطمئنون ومستعدون لفداء زعمائهم بالروح والدم.

هكذا كانت تردد أبواقهم الإعلامية، وبنفس القدر وفي اتجاه مغاير حين كان يقال لنا مثل هذا الكلام، وذلك قبل ثورة البوعزيزي في تونس والثورة الأم في ميدان التحرير – فخر الشعوب العربية ورمز كبريائها – كان الغرب في صحافته الحرة يسخر من هذه الإدعاءات ويتعامل معها باعتبار أنها جزء من الخطاب الخشبي المزمن الذي يميز الإعلام العربي الوفي للقائد الرمز محرر الشعب من الثالوث المخيف – الفقر والجهل والمرض – وكانت النخب والطلائع السياسية في واد كما كانت أحزاب المعارضة تلهث وراء الحزب الحاكم للظفر بما قد يجود به ، كما كانت فئات أخرى من الشعب وبينها نخب تعرض عن هذا الكلام والمديح وسرد المنجزات في التنمية المستدامة وخيرات الأرض الدانية والمرتقب قطوفها بعد حين، هذه الفئات كانت تلوذ بالصمت حتى لا تتهم بوهن

نفسية الأمة، ولكن بعد ما وقعت الواقعة لم تعد الأمة تصدق مايروج باسمها ورأت بأم عينها المنتسبين للحزبين الحاكمين في تونس ومصر بعد أن سقطت أنظمتها وتهاوت أمام ضربات الثوار السلمية المتتالية وهرب رفاق النضال ولم يبق لهم أثر، وأصبح الكل ينظر إليهم باحتقار ودونية، أين هم؟، أين أختبأوا؟، أين الحزب القائد والرائد؟، وأين المعبر عن تطلعات الشعب وعن ضمير الأمة الزعيم الأوحد؟، لتكتشف الجماهير العربية – المضللة – وبالأمثلة الحية أن الأحزاب الحاكمة بملايينها لم تكن تعبر عن أي كيان سياسي حقيقي وليست سوى مجموعة من المنتفعين، مداحين القمر ، شلة حسب الله – كما يقول العامة في أرض الكنانة – وهم من الانتهازيين الذين يستطيعون التلون والتقلب مع كل زمن وكل دولة ورجال.

أما الآن وبعد أن بزغ فجر الثورة والحرية والتحرر والأنعتاق من الماضي البغيض الذي جثم على صدور هذه الأمة العظيمة بماضيها الزاهر، فهي الآن وبثورتها المباركة سوف تفرز جيلاً قوياً يقول بملء فاه سجل أنا عربي سجل أنا عربي، أرفع رأسك فأنت مصري قومي عربي عاصمتك القاهرة.

هذا الجيل الذي سوف يجعل من محمد البوعزيزي قدوة ومن خالد سعيد نبراساً ونهج طريق، هو الذي سوف ينفض غبار الدراويش عن هذه الأمة التي ما فتئ عواجيزها من الحكام والمسئولين يتمسكون بحبل نجاة واهن، أفقدهم التمييز واختلطت عندهم الأمور فأصبحت لديهم عدم دقة في وضوح الرؤية جعلتهم يخلطون بين العربية والعبرية، الأمر

الذي جعلهم يقدمون حرفا على الآخر - الباء على الراء - ثم يعتذرون بأن هذه زلة لسان غير مقصوده، لكنهم لا يعلمون أنها عند الله وخلقه خطيئة وزلل عظيم.

ومن هنا نتوجه إلى الزعماء العرب المرشحين للدور بأن يعوا ويستفيقوا من غفلتهم التي هم فيها يعمهون، بأن لا يقفوا ضد تيار الثورة لأنهم لا يستطيعون فعل ذلك حتى لو أرادوا وهم فعلا يريدون ذلك ، فعليهم أن يعقلوا ويفهموا ولو مرة واحدة حركة التاريخ وجدلية الحدث فلا يناطحوا المريخ ولا يعاندوا التاريخ، فالشعوب تغيرت وهم عن هذا غافلون.

إن التلويح بعصا القوات المسلحة والأمن لا يجدي نفعاً، والعبرة ما حدث في تونس ومصر من مواقف مشرفة للمؤسسة العسكرية، فالجيش ليس بجيش الدولة يحركه الحاكم الفرد متى شاء و أينما شاء، وإنما هو جيش الشعب، والدولة سوف تصبح دولة الشعب وتوجه وتتؤمر من الشعب وطلائعه والنماذج موجودة لا تحتاج إلى كثير عناء، وبشهادة حلفاء الأنظمة من الأوروبيين والأمريكان، والذين يحذرون من مغبة الإفراط في استخدام القوة وهم على علم بمن سيكون عليه الدور وأعلنوها بكل جرأة وشفافية وهاكم دليلنا الحي: الرئيس أوباما الحليف وصاحب الأوامر التي لا ترد من قبل المرشحين الذين سوف يأتي عليهم الدور عاجلاً وهم ثلاثة بعد أن خرج رابعهم وهو أقوى حليف، وتبقى ثلاثة بحسب الإدارة الأمريكية، هم ليبيا والبحرين واليمن حيث أن صاحب الأمر والباب العالي السيد أوباما قد وجه إداراته أن لاتظل

مركزة على قضايا ما يسمى بالإرهاب وترك بؤر الثورة دونما رقيب وكيفية المواءمة بين المصالح الأمريكية في أولوياتها - وتفادي توسع عدم الاستقرار - وبين تحقيق المطالب الشعبية التي تحث عليها أمريكا في الوقت الراهن.

إن التركيز كما يرى الأمريكان على عملية مكافحة الإرهاب وتجاهل أزمة سياسة تبزغ مع ثورة الشباب الغاضب ضد حكامه في الدول سالفة الذكر - ليبيا، البحرين واليمن - بحسب التقارير والمسح الواقعي وهي عرضة للانتفاضة عاجلاً، كما تحث أمريكا وحلفائها هذه الدول على عدم استخدام عصا الأمن الغليظة فهي لن تمنع التغيير وهو ما تريده وما أجمعت عليه شعوب المنطقة، وتؤيده بقوة الولايات المتحدة والحلفاء الأوروبيين -وجميعهم حلفاء هذه الأنظمة.

أن مسرحية التلويح بالذهاب - والاحتكام - لصناديق الاقتراع أصبحت مكشوفة وممقوتة من قِبل كل من كانوا يتغاضون عن ما يجري فيها - أي صناديق الاقتراع - قبل التصويت وهذا ما يحذرون منه الآن، فأصحاب الحق هم في الشارع مجمعون على التغيير والثورة فلمن إذاً تنصب صناديق الاقتراع ولديكم النموذجيين الحيين مصر أم الدنيا وتونس الخضراء، هذا ما يردده الغرب وعلى رأسهم أمريكا ويحذرون المرشحين للدور من مغبة ذلك، فالحل والمخرج الوحيد هو الانصياع لهذا المد الثوري دون مكابرة أو إدعاء بطولات.

هذه هي خلاصة ما يدور في كواليس الغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية فقد قُضي الأمر الذي حكامنا فيه يستفتون،

فالمصلحة الأمريكية فوق الجميع وليست هذه المرة الأولى ولن تكون الأخيرة التي تتخلى أمريكا عن حلفائها الذين فقدوا الصلاحية منذ زمن وهذا حقها ومصلحتها فوق رؤوس الجميع.

وختاماً أود أن ألفت نظر الأخوة في الحراك الجنوبي أن لا يخلطوا بين مطالبهم المشروعة والتي أقرتها ولا تزال تلح عليها الشرعية الدولية بحسب قراريها الشهيرين في العام 1994. أقول لكي لا يختلط الأمر عليهم بين مشروعية مطلبهم هذا، والتغيير الذي ينادي به الشارع اليمني أسوة بأشقائهم في تونس الخضراء وأرض الكنانة، وللموضوع بقية قريباً في لقاءٍ آخر.

بعثنا الوطني كيف؟

يطرح الكثير من الناس ويتساءلون حالياً عما يجري في هذا البلد هل نجحت الثورة بالفعل على طريق التغيير نحو الأفضل ووضع الأهداف والروئ المستقبلية في الصدارة؟ أم أن الأمور ماضية نحو المزيد من التدهور والفوضى وغياب النظام وضبط الشارع المنوط بالثورة والثوار، كما يتساءلون عن الثمن المدفوع غالياً من الثورة والثوار ولايزال يدفع وهل تبشر أوضاع الثورة على جميع الأصعدة بالتحسن في المدى القريب، المنظور، أم أن الشعب بجموعه الغفيرة سيكون من النادمين، يعضون على أصابع الندم بقوة وعنف، ويصدقون ما يقال ويشاع من كلام يردده الجهلة وقصار النظر، ورموز من السلطة عن دور أمريكي في إشعال الثورات من أجل إحداث ما يسمى أو ما أطلق عليه (الفوضى الخلاقة) وتفتيت الدول في المنطقة العربية إلى غير ما تردد من ذلك الكلام وعلى لسان رأس النظام في حينها، يردد عن قصد وعمد وبسوء نية وقد تلقفه الآن البعض من الناس بحسن نية. كما يردده أصحاب الفضيلة علماء ومفتو السلطان الجاهزون لكل عصر وأوان بأن يعطوا الفتوى المناسبة، التي فحواها عدم جواز الخروج أو العصيان والمقاومة المسلحة أو السلمية على الحاكم الظالم، فهو ولي الأمر (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) واهب النعم، ولا حتى انتقاده في السر أو العلن مادام يأمر بالمعلوم وصرف مكافأة خطبة الصلاة من يوم الجمعة؟.

هي من دون شك أسئلة شائكة، محيرة؟، ولكن وضع الأمور في نصابها الصحيح قد يجعل من السهولة بمكان الإجابة عنها؟ وإن لم تكن كما يتمنى ويهوى البعض وبناء على ما تقدم فإن السلطة مهما كان حجمها الآن وقدرتها وقوتها فإنها لن تقف مكتوفة اليدين حيال ما يجري بل ستلقي بكل ثقلها من أجل السيطرة على الأحداث عنوة وبالقوة، كما هو دأبها وذلك للحفاظ والديمومة على مصالحها الخاصة غير عابئة بالوطن ومقدرات الشعب؟.

ثانياً: وهذا الأهم أننا يجب أن لا ننسى هنا في هذا المقام أننا إزاء تحولات تاريخية كبرى وعظيمة بكل ما تحمل الكلمة من معنى وهي ليست مجرد أحداث عابرة أو هبات صغيرة .. إنها تحولات تعني أن يستعيد الشعب قراره السياسي ، كما تعني أيضا إنعتاق شعب (الجنوب)، وإعادة هويته وكينونته الوطنية بعد هيمنة على مقدراته ومحو وجوده الوطني لفترة دامت سبعة عشر عاماً، استبيحت فيها أرضه ونهبت ثروته ولنتذكر أيضاً كيف جرى تبذير ثروات الأمة، من أجل الحصول على الدعم الكافي لتثبيت نظام الحكم. من هنا فإن التغيير لن يمر بسهولة على الإطلاق، فهذه النخبة الحاكمة المسيطرة التي تحكمت في السلطة والثروة لن تفرط فيما حصلت عليه من مكاسب بسهولة ويسر، وخير مثال وعبرة على ذلك ما جرى ويجري في أرض الكنانة لرأس السلطة وأركان نظامه ولهذا فلن تترد هذه السلطة – هنا في هذا البلد- المجروحة في استخدام سائر الأسلحة المتاحة من أجل الحيلولة دون التغيير ونجاح الثورة.

وسوف تستخدم السلطة المال والأسلحة والقمع وحتى بيع

المواقف للخارج إذا استطاعت، والارتهان له.

وستعمل بكل قوة ليس في داخل البلاد، وإنما في الخارج من أجل أن تثبت لدول الجوار وللمحيط الإقليمي وللعالم أن الثورة فعلٌ خاطئ وتدميري.

تفكيك بنية الخوف:

أن أكثر أسلحة الثورة فاعلية في وجه النظام هي القدرة على مواجهة القمع والتنكيل بالإصرار على استمرارية الثورة للوصول إلى غاياتها المنشودة، وكان واضحا أن النظام طوال الفترة الزمنية وعلى مدار سبعة أشهر مضت، استخدم كافة أسلحته الفتاكة ولم يوفر شكلا من أشكال القمع إلا واستخدمه، ولكن ذلك لم يزد الثورة إلا إصراراً وثباتا على المبدأ.

وفي الطريق إلى هذه المرحلة، جرى تفكيك بنية الخوف فكان كل ما سقط شهيد يبعث حياة جديدة في عروق الثورة ويرفدها بأحرار جدد ، كما أن الاعتقال والتعذيب يغذي أشواقها للحرية والخلاص. لقد بلورت الثورة عناصر فعلها على الأرض، خصماً صعباً وعنيداً، هو هذا الجيل من الشباب الثائر الذي تربى على قيم ومبادئ غير تلك التي يفرضها أو ينتجها النظام.

وبالتالي كانت محاولات النظام للالتفاف على هذا الجيل يائسة وبائسة، مهما كانت الوعود والمغريات إنهم – أي الشباب الثائر – يريدون صناعة مستقبلهم بأيديهم هم، وهذه الإرادة والرغبة لا يوفرها نظام بات في حكم الماضي.

في ضوء ذلك كله، نرى أن الشعب يخوض معركة بالغة التعقيد من أجل إنجاح ثورته. وفي هذه المواجهة الطويلة والشرسة سندفع الكثير من التضحيات، وسنخسر الكثير اقتصاديا من حيث ارتباك الأوضاع المالية، وقد تشتبك القوى السياسية وتختلف أيضاً، كما سنرى الكثير من الصراعات والتهديدات، لكننا ينبغي أن نذكر من جديد، إننا إزاء تحولات تاريخية، سوف تنقل هذه البلاد من عصر الظلام ومستوى العبودية للحاكم الفرد، وغياب الحرية وهيمنة الفساد والمفسدين، إلى مستوى الحرية والتعددية الحقة والدولة المدنية المعاصرة التي تعبر عن ضمير الشعب وهويته وخياراته السياسية، وقد يرى البعض أن الثمن كبيراً وكثيراً الذي سوف يدفعه الشعب، ولكنه ضروري، ولابد من دفعه وهو أفضل بكثير من أن يكون أسير الظلم والقهر القائم.

وختاماً: ينبغي أن يكون دور شرفاء هذا البلد وقواه الوطنية المخلصة التقليل من حجم المعاناة عبر التفاهم على القواسم المشتركة بين القوى الحية وصولاً إلى إجماع على التعددية والحرية التي لا تعني إلغاء الأغلبية للأقلية ولاتعني أيضاً استهتار الأقلية بخيارات الأغلبية.

حضرموت أولاً .. حضرموت دائماً

إن هذه هي حضرموت كانت منذ أن خلق الله الدنيا ومن عليها وستظل حتى يرث الله الأرض ومن عليها، لا نريدها إقليماً شرقياً، ولا غربياً، ولا شمالياً إنها حضرموت التاريخية (الكبرى) بلاد الاحقاف (عاد وثمود)، التي ملات الدنيا شعاعاً و ضياء، وادخلت جموع الآسيوين في دين الله افواجاً. فليس هناك عليها أوصياء سوى شعبها او من تفوضه، او تنيبه من ابنائها للتحدث باسمها، فكلنا رهن الأمر والطاعة، - فهي روحنا ودنيانا – نقول هذا ليس من قبيل الادعاء، أو الهذيان العاطفي، وإنما وفقاً لمعطيات تاريخية لا غبار عليها ولا تدليس، فقد حمل الاسلاف (الحضارمة) رسالة السماء مبلغين ومنذرين سكان تلك الاصقاع في الجنوب الشرقي من القارة الآسيوية – في وقت كانت فيه الدعوة المحمدية تعاني من ضائقة فجاء الفرج على يد الاسلاف الحضارمة.

وفي هذا السياق، فإننا نتوجه بحديثنا هذا إلى من يريدون أن يقرروا مصير وطن بحجم حضرموت، و دوره التاريخي أن يعوا هذا الدور والتاريخ وأن لا يصدروا أحكاما فيما لا يفقهون ولا يملكون، فتاريخ ومصائر الأمم والشعوب يقرره، ويوثقه أبنائها الخلص بتفويض وأجماع شعوبهم دون سواهم وهم كثر في حضرموت الخير والهوية والإنسان، (لا إعطاء من لا يملك من لا يستحق).

إن الأمم المتحدة ومجلس الأمن وما انبثق وتفرع منهما، فانهم بمثابة

العوامل المساعدة والمساندة لبلوغ الإنسانية والأوطان مبتغاها في تقرير مصيرها وحكم أبنائها المختارين من قبل شعوبهم على ما تقره وترضاه هذه الشعوب – وليست سيفاً مسلطاً على مصائر ورغبات الشعوب – ، التي أرتضت أن تعيش على أرضها وفوق ترابها الذي ضحى من أجله ابنائها وأسلافها والنماذج في هذا العالم الفسيح شاهد على ما نقول.

إننا ونحن نطرح كل ما سبق من حيثيات فإننا لا نريد شيئا سوى أحقاق الحق وعودة الأمور إلى نصابها الصحيح دون تزييف أو تدليس سياسي، أو محاباة، كفانا ادعاءات وحجج تاريخية زائفة، وأقول زائفة لأن معطيات الواقع والتاريخ المعيش، والقديم، شواهد على ذلك.

لقد مرت فترة زمنية على انطلاق الهبة الحضرمية وتحديدا منذ 20 ديسمبر، هذا الحدث الأعظم والأنبل في تاريخ حضرموت الحديث، وهو نزول الملايين في مدن وحواضر حضرموت الكبرى من عدن إلى المهرة، طلبا للحرية والعدالة والكرامة الإنسانية، ولم يطالب (الحضارمة) برحيل جند الاحتلال ومعسكراته من مدنهم وثغورهم الاستراتيجية وهم في بيوتهم قابعون، أو على المواقع الإلكترونية يناظرون، إنما كسروا حاجز الخوف، ونزلوا إلى الشوارع في جموعهم الهادرة في كل ربوع وطننا الغالي.

إن العشرين من ديسمبر، هي الهبة العظيمة، وهي حركة الناس العادية، وهم قبائل حضرموت ومعهم وبهم التقى كل طلائع القوة الحضرمية الثورية الحية في كل بقاع هذه الأرض الطيبة وعلى امتداد رقعتها الكبيرة (حضرموت التاريخية) من عدن إلى المهرة ممثلة بجميع فصائل العمل الثوري، وجميع قيادات العمل الوطني الذين فضلوا الانتماء

إلى وطنهم حضرموت وليس إلى الأحزاب التي هي امتدادا للاحتلال، مؤمنة به وبترسيخه وديمومته على أرضنا الطاهرة، ونظرية الضم والالحاق، والتي تدعيها (جميع الأحزاب اليمنية) بأننا جزء من كل، هذه الفكرة التي لازالت وستظل تعشش في أذهانهم. ودليلنا ما حدث من إجماع داخل ما يسمى مؤتمر الحوار الوطني العام، وكأننا لسنا أصحاب أرض وسيادة وتاريخ مدته الزمنية خمسة آلاف سنة، وقبل أن يكون هناك شعاع من نور في هذه الرقعة المباركة، ولم يكن زادنا سوى الصدق في القول والايمان برسالة السماء ونشرها بين الأنام وخصال حميدة هي جزء من سجايا الحضرمي أينما حل ورحل.

وبناءً عليه يجب علينا أن لا ننسى إن حضرموت في حاجة ماسة كل يوم إلى استدعاء قيم ومبادئ أبنائها، فهي رصيدهم الدائم الذي لا ينضب على مدى الأزمنة، وذلك من أجل بناء نظام سياسي ديمقراطي يتبوء مركز القيادة فيه طلائع حضرمية تنتمي إلى هذه التربة بدون مزايدة أو ادعاء بالمصير المشترك وواحدية النضال وآداتها. والأصول الواحدة، والتي لا وجود لها إلا في أذهان دعاتها وفي عقولهم النهابة والعطشى للسلب، والفيد.

كفى الفرص الضائعة على هذا الوطن والثروة المنهوبة والتاريخ الذي يحاولون طمس معالمه أو نسيانه وتزوير احداثه وهو ما يحلم به ويتمناه أصحاب النفوذ ومراكز القوى، المتنفذين في صنعاء (اليمن) لكي يمحى من الذاكرة، ولكن هيهات لهذا الوجود بعطائه الإنساني وهويته الثقافية العالمية أن يمحى او ينصهر في بوتقة غير بوتقته أو في ديار غير داره.

من هنا ومن هذا المنطلق علينا أن نحول قيم وطاقات هـذا الشـعب التي تجلت واظهرت عن أصالة معدنها الحضرمي النقي، نحول كل هذا إلى طاقة بناء واصلاح حقيقي وجراحي لكل شيء. من الفـرد إلى المجتمـع إلى الدولة المستقبلية.

وفي الختام نؤكد إن عدم المعرفة بالتاريخ ودخائله وتفصـيلاته مـن شأنه أن يعمل على سد منافذ المعرفة، وبالتالي يزيد الفرقة ويشـعل نـار الصراع والنزاع، أما العلم بالتاريخ فإنه رحم بين أهله من شأنه أن يفتح الباب أمام التسامح وقبول حق الآخر، وأحترام وجهات النظر المخالفة، ونحن هنا قد نحسن الظن بالجميع الذين يكونون قد أخطأوا بل أرتكبـوا الخطيئة لجهلهم بالتأويل أو التفسير بالتاريخ، والذين يكونون قد أصابوا كبد الحقيقة والسير إلى سواء السبيل.

دعوة صادقة لاصطفاف جنوبي موحد!!

عندما نطرح اليوم مسار القضية الجنوبية وثورتها السلمية التي بدأت في العام 2007م بقيادة الحراك الجنوبي وانضمام وتفاعل معظم المكونات السياسية في الداخل والخارج، فنحن لا نفعل ذلك بدافع النقد لمجرد النقد كما قد يعتقد البعض، بل لأننا نشعر أن المرحلة الراهنة من التطور الإجمالي، ولربما تفرض نوعاً من الأسئلة لم يكن من الممكن طرحها من قبل، وفاقاً مع المقولة القائلة: إن الإنسانية لا تطرح من الأسئلة الجدية إلا تلك التي تقدر الإجابة عنها.

ولربما لم يكن الوضع العام على الساحة السياسية اليمنية وكذا الإقليمية والدولية يسمح قبل اليوم باستشفاف مثل هذه الأسئلة، أو لربما كانت هناك كثبان من السراب لم تعرها رياح الأيام بعد.

أما اليوم، وبعد كل الحشود الجماهيرية التي شهدها الجنوب كله بجميع مدنه وقراه، مطالباً بإنهاء الهيمنة والسيطرة على مصيره وسيادته وإعادة هويته الوطنية، فإن الرؤية الواضحة للأمور -كل الأمور- أخذت تفرض نفسها على الجميع، فقد تعمقت جذور الانعتاق والتحرر من الهيمنة التي كانت مسيطرة على مصيره ومالكة ناصية قراره، وأصبحت التعبير العملي عن هوية الأمة، كما أنها الصيغة السياسية المحددة التي تدلل بها هذه الأمة على وجودها الفعّال والحقيقي بحصول التطابق بين الشعب وقواه الثورية، التي يقودها الحراك السلمي من خلال الإطار الواحد..

وهو ما يتطلب استكمال صيغتها العملية في الواقع، لأن عن طريق هذا الأصطفاف الوطني تستطيع الأمة الدفاع عن نفسها في مواجهة الأبتلاع والتفتت، وتكون أقدر على مواجهة أعباء الحاضر والمستقبل هذا أولاً، وثانياً أن تيار الثورة في وجدان الشعب تيار عميق ومؤثر، ويشكل نقطة استقطاب مهمة، ويعطي لكثير من المواقف دلالتها الفعلية لأن شعبنا الذي عاش في ظل الهيمنة والتسلط، وعانى من الطغيان، يحس في أعماقه أن الرد لايكون إلا بإعادة أرضه وامتلاك قراره ومن خلالهما، فإن المسار السياسي وخصوصية المكونات السياسية الجنوبية يمكننا استكشاف المستقبل المنظور والبعيد واحتمالاته، فعن طريق المناقشة الهادئة، ومراجعة الماضي، وتحديد متطالبات المرحلتين، الحالية منها والمستقبلية، للقوى السياسية الأساسية والفاعلة لهاتين المرحلتين، يمكننا أن نتجاوز قسماً كبيراً من السلبيات ونفتح طريقاً جديداً للمستقبل.

إن الثورة السلمية التي تطالب بإعادة دولة الجنوب وسيادته على أرضه لهي تجربة تستحق منا كل التقدير، ولكنني لا أستطيع أن أقول إنها قد وصلت إلى غايتها أو مبتغاها، ولا يمكن أن أدعي أنه ليس لها سلبيات أو أنه لا يوجد بها بعض الانتقادات وإنما أقول إن مزيداً من الممارسة هي التي تجعلها تصحح باستمرار ما يعترضها من عقبات أو سلبيات.. للاستيقاظ على الوظيفة التي يجب أن تلعبها على صعيدها الداخلي والإقليمي والدولي.

إن التطرق إلى تحديد مسار مكونات القوى السياسية الجنوبية وعلاقتها بقوى الحراك بمكوناته الثورية في الفكر والممارسة لا يعني إدانة

أو تقويماً للماضي، وإنما لفت نظر إلى مجموعة من الاعتبارات والثوابت بجعلها أكثر عمقاً وثبوتاً بعد أن قامت، وهي بالضرورة تحتاج إلى تقويم موضوعي، مخلص، وصادق، وصارم.. إنها بحاجة إلى المراجعة الجدية والجريئة، ويتطلب بعضها الإضافة والإثراء، أو ربما أكثر من ذلك بكثير لمواجهة المرحلة القادمة، مرحلة ما بعد التحرير وامتلاك ناصية القرار، خاصةً وأن التجربة دللت بوضوح كم من النواقص والأخطاء، وبالتالي العجز والافتراق، بين القوى السياسية بعضها بعضاً، وبين بعض هذه القوى والجماهير وطلائعها الثورية.

وإذا لم تكن مهمة هذه المقالة أن تؤرخ لعلاقة هذه القوى والأحزاب السياسية في الحراك الثوري ومكوناته، فإن من مهمتها أن تلفت النظر إلى عدد من الملاحظات، على مستوى الفكر وعلى صعيد التنظيم والممارسة، لكي نستخلص في النهاية دروساً وإمكانية أفضل لرؤية المستقبل.

إن مسؤولية القوى والمكونات السياسية تجاه الثورة، والتي لا تقل معنوياً عن مسؤولية الطلائع الثورية التي بدأت انطلاقتها الثورية السلمية العام 2007م دون قوة نتيجة الرغبة الشعبية العارمة، وبهدف تصحيح أوضاع استثنائية سابقة. مع اختلاف نسبي بين قوى سياسية وأخرى وبين حزب وآخر، تبعاً لحجم هذه القوى والأحزاب والدور الذي نذر نفسه له. حتى وإن بدا الأفق مسدوداً والاحتقان على أشده فإن الأزمة بين القوى والمكونات السياسية ليست بلا حل، وكما يقال إن فهم المشكلة – أية مشكلة– يمثل النصف في الطريق إلى حلها.

وبناءً عليه، فإن ما يشهده الجنوب الآن هو أقرب إلى الهزات الأرضية التي ظلت تتوالى بعد حدوث الزلزال في يوم التسامح والتصالح، فالتدمير الذي أحدثه النظام السابق باحتلال الجنوب في العام 1994م، وتدمير بنيته التحتية في جميع المرافق الحياتية، الأمر الذي وصل إلى تقزيم بعض الأحزاب السياسية وإصابتها بالإعاقة وتحويل البعض الآخر إلى أبواق للنظام (المحتل) وأجنحة للحزب الحاكم حينها، ليس هذا فحسب، وإنما أدى إلى تشويه علاقات القوى السياسية الجنوبية، وكان نتيجة ذلك التشويه أن القوى السياسية التي ظهرت بعد الحراك السلمي وبمعيته بدأت رحلة الانعتاق والتحرير والاستقلال، ولم تألف العمل بعضها مع بعض، حيث لم تكن هناك حياة وممارسات ديمقراطية تسمح لها بذلك، فلم تتبادل الثقة فيما بينها، بل وأساءت الظن بعضها ببعض، لأن الممارسة السياسية بأشكالها وأوعيتها هي المختبر الذي يتم من خلاله اكتشاف القيادات وإيضاح خبراتها، ولهذا فقد غابت القيادات السياسية عن قيادة هذا العمل منذ نشأته.

وهكذا فإن القيادات التي تبنت مسيرة الحراك والتزمت بخطه وأصبحت موجهة له وناطقة باسمه ومفاوضة عنه هي من القيادات المخضرمة في العمل السياسي وتمتلك تجربة، إلا أنها نتاج مراحل ومدد زمنية سابقة.

وبناءً عليه فإن الذين تصدروا واجهات العمل السياسي في الحراك الجنوبي لم يكونوا مبرئين من التشوهات التي أصابت رؤى وعلاقات القوى السياسية في ظل نظام الاحتلال والهيمنة.

إن هذه الخلفية توفر لنا عدة مفاتيح لفهم خلفيات النخب السياسية التي تتصدر المشهد السياسي في الجنوب، وبالتالي نضع أيدينا على أهم جوانب الخلاف فيما بينها، وإذا جاز لنا أن نلخص ما نتصوره جذور الخلافات فيما بين المكونات السياسية فإنها تتمحور في الآتي:

غياب الثقة بين المكونات السياسية بعضها البعض.. هذا أولاً.

ثانياً: ضبابية الرؤية أحياناً واختلافها أحياناً أخرى.

ثالثاً: إن الدعوة للحوار(الجنوبي الجنوبي) لم تؤخذ على محمل الجد.

رابعاً: إن الحديث مجدداً عن ذلك الحوار استقبل بفتور وربما بإعراض من بعض الأطراف الأخرى حتى الآن.

لقد بدا جلياً مدى عجز القوى السياسية عن مسايرة الفعل الثوري لقوى الحراك وفصائله المتعددة ومواكبة التوقعات المتعاظمة فإن الأمر يتطلب تحركات عاجلة وناجزة لرص الصفوف والاصطفاف حول الأهداف الإستراتيجية التي يتطلبها الوطن في هذه المرحلة لتتخطى الترضيات الآنية التي يقدمها نظام صنعاء، ولتكن البداية دعوة صادقة لحوار جنوبي جاد وشامل لكل الفصائل والقوى السياسية يمهد بدوره السبيل لإبرام عقد اجتماعي جديد بين القوى الوطنية الجنوبية قاطبة بغير إقصاء أحد، ويسرّع الخطى من أجل انتهاز الفرصة التاريخية واستكمال الثورة السلمية في التحرير والاستقلال الناجزين، وفي هذا المناخ بالذات أعني به الاهتمام الدولي والإقليمي بمنطقتنا بما تمتلكه من موقع استراتيجي حيوي وفعّال، يربط دول العالم بعضها ببعض عبر ممر دولي مائي يحمل الثروة النفطية إلى دول العالم، والتي قد لا يجود الزمان بمثل

هذه الفرصة في المدى القريب، حيث يؤكد التاريخ للثورات أن الشعوب والمجتمعات لا تحتمل حدثين ثوريين متتاليين في مدة قصيرة، وأن لا يتسنى لها معايشة هزات ثورية ارتدادية محدودة في أعقاب الزلزال الجماهيري الذي تشهده ساحات الجنوب ابتداءً من (30 نوفمبر) مروراً بيوم (التسامح والتصالح) وحتى الآن.

لقد حان الوقت لاندماج كافة تجمعات الثورة السلمية ومكوناتها السياسية لتوحيد الجهود الميدانية والإعلامية والسياسية، وانصهارها في بوتقة عمل واحدة توحد الرؤى عبر آلياتها السلمية دون الدخول في مواجهة عنيفة ومن ثم التهيؤ والاستعداد لحوار جاد وصريح للخروج بحلول تقطع دابر التردد السائد الآن مع القوى الإقليمية والدولية، وحوار مع النظام عبر القوى الوسيطة إقليمياً ودولياً، فالأمر جد لا يحتاج لهدر الوقت، فأنتم أمام مفترق طرق وعلى مسافة ليست بالبعيدة من جني ثمار نضالكم المرير والطويل، ليتوج بإعادة دولتكم التي أُسقطت عنوة وبالقوة من قِبَل النظام في صنعاء ليعاد بناؤها دولة ديمقراطية مدنية فيدرالية ، فالوقت قد حان الآن وعليكم ألا تتركوه يذهب هدراً.

أخيراً.. علينا أن نبتعد، كل البعد، عن العواطف الجياشة والانفعالات الفورية، اللحظية، وأن نحتكم للعقل والمنطق، فمصائر الشعوب والأمم لا تقرر في لحظات زهو وحماس، وإنما بحكمة، وبعد دراسة ودراية، وألا نكرر ما مضى.

(وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسئولاً) صدق الله العظيم.

دولة موفنبيك ... (2)

الاخراج بعد التداول:

لقد تم تشكيل الفرق التسع داخل مؤتمر الحوار الوطني للخروج بحلول للازمة اليمنية التي تبناها ووضع تصوراتها المجتمع الدولي والاقليمي عبر المبادرة الخليجية، وقرارات الشرعية الدولية، وذلك حفاظاً على المصالح الاستراتيجية، والحيوية لهؤلاء جميعاً حيث وضعت الحلول، والتصورات، للخروج من هذه الازمة، والولوج باليمن الى عصر جديد من الأمن والإستقرار(كما يزعمون)، وذلك لبناء دولة عصرية مدنية حديثة تلبي بعض من تطلعات الشعب اليمني الذي قام شبابه بثورته في العام (2011) طمعاً في الخروج من وضعه الماساوي (اسوة بثورة الربيع العربي التي سادت معظم اقطار الوطن العربي حينها، وقد تكفلت تلك الدول الراعية للمبادرة وقرارات الشرعية الدولة بتوزيع المهام الخاصة والاسس لقيام الدولة الحديثة موزعة على بعضها البعض فكان دستور الدولة من نصيب (س) من الدول، (وهيكلة الدولة) الجديدة أيضاً (أوكلت لدولة اخرى)، وكذلك العدالة وغيرها من المهام الموزعة على الفرق التسع بما فيها (القضية الجنوبية)، والتي تم وضع اخراج لها في صيغة أقاليم متعددة او فدراليات متعدد الأقاليم متداخلة مع المحافظات الاخرى اليمنية أو حكم واسع الصلاحيات أو محدود الصلاحيات على شكل محليات أو هكذا يزعمون وقد تم تسريب هذه الصيغ إلى خارج المؤتمر

لمعرفة ما سوف تحدثه من اصداء وخاصة لدى الشارع الجنوبي الذي لم يعر كل هذه الصيغ أي اهتمام كما عبرت ملايينه المحتشدة في جميع المحافظات عن تمسكها بالإستقلال الناجز وتقرير المصير.

وبناءً عليه، فإن هذا المهرجان الذي نشاهد بعضاً منه عبر القنوات الفضائية صباحاً، ومساءاً يقوم بمجهودات لاخراج ما يريده أصحاب الشأن، لذلك فإن ما يجري في حوار صنعاء حالياً من جانب واحد ووجهة نظر أحادية لا بد وأن يؤدي إلى اخطاء فادحة الآن، وفي المستقبل، فبخصوص القضية الجنوبية (دولة الجنوب المنهوبة المسلوبة) أعتقد أنه من الخطأ الفادح أن يتم التعامل معها ضمن معطياتها الراهنة فقط، رغم اهميتها، دون النظر إلى جذورها وتطوراتها المتعاقبة ودون أن نعرف الأسباب الحقيقية، والعميقة، التي تتفاعل تحت السطح، ولذلك يخطئ النظام في صنعاء واحزاب الفيد والغنيمة، والضم والالحاق إذا تعاملوا مع الراهن ضمن منطق القوة، والهيمنة، والفرض وإذا اعتبروا أن الصيغ المطروحة لحل القضية الجنوبية يجب أن يتم الدفاع عنها، وفرضها لكي تصبح واقعاً، مستمراً، ومستديماً، فانهم واهمون، فالعلاقات بين الشعوب لا تبنى إلا بالفهم المتبادل، والإعتراف بالحقوق المشروعة، وأيضاً المصالح المتكافئة، ويجب أن يدرك الجميع إن القوة، أو الوصاية من اسوأ الوسائل للحوار، وأسرعها للعطب، خاصة إذا أردنا أن نبني علاقات جديدة تسودها المحبة، والإخاء والحوار بين دولتينا، وأن يكون مبني على أساس التفاهم والمصالح المتبادلة لشعبينا حاضراً ومستقبلاً.

إن (القضية الجنوبية) في نظر هذه القوى (أي قوى الحوار الوطني)

أحزاباً، وتجمعات، ومكونات سياسة (كانت) قضية مؤجلة، لم تعرها أي اهتمام، وعندما تفجرت الثورة، وانطلق المارد الجنوبي من مكمنه معلناً ثورته السلمية في التحرير وتقرير المصير في العام (2007م) تباينت مواقف هذه القوى بين الإستنكار والشجب مرة والتهديد والوعيد مرة اخرى، وبناءً عليه فإن هذه القوى، التي تتداول (القضية الجنوبية) داخل ما يسمى بحوار صنعاء لا تملك أي تصوراً محدداً، وواضحاً عن قضية الجنوب جذوراً، ونشأة، ومحتوى، أن أغلب ما تملكه هذه (القوى والأحزاب) مجرد شعارات تمليها المرحلة حينها، أو تصوراً غامضاً ومرتبكاً.

وإذا اعطيت لنفسي شيئاً من الحرية لتقييم بعض الاوراق، أو الرؤى، التي قدمت عن القضية الجنوبية (دولة الجنوب المسلوبة المنهوبة) استطيع أن استنتج دونما تجاوز كبير، أننا لا زلنا بعيدين كل البعد عن معرفة (القضية الجنوبية) وما حل بدولة ذات سيادة وشعب عريق، احتل على مدى عقدين من الزمان ولا زال يعاني من سطوة الاحتلال وظلمه.

أقول بشكل مخلص وأمين ودونما عاطفة أو انحياز، أن كل ما طرحت من رؤى حول ما حل بالوطن وما بداية مسبباته، كان دفاعاً عن المواقف وتبريراً لها، أكثر مما كانت مراجعة للماضي وجذوره ونشاته ومسبباته، وما نتج عنه لتحديد ما ارتكب من اخطاء وخطايا من أجل معرفتها وإظهار شخوص مرتكبيها لتجاوزها والإنطلاق نحو المستقبل (كما يزعمون).

إنني لا أريد في هذا المقام أن اتجاوز أو أظلم أحداً، ولا أُنصب

قاضـــياً لكـــي أحكـــم علـــى مرحلـــة باكملـــها، وذلـــك منـــذ الاحتلال(7/ 7/ 1994م) وحتى اللحظة، ولكن من حقي كمواطن احتلت أرضه ولا زالت أن اتساءل؟، أين هو التقييم والرؤى التي قيل أنها قدمت وعممت على المؤتمرين لوضعها أمام، وفي متناول اللجنة المسماه (لجنة القضية الجنوبية)؟، والتي قدمتها الاحزاب والتنظيمات السياسية بما فيها الحزب الذي احتل الجنوب وشريكه صاحب الفتوى، أين هو هذا التقييم أو البحث أو النقد أطلقوا عليه ما شئتم؟، أين هو التاريخ الحقيقي للبداية والجذور منذ بداياته؟، ومراحله السابقة، وبالتالي ماذا حدث؟، وكيف حدث؟، ولماذا حدث؟، ليس هناك من ردٍ مقنع سوى صيغ إنشائية ملأى بالعبارات والجمل الرنانة والتاريخ الحالم في وحدة الأداة الثورية وتاريخها المشترك، وكأني بهم يؤرخون فقط للجمهورية العربية اليمنية وتاريخ نضالها وأدوار مناضيلها ورجالاتها، فإنني وللأمانة قد أُصبت بصدمة وخيبة أمل؟!، وإلا ماذا أطلق على هذا؟، هل اعتبره انحيازاً، وتاريخاً (لمعتدٍ الضم والالحاق) أو تعسفاً أو جهلاً، وبالتالي كانت الرؤى والبحوث هي أقرب إلى التبرير منها إلى ايضاح الحقائق أو الوقوف عليها وتشخصيها.

هذا ما استطعت أن استنتجه مما يحدث في هذه التظاهرة العبثية، الأمر الذي جعلني لا أجد شيئاً سوى أنني أقول وأردد المثل العربي القائل: (ما حك جلدك غير ظفرك) ثم أسأل نفسي قائلاً: لو أن القوى السياسية واحزابها المحتشدة ضمن هذا التجمع الكرنفالي اقتنعت وتبنت قول الحقيقة ومنطق التاريخ وتعرجاته ومسارته، وقامت وبكل أمانة

وتجرد بعملية مراجعة دقيقة، وقرأت الماضي بروح نقدية، موضوعية، بعيدة عن ماهو في عقلها الباطن من (ضم والحاق) لاستطاعت ان تضع ولو جزءاً من الحقيقة تحت تصرف ما تسمى (لجنة القضية الجنوبية) بدلاً من أن تلجأ إلى طمس وإخفاء الحقائق أو مدارتها أو التلعثم، والمغالطات وما أكثرها، ومن أحسن ما قدمته هو التبرير.

اطرح هذا الإستنتاج لتقديري أن بداية السير في الطريق الصحيح لإعادة الأوضاع والإعتبار للجنوب دولة وشعباً، وأرضاً، وثروة، وسيادة، تقتضي أمتلاك الجراة والصراحة في مواجهة النفس والشعب في أرض الجنوب بما أرتكبت من اخطاء، وتحديد أسبابها ونتائجها.

أما الهروب إلى الأمام هو الحل الذي يتم طرحه بشكل متواصل ومستمر لمعالجة مشاكل دولة وشعب، تم نهبها واحتلال أرضها بالقوة فلا أعتقد ولا أتصور أن تصل هذه الفاعلية الجماهيرية (مؤتمر الحوار الوطني في صنعاء) إلى حل مالم يكن هناك قوة دولية وإقليمية محايدة وجادة تضع مبادرة خاصة بالجنوب دولة وسيادة وارضا وثروة لإيجاد حلول وفقاً للشرعية الدولية ومواثيق الأمم المتحدة.

غياب الصراحة بين القوى السياسية الجنوبية:

تكمن أحد المشكلات الكبرى للقوى السياسية الجنوبية في عدم تمكنها من تشخيص مشكلاتها الذاتية بشكل موضوعي صريح وجريء، والتعامل مع الاخطاء والقصور، من خلال الإعتراف العلني، وإغلاق ملفاتها والالتفات إلى قضيتنا الكبرى عودة الوطن إلى وضعه الطبيعي بعد احتلال دام اكثر من عقدين من الزمان، أقول أنه من أجل شعبنا ووطننا

يجب تبني سياسات جديدة تجمع على روئ واحدة محددة بإستراتيجية وأضحة المعالم تعكس مصالح الشعب في الإنعتاق والسيادة والدخول في حوار موحد مع القوى الإقليمية والدولية، من خلال هذه الرؤية الموحدة للوطن.

إن عدم التمكن من تجاوز الخلافات بالطريقة الحضارية التي تتم فيها في مختلف أرجاء العالم معناه ببساطة تكرار الخلافات ذاتها أو ما يشابهها، وأستمرار السير في النفق المظلم وإنتفاء القدرة على التمييز بين الخطأ والصواب، واخيراً طرح الشعارات وتبني بعض الاطروحات الغير مناسبة للوطن وقضيته العادلة.

إن الواقع الحالي للقوى السياسية ومكوناتها لا يدعو للتفاؤل ولا حتى إلى الاطمئنان، فقد سئم المواطن الجنوبي خلافاتكم حول مصير الوطن وسيادته وتخليصه من الاحتلال، فانه لا يمكن أن يكون هناك وضع اسوا مما أنتم عليه اليوم، إلا أنه في الوقت نفسه، فإن اللقاءات الاخيرة، والتي لا زالت في طور التحضير تدل على ضرورة التعاون ونبذ الخلافات من أجل إنقاذ الوطن، كما أن الخبرة السياسية التراكمية لدى جميع المكونات السياسية تشير إلى ضرورة التعايش ما بين الجميع من أجل إنجاز التحرير والانعتاق للوطن، لقد أصبح من المستحيل على القوى الدولية والإقليمية التعاون والحوار وإستيعاب حقوق الشعب الجنوبي المشروعة مع المكونات السياسية بوصفها الحالي المفكك، فتجاهل هذه الحقيقة معناه استمرار التخبط الذي عايشناه في الماضي، ومعناه فقدان السيادة، ومعناه الضعف والوهن وضياع حقوقنا المشروعة في تقرير المصير والاستقلال

الناجز، إن عليكم أن تجمعوا على الروى والمحاور الأربعة التي طرحها الاخ دكتور محمد حيدره مسدوس وأن تتوجهوا مجتمعين إلى المجتمع الدولي والإقليمي برؤية سياسية موحدة تتضمن الاستقلال والحرية، ومن ثم الشروع فيما بعد للاتفاق والحوار لبناء دولتنا الجنوبية ذات النظام الفيدرالي التعددي والتي هي المطلب الوحيد لشعبنا في الجنوب من أقصاه إلى أقصاه!!.

إن القوى المهيمنة على وطننا تريد لنا أن نستمر في حالة من الضياع والتمزق، والتناحر فيما بيننا، لأن هذه الطريقة تساعدها على إستمرار السيطرة والإحتلال، فالعيب الأساسي يكمن داخلنا نحن، إذ لم نستطع حتى الآن، أن نحدد أين تكمن نقاط القوة والضعف في تكويننا وتفكيرنا؟، وأن نضع أولويات لأهدافنا وخطة عمل واضحة المعالم، محددة الأهداف لإنقاذ وطننا وشعبنا، وأن نقيم علاقات موضوعية تتسم بالشفافية فيما بيننا، وكذا على الصعيدين الإقليمي والدولي لإنتزاع الهوية، والشخصية الجنوبية التي تكونت عبر الاف السنين محددة سيادتها على كل أراضيها ومنافذها البرية، والبحرية، والجوية فالسيادة لا مساومة عليها، أو مجاملة، أو ادعاء حولها لكائن من كائن من دعاة الضم والالحاق، أو اعادة الجزء إلى الكل.

إن اعادة الدولة الجنوبية كاملة السيادة، كما كانت قبل 22 مايو 1990م، لن تتم إلا وفقاً لقرار وإجماع شعب الجنوب على الأهداف الإستراتيجية، والرؤى الواضحة، التي اقرها في مليونياته المتعاقبة، والتي تقرها الشرعية الدولية في مواثيقها والمتمثلة في حق تقرير المصير للأوطان

التي احتلت عنوة وبالقوة، وأن يكون هذا في ظل مناخ وإشراف دولي، وإقليمي على أرض محايدة، خارج الدولة اليمنية.

إن الذين ينتظرون حلولاً بعودة الدولة والأرض والسيادة، من خلا ل ما يجري من حوار بين ردهات (موفنبيك)، فإن الدولة التي سوف يقرها الحوار اليمني، سوف تكون يمنية الأصل والمنشأ وستاخذ مداها الزمني، والذي لن يقل عن سابقتها، التي لم تبرز إلى حيز الوجود منذ 26 سبتمبر 1962م حتى الآن، وفي حالة ظهورها أو نشأتها، بإذن الله ومشيئته، هذا إذا إكتمل تكوينها، أي دولة (موفنبيك) وهذا ما نأمله ونتمناه لأشقاءنا في اليمن السعيد لكي ينعموا بالأمن والإستقرار في ظل دولتهم المنتظرة دولة مدنية عصرية (منتج موفنبيك).

وفقنا الله جميعاً لما فيه خير وعزة ورفعة وطننا الحبيب.

رسالة قبل فوات الأوان.. إلى أولي الأمر

ليس الهدف هنا في هذا المقال التقييم -سلبا أو إيجابا لما يجري في بلد الإيمان والحكمة، وما يمكن أن ينتج من تغيير في بنيته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إنما الإشارة والتأكيد لأن شيئاً كبيراً وخطيراً ما يجري الآن، وسيقود إلى تطورات كبيرة وعميقة في المستقبل.

لقد قامت صيغة التحالفات في بلادنا طوال الفترات الماضية وتحديداً منذ الثاني والعشرين من مايو وحتى الآن، أقرب إلى الهشاشة وعدم التكافؤ، إضافة إلى ما يشوبها من الأرتياب والحذر والسلبية بنظر طرفي التحالف أنفسهم، وأيضاً لعجز هذه الصيغة عن تحقيق إنجازات وحدوية ملموسة.

هذه الحالة التي بدأت منذ وقت مبكر تجلت بأوضح معانيها وصورها في العام 94م ولا تزال موجودة، تقريباً مع تفاوت يسير في حدة الخلافات ومشروعيتها القانونية والتاريخية ومن تبدل الخصوم، وهي تشكل الآن قمة المأساة بالنسبة لوضعنا الراهن، لأن معظم الذين يتبادلون الإتهامات، ويطلقون الأوصاف والأحكام، لم يكتشفوا الأفكار والمصالح التي تجمعهم، ولم يختبروا إمكانية التعايش والتعاون من أجل تحقيق أهداف قد تكون مشتركة، ولم يستطيعوا تحديد نقاط الاتفاق والاختلاف فيما بينهم بشكل دقيق. لقد حصل ذلك نتيجة التعصب والإنغلاق والنظرة القاصرة، ونتيجة تغليب الآني على الاستراتيجي.

بكلمات أخرى: إن إنعدام المصداقية بين الأطراف، وعدم وجود تقاليد أو صيغ للتعبير عن الفكر والمواقف، والركون إلى قناعات بدائية أو يقين لاهوتي بأن الحقيقة، كل الحقيقة، في هذا الجانب وحده، وعدم الرغبة في فهم الآخر أو محاورته إضافة إلى العلاقات القبلية داخل المؤسسات السياسية جميعها، كل ذلك جعل الأمور تتداخل وتتشابك إلى درجة يصعب معها الوصول إلى الشيء المشترك، والفهم المتبادل، وتحديد أولويات كل مرحلة. ولذلك تراكمت الأخطاء والأحقاد والمخاوف وغابت الأسئلة الصحيحة والأجواء السليمة، بحيث لم نعد نعرف بدقة وجوه الإختلاف والإلتقاء ومتى تكون القوى السياسية متحالفة أو على خصام مع السلطة.

في هذا الجو الملتبس المتداخل، والذي يغلب عليه الآني والطارئ وتميز الشطارة والمناورة، فإن أغلب ما يكتب أو يقال يذهب، أدراج الرياح وبالتالي يحس الكثيرون بعدم الثقة واللاجدوى، وهذا ما يفسر عزلة الكثير من القوى السياسية وانتفاض الكثير من حولها ويفسر أيضاً صمت عدد كبير ممن لديهم ما يقولونه لو أن الجو كان مختلفاً، ويفسر أخيراً لماذا لم تتبلور الحوارات التي جرت سابقاً، ولم تؤد إلى نتائج هامة وملموسة في مسيرة العمل السياسي الوطني. إن السؤال الذي يطرح نفسه الآن: هل تبدل المناخ العام؟؟، وهل تغيرت القوى المدعوة للحوار؟؟.

لا نريد هنا أن نصدر أحكاماً، ولكن يمكن القول دونما خطأ: أن الوضع الآن لا يقل سوءا عن صيف عام 94م، فالانهيار وصل إلى ذروته والقوى السياسية شاخت بمعظمها وثبت إفلاسها أو عجزها، كما أن

الكثير من العوامل السلبية التي حالت دون الوصول بأي حوار إلى نتائج ملموسة لا تزال قائمة، وربما أقوى من قبل.

فالتقاليد القبلية، معززة بفكر سلفي ودغمائي، تسيطر على الأجواء والعلاقات بين القوى والتعصب تبلغ أعلى مراحله وكأنه أصبح الوسيلة الأخيرة للدفاع عن النفس وعن المصالح.

وهكذا أصبح الانهيار والتآكل وانسداد الآفاق من ملامح الوضع الراهن، وهذا لا يخفى على أحد، حاكماً أو محكوماً، كما أصبح الشعور بالخطر الداهم قوياً مسيطراً وهذا الشعور يشمل الجميع، ويتجلى بصور وأشكال تتضح وتتعزز يوما بعد آخر.. فهل الشعور بالخطر يؤدي إلى وقفة نقدية صارمة، ومواجهة للأخطاء والمشاكل تمهيداً لمعالجتها؟.

في ظل هذا الوضع، وللإنتقال من حالة الإحباط والإستسلام لا بد من توفر مجموعة من الشروط: طرح المشاكل الحقيقية بصراحة من خلال أسئلة صحيحة وجدية، توفر المصداقية والجرأة فيمن يطرح الأسئلة أو من يقدم الإجابات عنها أو الحلول، الإعتراف بالأخطاء ونواقص الماضي من خلال عملية مراجعة ونقد ذاتي، وضع صيغ عملية لمتابعة أي حوار أو أي مهمات، العقلانية في التعامل مع الآخر ومع التوافق سواء في وضع البرامج، أو تحديد المطالب.

فهل هذه الشروط متوفرة أو يمكن توفيرها؟، أنه سؤال يحتاج إلى تدقيق أن العوامل والأسباب التي أشرنا إليها سيكون لها أهمية استثنائية مؤثرة، فالعزلة لم تعد ممكنة، كما أن الاستقرار الظاهري أو المؤقت لا يعني أن الأوضاع القائمة سوف تنهار، وستقوم على أنقاضها أوضاع جديدة إن

هذا التفسير الميكانيكي غير وارد فالمرحلة القادمة ستكون من أبرز سماتها (الثورات العمياء).

إذا صحت مثل هـذه التسـمية والـتي سـتأخذ أشـكالاً مـن الهيـاج والعنف والتحدي، وسيقودها في الغالب الجياع والمحرومون، والتي سيكون دور القوى السياسـية والمعارضـة فيهـا ضـئيلاً أو معـدوماً، عـدا القـوى السلفية، إذ سيكون دورها التعبئة والتحريض أكثر مما هـو القيـادة.. هـذه التطورات تمليها أسباب اقتصـادية واجتماعيـة وسياسـية، وسـتأخذ هـذا الشكل لعدم وجود قيادات سياسية معارضة قادرة على القيادة أو تقـديم البرامج البديلة – والغائبة كلية الآن- لكي تفرض نفسها كبديل.

لقد تنازلت الأحزاب والقـوى السياسـية المعارضـة عـن إسـتقلالها وإنتمائها وعن ممارسة دور الرقابة الفعليـة والحقيقيـة، المحايـدة والنزيهـة، وتقويم الأخطاء والخطايا وتخلت أيضا عن البرنامج المشـترك، وأصـبحت بالتالي امتداداً للسلطة، وبهذا التغيير الذي حصل تم التنازل عن البرنامج السياسي الذي كان يميزها. إن الإستقلال الذي يجب أن تتمتع بـه القـوى والأحزاب السياسي المعارضة ودور الرقابة الذي يفترض أن تمارسه، كثيراً ما تخلت عنه بمجرد تغير وضعها وعلى التحديد قربها أو بعدها من بريـق السلطة. على ضوء ما تقدم يجب التمييز، بوضوح، بين التحـالف الـوطني المقـترح والـذي يسـتند إلى برنـامج وتوافـق يأخـذ في الاعتبـار الحقـوق المشروعة للأطراف وفقا لطبيعة المرحلـة والقـوى، ولـيس وفاقـاً للنظريـة المستحدثة للمعارضة في الإنضواء تحت راية السلطة أو إمتدادا لها.

صـحيح أن أغلـب القـوى السياسـية المعارضـة لم تثبـت جـدارتها

لأسباب أو أخرى ووقعت في الكثير من الأخطاء، لكن تجاوز ذلك لا يكون في القفز فوق الواقع المؤلم والتصور أن تسديد النواقص يكون على حساب حقوق الآخرين في المطالبة بحقهم المشروع والتاريخي.

إن فهم ما حصل خلال فترات سابقة يجعلنا نفهم واقعنا بشكل أفضل، لأن التاريخ، كما يقول (كروتشه) هو بأجمعه تاريخ معاصر، أي أن التاريخ يتألف بصورة أساسية من رؤية الماضي من خلال عيون الحاضر وعلى ضوء مشاكله، وأن العمل الأساسي للمؤرخ ليس فقط التدوين وإنما، وبالدرجة الأولى التقويم.

وإذا كانت القوى الخارجية (كما يزعمون) تريد لنا أن نستمر في حالة التمزق والتأخر، فإن العيب الأساسي يكمن داخلنا، إذ لم نستطع الوصول إلى وفاق أو اتفاق حول كل هذه الخلافات والتي تعتبر جوهرية وعميقة، حتى وصلنا إلى الإقتتال في صيف عام 1994م ولا زلنا حتى هذه اللحظة داخل هذا النفق المظلم وسنظل!!.

حين أصبح نابليون منفيا ولا أمل له بالعودة، فقد قال كلمته المشهورة: (لا أحد سواي مسئول عن نكبتي، فقد كنت وحدي ألد عدو لنفسي والمسبب لمصيري) ويبدو أن أكثرنا، بل كلنا، خاصة بعد حرب 1994م يقول لنفسه هذه الكلمة، إن لم يكن جهراً فسراً، ومن لم يقلها اليوم سيقولها بكل تأكيد غداً، والغد ليس ببعيد.

في يوم التسامح والتصالح شعب الجنوب يطالب بإستقلاله وعودة دولته!!

ليس الهدف هنا تقييم ما جرى سلباً او ايجاباً على أرض الجنوب، وما يمكن أن ينتج من تغيرات في بنيته السياسية والإجتماعية والإقتصادية، إنما الاشارة والتاكيد بأن شيئاً كبيراً وخطيراً ما يجري الآن، وسيقود إلى تطورات كبيرة وعميقة.

إن ما حدث بالامس- في يوم التسامح والتصالح- على أرض الجنوب من أقصاها إلى أقصاها لم يكن زحفاً ولا تجمعاً جماهيرياً تقليدياً ولا حركة تمرد، بل هو اعصار جماهيرياً كاسح شمل كل رقعة وكل قرية وشُعب ووادٍ في أرضنا الطاهرة التي ترفض وباصرار كل مغتصب غاز وتحت أية دعاوى، إن ما يجري اليوم هو بداية عصر جديد لممارسة اجتماعية وسياسية جديدة تنطلق بالفعل من السيادة الشعبية المباشرة، والتي ترفض كل انواع الوصايا الحزبية القديمة وايدولوجياتها المختلفة، إنه عصر يرفض الحزبية الضيقة بمفهومها القديم المناطقي والقروي والاسري ويلغي هيمنة النخبة على مقادير هذه الامة.

إن الولاء وحده هو الذي يعلمنا إن الوطنية التي لا تمر بقيمة الفرد ليست إلا شمولية جوفاء قائمة في الفراغ، فالانتماء وحده هو الذي يعلمنا أن شرف المواطن هو شرف الوطن كله وأن شرف الوطن ملتحم بشرف كل فردٍ فيه التحاماً طبيعياً سابقاً على أي تدخل من جانب المجتمع وسابقاً على أي عقد إجتماعي، فالتاريخ يحقق نفسه من خلال الشعوب

وليس هناك برهان أقوى وأوضح على صحة هـذا مـا جـرى في عمـوم محافظات جنوبنا الحر، هذا أولاً.

ثانياً: انه تاسيس نمط جديـد مـن المقاومـة السـلمية المحليـة وتثبيـت لوجودنا على ارضنا دونما وجل أو خوف.

وثالثاً: إعطـاء مفهومـاً واقعيـاً لمنطـوق العصـيان المـدني تجـاوز بـه القائمون عليه من الثوار كل التوقعـات في تلقائيتـه وانسـجامه، وتنظيمـه واتساع دائرته وخلوه من جميع الاصـباغ (الأيدلوجيـة) الـتي تتنـازع الآن أطراف الثواب بعد أن دنت وحانت لحظة النصر، وهذا إن دل على شيء فانما يدل وبالملموس بان رجالات الجنوب وكفاءاتها قادرون علـى اعـادة وبناء وهيكلة دولتهم التي اغتصبت العام 94م وليس كمـا يـردد الـبعض بان الجنوب اذا حاول الخروج من مظلـة مـا سمـي بالوحـدة الاندماجيـة والتي أسقطت بقوة السلاح من قبل دولة اليمن، وبالتالي انتهت شرعيتها، هذا القول تم الرد عليه فيما حدث بالأمس، في الحدث الذي نظم واخرج باتساقٍ وروعة دونما خلل ودونما إزعاج للأمن والسكينة الـتي يتمتـع بهـا شعبنا في الجنوب بفضل قدرة ابناء وسيطرتهم على جميع منـاحي حيـاتهم في ذلك الحشد (الملايين) الكبير.

رابعاً: إن الفضل كل الفضل فيما حدث بالأمس من اعصـار وكـذا مثله في 30/ نوفمبر ذكرى خروج أخر جندي محتل اجنبي وليس شـقيق، وطئت اقدامه ارض جنوبنا الطاهر رمز كبريائنا والوجود.

خامساً: وهو رد ورسالة هامة الى من يرى ويدعي بان أبناء الجنوب ليست لديهم وحدة اتفاق في الرؤى حول قضيتهم وإن ارائهم شتى وغير

مجمعين على ما يريدون.

وسادساً: إن ما حدث بالأمس من زلزال جماهيري على أرض الجنوب موجه بالدرجة الاولى إلى المجتمع الدولي وممثليه (في اليمن) وسفرائه المعتمدين كما انه وبنفس القدر موجه إلى الدول الإقليمية المحيطة بنا وفي المقدمة منهم الأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي وممثليه في اليمن لكي نقول لهم جميعاً مع بالغ التقدير والإحترام والإنصياع قرارات الشرعية الدولية منذ صدورها في العام 94م عند احتلال واغتصاب أرض الجنوب ومحو دولته من الوجود عنوة وبالقوة – من أشقاء لنا في العروبة والدين – نقول لهؤلاء جميعا- أكرر ممثلي المجتمع الدولي والشرعية الدولية- وفي المقدمة منهم المناضل المغربي السيد جمال بن عمر وكذا ممثلي دول مجلس التعاون الخليجي وسفرائهم وفي المقدمة منهم سفير خادم الحرمين الشريفين ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الذي يأبى ان ينزل بأشقاء له في العروبة والجوار والدين ظلم او جور.

نقول لهؤلاء لقد آن الأوان بعد أن رايتم جميعاً بام اعينكم إجماع شعب الجنوب وتصميمه على إعادة دولته بكامل سيادتها على كامل أراضيتها ووفقاً للحدود الدولية التي اقرتها الشرعية الدولية في العام 1916م- 1917م مع جميع دول المنطقة بما فيهم دولة اليمن، لقد آن الأوان بإصدار قراركم أو مبادرتكم بشان حل قضية الجنوب وعودة الحق المغتصب من دولة وأرض وثروة وسيادة كاملة، غير منقوصة إلى أصحابها.

سابعاً: إنه من غير المنطقي بعد أن قال الشعب في الجنوب كلمته وهو صاحب الحق الأول والأخير- كما تقتضي بذلك القوانين والمواثيق الدولية وشريعة السماء- في حل قضيته (أن تطرح قضية استقلال وطنه ودولته عبر الحوار الوطني الشامل المزمع اقامته لحل قضايا تخص مجتمع ودولة أخرى) فالقضية الجنوبية هي قضية شعب فقد أرضه وثروته وهويته، فأي منطق هذا يريد من شعب الجنوب أن يتقدم بحل قضيته عبر ألية ما يسمى بالحوار الوطني؟، فهذا شيء لا يمكن أن يقبل بالمطلق فالقضية الجنوبية ناجمة عن ما تم الإتفاق عليه بين الدولتين دولة اليمن ودولة الجنوب، ولهذا فلا يمكن موضوعياً ووفقاً لقرار الشرعية الدولية عام 1994م، إلا أن يكون الحوار على قادة دولة اليمن ودولة الجنوب، وبناءً عليه فإن أي حل لاعادة الدولة لابد أن يكون عبر قرارات الشرعية الدولية ووفقاً لقراري مجلس الأمن الدولي المتخذ بهذا الشان وتحت إشراف ممثلي الشرعية الدولية والأشقاء في مجلس التعاون الخليجي وتحت رعايتهم وفي دولة محايدة (خارج اطار جمهورية اليمن).

إن جميع الدعاوي والإدعاءات قد أسقطت أو أسقطها شعب الجنوب بهدير ملايينه التي ملئت جميع الساحات (متفقين ومجمعين) ومرددين شعار واحد –مهما تباينت روئ القيادات- والذي أطلقه الهدير الجنوبي في حناجر ملايينه (دولة دولة لا حوار) ألا يكفي- هذا أيها الأعزاء في الجمع الدولي- أن قول الشعب أي شعبٍ هو الحد الفاصل بين الحق والباطل وقد حسمها شعبنا بكل قواه.

ونقول لإخواننا- أبناء اليمن السعيد – في العروبة والدين والجوار

بانه لا يمكن ولا يجب أن تكون هناك وحدة قسراً وتحت اسنة الرماح ولا أن تكون للدعاوي بواحدية الجنس والأرض والثورة، وهو إدعاء لا يملك سند قوي من تاريخ أو وقائع أو مشاهد ملموسة أو معاشة.

وبناءً عليه فقد كان رأينا منذ زمان أن حل القضية الجنوبية العادلة لا يتم ولا يمكن أن يتم إلا بإستفتاء حر ومباشر ونزيه لشعب الجنوب بذاته ولذاته دون تدخل أحد من قريب أو بعيد، وقد تم هذا الاسم بخروج الملايين إلى الساحات مطالبين بحريتهم وإستقلالهم وإعادة دولتهم، فدعونا نخرج كما دخلنا بالتي هي أحسن وأقوم بدل أن نعمق الجروح والأحقاد والكراهية فيما بيننا لكي نحافظ على حسن الجوار والود والمحبة ونستعيدهما فيما بيننا كأخوة يجمعنا الإنتساب للعروبة وديننا الاسلامي الحنيف، كما أن وجود دولتين لأصل واحد - كما تدعون- لا ضير فيه وهناك الكثير من النماذج على مستوى الكون، فهذا ليس نهاية التاريخ.

إن عدم المعرفة بالتاريخ -أو تجاهله- ودخائله وتفصيلاته من شانه أن يعمل على سد منافذ المعرفة وبالتالي يزيد الفرقة ويشعل الصراع والنزاع، أما العلم بالتاريخ فإنه رحم بين أهله من شأنه أن يفتح الباب أمام التسامح وقبول حق الآخر وإحترام وجهات النظر المخالفة ونحن هنا قد نحسن الظن بالجميع الذين يكونوا قد أخطئوا بل ارتكبوا الخطيئة بجهلهم بالتاويل أو التفسير للتاريخ والذين يكونوا قد أصابوا كبد الحقيقة والسير إلى سواء السبيل.

وهنا لا أملك إلا أن أقول يشهد الله أني قد ترددت كثيراً بالخوض في هذا الموضوع وفك رموزه ولكن حيرتي وترددي تبددا في لحظة تجلي

وإشراف لماض زاهـ جميل عشته وجيلي وأقراني في ربوع هـذا الـوطن- مسقط رأسي حضرموت- يوم أن كان وفجـاة ودون مقـدمات قفـز إلى ذهني سؤال؟ مفاده، أليس هناك من كلمة سواء تجمعـون عليهـا أم أنهـا أقدار وخطى كُتبت علينا وعلى أرضنا، لست أدري؟، إلا أنني أقول كم هي سيئة الحظ والطالع هذه الرقعة الجغرافية الشاسعة من جزيرة العرب والمسماة بجنوب شرق الجزيرة، أقول هذا وأنا أندب الحظ الذي زج بي في قلب هذه المعادلـة وهـذه الرقعـة- أقصـد بـلادي مسـقط رأسـي بـلاد الأحقاف- والتي أعشـقها حتـى الثمالـة والـتي مـلأت الـدنيا ضـجيجاً وشغلت الناس عبر أزماناً مضت عندما حمل أهلها رسالة السماء التي بشر بها سيد الكونين محمد (صلى الله عليـه وسـلم) علـى عـاتقهم داعـين ومبشرين الآسيويين في الجنوب الشرقي من القارة إلى الهـدى والفرقـان أراها اليوم -أي مسقط رأسي حضرموت- غارقة تبحث عـن ديمومتهـا وإستقرارها ممنية النفس بدولة تمتلك مشروعاً حداثياً – كما كنت تمتلكها منذ زمن ليس ببعيد – يتناسب مع القرن الحادي والعشـرين يضـم بـين طياته عدالة ومساواة بعيداً عن التسلط والهيمنة لهذا النداء أو ذاك، فهذا الإقليم قد عاني الكثير والكثير، بأيدي من يدعون الإنتماء إليه.

إننا ندعوا إلى الإحتكام للعقل ومنطق التاريخ، الذي هو الفيصـل والحكم بيننا.

كما أتوجه إلى من يعنيهم الأمر بأن يعوا ويستفيقوا من غفلتهم بأن لا يقفوا ضد التيار، فالشعب في الجنوب قد تغـير بمعيـة طلائعـه وقـواه وجميع فصائله الثورية وهم عن هذا غافلون.

وفي الختام فانني اتوجه الى بنو وطني لكي يتجهوا شطر الوطن وبناء دولته بعد الإستقلال والإنعتاق وعليهم أن يتصافحوا ويتصارحوا بدون قفازات لبناء هذا الوطن ونموه وإزدهار شعبه فالأنسب لهذا الوطن الذي ساهم في بناءه الأجداد وبذلوا الغالي والنفيس بما في ذلك الدماء التي سالت في الأدوية والشعاب، كما أن من حقه علينا أن نلج به هذا القرن بما أنتجه من حداثه وتحديث وتقانة والتي تعيش في خضمها شعوب الأرض قاطبة وفي مقدمتهم أشقاءنا هنا في الخليج.

اما نحن فقد عدنا القهقري عدة عقود بعد أن كنا رواد في منطقتنا وغدت الثروة النفطية التي بدات أرهاصاتها وبوادرها تبشر بمجتمع اليسرة والوفرة – بدت وكأنها وبالاً ونذير بسوء الطالع وبدت خيراتها تذهب في غير صالح جموع أبناءها المتلهفين والحالمين بيوم يضعهم بمستوى اشقائهم في ربوع الخليج، هذا اليوم الذي طالما منوا النفس بالوصول إليه، ذلك اليوم الموعود ألا وهو الإستقلال وتملكهم ناصية قرارهم بانفسهم.

(من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا) صدق الله العظيم.

ندائي إلى (بشير الخير) دون سواه

قبل التطرق إلى الإجابة حول موضوع الحوار لا بد لنا من أسئلة موازية لكي نقدر من خلالها الاحتمالات التي قد تواجه هذه الأسئلة، هذا أولا. وثانيا لا بد من تحديد السمة المميزة للفترة الحالية لنعرف إلام ستؤدي. وثالثا إن الأسئلة من الكثرة والتنوع بحيث يتعذر الإجابة عنها خلال وقت قصير، ومن خلال أفراد بعينهم وتحت سقف مغلق أو محدد سلفا، ولذلك فإن كل ما يمكن الآن هو مجرد الاقتراب من مناخ بعض الأسئلة وتقديم مشروعات أجوبة، أو مداخلة، لعل استمرار الحوار ينضجها يساعد على بلورتها، أما الأسئلة التي تتبادر إلى الذهن، كنقطة انطلاق، فمنها: لماذا الحوار الآن؟ وهل سيكون مصير هذا الحوار أفضل من مصير الحوارات الكثيرة التي جرت خلال الفترات الماضية؟، بأي مناخ وبأي شروط يجري هذا الحوار؟، من هم أطراف الحوار؟، ومن يمثل المشكلة الجنوبية وهي المحور والمرتكز الأساس في هذا الحوار باعتبارها قضية القضايا ولب المشكلة؟.. فالجنوبيون مجمعون على ألا يمثلهم أحد من الأحزاب كائنة من كانت وتحت أي مسمى أو أي رؤى أيديولوجية، كما أنهم يرفضون وبالمطلق وبنفس القدر أو يزيد أن يمثلهم (الكومبارس) من المتربعين على الكراسي العليا (أي الحقائب) باسمهم لأنهم لم يولوا قضية وطنهم الجنوب ومواطنيهم أي اهتمام يذكر، **إلا أن الأمانة العلمية تقتضي منا أن نقول إن قلة منهم، يعدون بأقل من أصابع اليد الواحدة**

متعاطفين، غيورين على وطنهم وذلك في السر وليس العلن لأنهم لا يستطيعون عمل شيء، كما يقول المثل (العين بصيرة واليد قصيرة).

فلهذا وبناء عليه فإن الجنوبيين مصرون الإصرار كله على ألا يمثلهم إلا من بني جلدتهم، أي جنوبيين أقحاحاً -ماحك جلدي غير ظفري- وهؤلاء هم قيادات حراكهم في الداخل ورجالاتهم من ذوي الكفايات في كل ميدان في الخارج.

ثم ما هي أهداف هذا الحوار؟، هل هو وأقع حقيقي؟، فعلي أم كلمة فضفاضة -في الهواء - تحتمل عدة تفسيرات كما هو الحكم المحلي كامل الصلاحيات وواسع الصلاحيات، الذي إنطلق حواره منذ حين والذي تحدث عنه مؤخرا (أحد كبار الكومبارس) قائلا: (إن كل واحد يفسره على هواه ومبتغاه وفي حقيقة الأمر إنه لا بد من العودة إلى المركز في كل صغيرة وكبيرة)، وهكذا كما قال.

هذه الأسئلة وما يشابهها يجب أن تكون ماثلة في الذهن قبل التوغل بعيدا في مناقشة الأسئلة المطروحة، وقبل الدخول في التفاصيل أو تدقيق الصيغ.

كما أن أي ضوابط تعتبر قيودا على أي حوار ومصادرة لنتائجه سلفا؟ وكذا وضع قيود للتحريم والمنع والخطوط الحمراء وجعل الحوار فاقدا لحيويته وخصوبته، وتحوله بالتالي إلى مجرد تكرار لمقولات وأفكار قديمة تجاوزها الزمن، فهل هذه الشروط متوافرة أو يمكن توفيرها من قبل من يرعى الحوار؟.

إعتمادا على هذه المعطيات، وأخرى غيرها، يمكن الاستنتاج أن

الصيغة التي استمرت منذ نهاية حرب صيف 1994م وحتى الآن تتعرض إلى الكثير من الهزات والتغيير، ولا بد أن تنعكس على الجميع ولهذا فإن القيم والمقاييس التي كانت سائدة، والتي تم على ضوئها ترتيب الوضع، يجب أن تخضع للمعطيات الجديدة فكرا ونظرة وسلوكا، وأن تتغير تبعا لهذه المعطيات، ومن هنا تبرز الأهمية في مواجهة التغيرات والاضطرابات العاصفة التي تجتاح البلد، وإزاء المشاكل الخطيرة التي تواجه السلطة خاصة بعد أن اتضح قصور القوى السياسية، سواء أكانت في السلطة أو المعارضة، فإن من جملة النتائج: اهتزاز اليقين أو انكساره والمراجعة العميقة للقناعات والأفكار والمواقف التي كانت سائدة ومسيطرة واستعداد الكثيرين أفراداً وجماعات لإعادة النظر وإعادة ترتيب الأولويات.

إن النقاش الذي سوف يبدأ والمزمع إقامته يجب أن يكون تحت عناوين سياسية: ماذا جرى؟، ولماذا؟، وما العمل؟، هذا النقاش له أهمية متميزة لأنه أولاً: نقاش ضروري في هذا الوقت بالذات، ولأنه ثانياً: يطرح الكثير من التساؤلات والقضايا التي يجب الوقوف عندها طويلا من أجل الوصول إلى إجابات حولها، وثالثاً وأخيرا: إن ما يعطي النقاش أهمية إضافية أن الجهة التي دعت إليه -بعد طول انتظار وترقب- هي التي بيدها الحل بإعتبارها قوة أساسية، كما أنها أحد الطرفين الذين وقعا على اتفاقية 22 مايو 1990م والتي أصبحت في ذمة التاريخ، وغير مأسوف عليها.

فإذا انتقلنا من العام إلى الخاص، وأخذنا بعين الإعتبار الفروق بين

الكيانين.. الشمال والجنوب.. والذي تجتاحه موجة المراجعة والتغيير فإننا نلاحظ أن الجنوب له خصوصية ذات تميز واضح ومميز عن الشمال وأوضاعه وخصوصيته ومنها:

- التباين الكبير بين الكيانين في الناتج القومي من الثروة.
- البون الشاسع في الجانب الديمغرافي بين الكيانين.
- التباعد الزمني الموغل في القدم وبخاصة أرض الأحقاف ذات الامتداد الجغرافي المترامي الأطراف.

إن هذا التباين بين كيانين يبلغ الاختلاف والتناقض بينهما حداً تعذر معه إمكانية التفاعل الحقيقي والإندماج معاً دونما تمايز وتباين في الهوية.

إن الفروق من العمق بحيث تنعكس على جميع مناحي الحياة.

هكذا كان في الماضي الموغل في القدم وفي الحاضر وسيبقى كذلك في المستقبل ومن ثم فإن من أولويات هذا الحوار إيجاد مخرج للأزمة الطاحنة التي تدور رحاها هناك، لأن الوحدة الاندماجية لا يمكن بل ولا ينبغي أن تكون فرضاً، فإن الأهداف العظيمة للأمم يجب أن تتكافأ أساليبها شرفاً مع غاياتها.

ومن ثم فإن القسر بأي وسيلة من الوسائل عملاً مضاداً لرغبات الشعوب لأنه ليس عملاً غير أخلاقي فحسب وإنما هو خطر على أي وحدة بين كيانين مختلفين حتى وإن كانت أصولهما الموغلة في الزمن واحدة.

كما أن الوحدة ليست صورة دستورية، وحدة لا مناص من

تطبيقها، فالوحدة طريق طويل فقد تتعدد عليه الأشكال والمراحل وصولا إلى الهدف الأخير وهذا ما فطن إليه وصرح به أخيراً فخامة الأخ رئيس الجمهورية -حفظه الله- عندما تحدث في مقابلة له مع إحدى القنوات الفضائية العربية أن ما طرحه من تصور ورؤى لصيغة التوحد أو الوحدة بين دولة الشمال ودولة الجنوب - المزمع إقامتها حينها هي (الصيغة الفيدرالية) فكانت هذه الرؤى الصائبة، تتميز بالحكمة والحنكة وفيها قراءة صحيحة للتاريخ والفروق الفردية التي تكونت عبر قرون بين مواطني الشعبين، هذه الرؤية الحكيمة رفضت من بعض أعضاء المكتب السياسي (لحزب النكبات) الذين أصروا على اندماجية النكبة في 22 مايو 1990م برغم أن (حزب النكبات المهجن) الذي انفرد بالسلطة في جنوبنا الغالي منذ رحيل البريطانيين في 30 نوفمبر 1967، وأقيمت دولة الجنوب الحرة على أرضه الشاسعة بمحافظاتها الست، فكانت كل محافظة عبارة عن دولة مستقلة يحكمها بنوها وتؤول إليهم ثرواتها كاملة غير منقوصة ويتمتعون داخل محافظاتهم بالسلطة الكاملة، أمنية وعلمية ومالية ولم تكن علاقتهم بالمركز في المحافظة الأولى سوى الإستشارة ونقل الرأي والمشورة والدعم المالي والفني في بعض الأحيان وبخاصة من محافظة حضرموت ذات الإمتداد الجغرافي الشاسع والديموغرافي الكبير والثروة والخبرة الإدارية والفنية والرساميل الضخمة، المهاجرة بخاصة في الشقيقة الكبرى المملكة العربية السعودية والتي كانت خير سند ومعين، **هذا كله كان يتمتع به جنوبنا الغالي إلا أن حزب النكبات الذي ظل جاثما على الصدور، يقود الوطن من نكبة إلى أخرى حتى وصلنا إلى النكبة الكبرى**

فلا ضير إذن أن يكون الخروج بإحسان كما كان الدخول كذلك.

وهنا لا بد لنا من كلمة نؤكد عليها ونكررها إذا أردنا ضمان نجاح هذا الحوار والوصول به إلى بر الأمان أن يكون تحت الإشراف المباشر والتوجيه المستمر من الراعي الأول والأخير (بشير الخير) في كل ما يدور ويطرح من أفكار وتصورات، ومن مداخلات وتساؤلات، داخل قاعات الحوار حول حل المشكلة الكبرى -الجنوبية- دون حذف أو إضافة أو التدخل عبر التقنية الحديثة بالمونيتير أو الدبلجة أو الحذلقة السياسية من قبل الكوكبة المتمثلة في كبار التكنوقراط والعقول ذات التخصصات العلمية والسياسية الكبرى التي يضمها مجلس الشورى والتي يندر أن يكون لها مثيل في جزيرة العرب، لأن هذا الحوار السياسي بإمتياز يتطلب صانع قرار ذا حنكة وشجاعة ويتمتع بكاريزما لا تقاوم ولا ترد، وهذه الشروط تنطبق على (بشير الخير) فهو وحده سيظل اللاعب الأوحد والوحيد وفارس هذا الحوار دون سواه، هذا لنضمن النجاح مائة بالمائة.

وفي الختام فإنني أسطر هذا المقال من أرض الحرمين الشريفين، وطن التوفيق والاتفاق ومن مكة المكرمة– تحديداً – مهبط الوحي ومسقط رأس سيد الكونين محمد صلى الله عليه وسلم ومنها -أي من مكة- أبتهل إلى الله أن يتقبل الدعاء ويستجيب لنداء شعبنا في الجنوب بأن يرى بعد العسر يسرا وبعد الصدام والخصام وئام وإخاء بين الشعبين الشقيقين المتجاورين.. اللهم آمين.

يا حماة الوطن (جند اليمانية).. هذه حضرموت التي أطعمت من جوع وآمنت من خوف

إبدا مقالي هذا متسائلاً عما يحدث ويقال، أتستحق حضرموت الغالية التي اطعمت من جوع وآمنت من خوف، كما أنها أرض الانبياء، التي بزغ منها، وأنطلق شعاع الكون نورا، وضياءً أن تحاصر وتدك مدنها بالمدفعية، وهي ورجالها يحمون الثغور ومواقع الثروة، التي تأتي لكم بالخير الوفير، إنها لمعادلة صعبة يستعصى فك رموزها على كل ذي بصر وبصيرة، ويالللأسف الأسيف، ياقادة وجند اليمانية، أتدرون من هم هؤلاء الذين تقصفونهم وتصفوهم بالإرهابين إنهم أحفاد (وائل ابن حجر) الذي شكل مع جنده الحضارمة العمود الفقري لجيش الفتح الإسلامي لبلاد الأندلس ولكنه الجهل بالتاريخ والدور(لبلاد الأحقاف ورجالاتها العظماء) الذين ملأوا الدنيا ضجيجاً وشهرة اقرأوا التاريخ إذ فيه العبر ضاع قوم ليس يدرون الخبر، فعدم المعرفة بالتاريخ أو تجاهله من شأنه أن يعمل على سد منافذ المعرفة أيها الأشقاء (اليمانيون). إن هذه هي الهبة الحضرمية، التي يقودها البواسل من قبائل حضرموت، التي قضت مضاجع مراكز القوى والنهابين للثروة الحضرمية، وبرغم سلميتها، ومطالبها الحقة، في حماية ثروتها والإشراف عليها من العابثين والمفسدين، الذين لاينتمون إلى هذه التربة الحضرمية، فهذه المطالب، والحقوق، والتي وعد النظام في صنعاء(اليمن) بتحقيقها على الفور، بإعتبار أنها حق

سيادي لحضرموت وشعبها، إلا أن شيئاً من هذا لم يحدث.

ومن هذا المنطلق وبناءً على ماتقدم، فما كان من رجالات الوطن وقادة الحلف القبلي، طلائع الهبة إن لبو نداء الوطن في حمايته وثرواته وأهله من ناهبيه. فالهبة الحضرمية، ومايقوم به رجالها من حماية وبسط نفوذهم على مواقع الثروة الطبيعية لإستتباب الأمن والنظام، كل هذا، هو عطاء وطني بإمتياز، وحرصا وحماية للسيادة على أرضهم يتسم بالسلمية ومطالبة بعودة الحق والثروة لأهله وفي ربوع الوطن الحضرمي ولم تتجاوز أو تعتدي على أي من حقوق الغير، وإنما لرفع الظلم، الذي حل بإهلهم وبنو جلدتهم من تسلط الناهبين، وفي غياب القانون والعدالة التي اقرته جميع الشرائع السماوية منها، والكونية إلا أن كل ذالك لم يلقى أي إستجابة أو رغبة في التنفيذ من قبل صانعي القرار في صنعاء (اليمن) بل وصل الامر بهم أن يصفوا هؤلاء الرجال البواسل (بالإرهابيين) إنها حقا لمهزلة. اذن ماذا تطلقون على النهابين ولصوص الثروة الحضرمية القابعين وراء ظهرانيكم أليس هم الإرهابيين الحقيقيين، والذين سلبوا ونهبوا واعتدوا على حقوق الغير. وبناءً على ما تقدم تحاول الهبة الحضرمية الشعبية تدشين حقبة جديدة في تاريخ بلاد الأحقاف، قوامها إكتشاف الحضارمة لانفسهم، وحضورهم على المسرح السياسي، ومحاولتهم إمساك مصيرهم، والإنسجام مع التاريخ الإنساني المتأسس على الحرية، والمواطنة الحقة، والدولة العصرية الحديثة دولة المؤسسات، والقانون والعدالة الإجتماعية، لكن مايجب علينا ملاحظته في هذا المقام هو أن هذه الهبة المباركة التي قادها رجالات القبائل الحضرمية، قد إنطلقت من وسط جموع

الشعب، وإندلعت نتيجة تراكم حالات من الظلم والإحباط واليأس، وإنعدام الثقة، في من تولى أمرهم من غير جلدتهم وتربتهم الحضرمية، ولعل هذا مايفسر لنا عفوية – الهبة الحضرمية – فهي قد إندلعت فجأة من خارج أي توقعات، ومن دون ممهدات سابقة، أو هياكل تنظيمية، أو هيئات قيادية، ومن دون برامج سياسية، فالهبة إنطلقت في حضرموت التي عانت لعقود من التهميش والحرمان، والمحو للهوية الحضرمية، التي كانت تملأ بطون وصفحات كتب التاريخ الإنساني قاطبة شهرة وعالمية، وهذا ما يفيد أن الهبة لا تسير وفق الرغبات المرجوه، ولا وفق الأهواء، وإنما تشق طريقها في المطالبة بالتغير، والبدء بتنفيذ ما يمكن تنفيذه حماية للوطن وثرواته من ناهبيه.

إن هذه الهبة الحضرمية على عفويتها، والمشكلات التي تتعرض لها من قبل اجهزة السلطة، هي التي جلبت المترددة والمحايدة من العامة في حضرموت إلى السياسة، وقتلت الخوف عندهم، وحولتهم إلى قوى فاعلة أكثر مما فعلت القوى السياسية وأحزابها، وهذا يعزز الأعتقاد بأن أي تغير في واقع المجتمع الحضرمي يتطلب أولاً أزاحة نظام الغزو، والإستبداد الغريب عن هذه التربة الحضرمية، والذي فرض قسراً علينا منذ عقود مضت، بإعتبار ذلك شرط لأي تغير واقع في مجتمعنا ثقافياً وأقتصاديا، وأجتماعياً وسياسياً، وهذا الوضع يعني إدراك المواطن لذاته، ووعيه لحقوقه، وإنخراطه في السياسة، وفي تقرير مصيره هو بحد ذاته ثورة في أوضاعنا الخاصة كما أنه أيضاً يعني أن ظهور المواطن، والقيام بدوره الوطني يفضي إلى ظهور المواطنة وصوغ هويتهم الحضرمية كشعب، وفي

كل الأحوال فقد أثبتت تجربة العقود الماضية بأنه من دون كسر هذا الإنغلاق الذي شكله نظام الأستبداد، والذي أدى حجز شعبنا خارج التاريخ، لا يمكن أن يحصل أي تطور سياسي، وإقتصادي، وإجتماعي، وثقافي، وعلمي، في بلادنا .

خلاصة القول.. فإن مجرد نزول الجماهير – الحضرمية – إلى الشوارع تحت شعار المطالبة بحقوقهم المشروعة وسيادتهم المنتهكة ثم حمايتها من قبل جميع رجالات الهبة، وطلائعها القبلية، ومعها كل فصائل العمل الوطني على إمتداد الرقعة الجغرافية لحضرموت التاريخية، والتي تجسد آمال وطموحات شعبنا في الإنعتاق، وبروز الهوية إننا إزاء تحولات تاريخية سوف تنتقل بها بلادنا من عصر الظلام ومستوى العبودية للحاكم الفرد وغياب الحرية وهيمنة الفساد والمتنفذين إلى مستوى الحرية والدولة التي تعبر عن ضمير الشعب الجمعي وهويته الحضرمية وخياراته السياسية وبناءً عليه فإن ما حدث في بلادنا لم يكن نضالاً، تقليدياً، كلاسيكياً ولا حركة تمرد ولا أرهاب كما وصفه رموز النظام في صنعاء (اليمن) بل هو إعصار جماهيري كاسح دشن لميلاد جديد من المقاومة السلمية المحلية كما أعطى مفهوماً واقعياً لمنطوق العصيان المدني تجاوز القائمون به من رجالات القبائل وكل الطلائع الوطنية المقاومة كل التوقعات في تلقائيته، وإنسجامه، وتنظيمه وأتساع دائرته وخلوه من جميع الأصباغ الأديولوجية.

ومن هذا المنطلق فإن التغيير لن يمر بسهولة على الإطلاق، فهذه القوى الحاكمة التي تحكمت في السلطة والثروة في حضرموت لن تفرط في ما حصلت عليه من مكاسب بسهولة ويسر، وسوف تستخدم القمع

وستعمل بكل قوة من أجل أن تثبت من وجهة نظرها بأن الهبة الحضـرمية هي فعل خاطئ وتدميري، ولكن هيهات لها أن تحقق مبتغاهـا فالأحـداث المشاهدة والمتوالية تثبت زيف ما تدعيه وهذا هو ماتحقق من نتائج مترتبـة على فعل الهبة ومن أهم هذا هو كسر حاجز الخوف وهو أمر ليس بـالهين ونتائجه ستكون ذات قيمة فائقة الأهمية فهذا الحاجز هو إنتصار للمواطن وعزيمته ضد السلطة القمعية التي حاولت بكل الوسـائل ترويضـه ومنعـه من تحديها، وإنتقادها أو الخروج عن طاعتها خلال عقود مضت.

وفقنا الله جميعاً لما فيه خير الوطن وعزته ومجده.

هجرة الحضارم إلى المغرب العربي

نظمت جمعية حضرموت الخيرية الإجتماعية بصنعاء بالإشتراك مع منتدى حضرموت الثقافي والعلمي بالمكلا فعالية ثقافية، حيث ألقاء فيها الدكتور عبدالله سعيد باحاج محاضرة بعنوان (هجرة الحضارمة إلى المغرب العربي: فصول مشرقة من الدور الحضرمي في المهجر).

وقد تناول فيها هجرة الحضارمة إلى المغرب العربي في العصور القديمة. ودور الحضارمة في الجهاد الإسلامي وفتح المغرب العربي والأندلس. وهجرة بني هلال ذات الجذور الحضرمية إلى المغرب العربي. وأيضاً حضارمة الأندلس وهجرتهم إلى المغرب العربي. والهجرة الحضرمية في العصر الحديث.

وقد نالت إستحسان الحاضرين من رواد الجمعية الحضرمية وغيرهم.

وجرى نقاش مستفيض بعد المحاضرة، وقدم **الأستاذ الدكتور (البروفيسور)/ مبارك قاسم صالح البطاطي** مداخلة حول أبن خلدون بإعتباره من سلالة حضارمة الأندلس الذين نزحوا من الديار الأندلسية إلى تونس.

وإختتمت الفعالية بتوجيه لإنشاء مركز علمي باسم المرحوم بإذن الله تعالى الدكتور محمد عبدالقادر بافقيه نظراً لإسهاماته العلمية العديدة في إثراء المعرفة عن تاريخ حضرموت وخاصة التاريخ الحضرمي القديم.

وقد شكلت لجنة تحضيرية برئاسة الأستاذ شيخ محمد عبدالقادر بافقيه نجل المرحوم بإذن الله تعالى الدكتور محمد عبدالقادر بافقيه بمتابعة هذا المشروع.

وأدار الفعالية بإقتدار الأستاذ أحمد عبدالقادر بافقيه نيابة عـن الهيئـة الإدارية لجمعية حضرموت الخيرية الإجتماعية بصنعاء.

الأستاذ الدكتور (البروفسور) / مبارك قاسم صالح البطاطي

حياته ومسيرته العلمية والعملية:

من مواليد قريــة التاريخ العظيم القِــزَةْ (**دَمُّــون التاريخيـة**) الـتي يقطنهـا **آل البطـاطي**، والواقعة في المديرية الغربية دوعن، حضـرموت. وينتسـب إلى قبيلـة **آل البطـاطي** ذات الأصـول اليافعيــة الحميريــة العربيــة القحطانيــة العريقــة المتجذرة في جنـوب الجزيـرة العربيـة، حيـث إن لهذه القبيلة العريقة الأصيلة إسهامات كُبرى سياسية وعسـكرية وعلميـة وأدبيـة وتجارية في التاريخ الغابر والمعاصر للجزيرة العربية، وقد أشارت معظم المصادر التاريخية المحكَّمة والموثَّقة القديمة والمعاصـرة- **كالموسـوعة اليافعيـة**[1] ذات الإثـني عشر جزء، ومخطوطات، وكُتب، ودراسات كثيرة- إلى ذلك الإرث العريق لهذه القبيلة، التي إمتد تأثيرها إلى أصقاع شتَّى من المعمورة.

---

[1] الموسوعة اليافعية: هي عبارة أعمال توثيقية عملاقة حديثة وفريدة من نوعها على مستوى العالم العربي، فهي تحتوي على كم هائل من المعلومات الجديدة والمفيدة، حيث تخصصت في دراسة أكبر تواجد للقبائل اليافعية الحميرية العربية القحطانية في جنوب الجزيرة العربية. وركزت في دراسة معمقة متخصصة على تاريخ يافع وجغرافيتها وأنسابها وهي بذلك تستوعب كل ما يحتاج القارئ أو الباحث إلى معرفته عن هذه القبيلة العريقة، في إثني عشر جزء في طبعتها الأولى. وقد اتبعت منهجية رائعة في دراسة تاريخ قبيلة يافع الحميرية وبحثت في أنسابها وبلدانها وأعلامها وشيء من أدبها وتراثها. وتضم الأف البيوت العريقة التي تنحدر في أنسابها من مكاتب يافع العشرة في موطنهم الأم (يافع - سرو حمير) وفي البلدان التي هاجروا إليها في القديم والحديث. فعلاً الموسوعة اليافعية تُعتبر أول وأضخم موسوعة للتعريف بقبيلة عربية كُبرى من أعرق القبائل العربية وأوسعها إنتشاراً ليس في الجزيرة العربية وحسب بل في كل أرجاء المعمورة.

عاش بداية حياته في قرية القِزَةْ، ثم انتقل مع أسرته إلى مدينة المكلا حاضرة حضرموت في عهد السلطنة القعيطية الحضرمية والتي كان يشارك في إدارتها الكثير من أهله مثل: مستشار وأمين سر الدولة ورجل كلمة الفصل والمواقف الحازمة الحاسمة بحسب ما أشار إلى ذلك الكثير من المؤرخين إنه الشيخ/ أحمد بن ناصر بن صالح البطاطي، وقائد الحرس السلطاني الجنرال/ ناصر بن عوض بن صالح البطاطي، وقائم مدينة الشحر القاضي والمؤرخ/ عبدالخالق بن عبدالله بن صالح البطاطي، وغيرهم من قبيلة آل البطاطي. وقد عاش هذه المرحلة متنقلاً بين المكلا والشحر وفيهما إنتهل معارفه الأولى الإبتدائية والإعدادية. وبعد ثورة الخراب ثورة الهواة دعاة القومية الزائفة وأصحاب مشاريع الوحدة الإرتجالية والشعارات الجوفاء، والتي بموجبها تم إسقاط السلطنة القعيطية الحضرمية التي كانت تحكم أكثر من 85% من حضرموت التاريخية، وقد تم دمجت حضرموت قسراً فيما كان يسمى بالدمج القسري، وبهذا أصبحت حضرموت جزءاً من الجنوب ومن ثم اليمن وتجرعت الويلات تلو الويلات.

وقد غادر أرض الوطن إلى المملكة العربية السعودية مع عُلِّيَّةِ الْقَوْمِ على أمل العودة التي طال إنتظارها، واصل تعليمه في تلك البلاد وأخذ الشهادة الثانوية، ومن ثم إنتقل إلى أرض الكنانة مصر العروبة وواصل تعليمه الجامعي وما فوق الجامعي، وقد نال درجة الدكتوراه في الفلسفة بإمتياز مع مرتبة الشرف من جامعة القاهرة.

عمل الدكتور/ مبارك قاسم البطاطي في قاهرة المعز فترة من الزمن، ومع موجة المعارين المصريين وإستقبال الكفاءات العلمية المهاجرة من اليمن والجنوب إلى الجمهورية العربية اليمنية سابقاً، إلتحق في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي بجامعة صنعاء وقد تدرج بقوة المعرفة والبحث في السلم الأكاديمي

حتى نال درجة الأستاذية بجدارة، وأعطى أكثر مما أخذ ويشهد على هذا زملائه وطلابه.

للدكتور/ مبارك البطاطي رصيد نضالي كبير برفقة الرعيل الناصري الأول بقيادة الشهيد المؤسس عيسى محمد سيف. لقد كان للمناضل القائد الدكتور/ مبارك قاسم البطاطي بصمات بارزة في الحركة بين الطلاب المستقلين، الذين تشكلت منهم النواة المؤسسة لرابطة طلاب اليمن شمالاً وجنوباً، وإسقاط ما كان يسمي بالإتحاد الوطني، وسط منافسة ضارية مع التيارات السياسية الأخرى، فكان للجنة الطلاب المستقلين (التي شكلها عام 1969 ورأسها الشهيد القائد عيسى محمد سيف، وكان الدكتور/ مبارك البطاطي أحد أعضائها) الفضل في تأسيس وقيادة الرابطة، التي كانت ميداناً خصباً لإختبار وإختيار المرشحين للعمل الناصري، والذين قادوا الحركة الناصرية فيما بعد، وعلى عواتقهم حملوا مسؤولية وضع اللبنات الأولى لمشروع الدولة المدنية بقيادة الشهيد القائد/ إبراهيم محمد الحمدي.

ونتيجة لنشاطه الدؤوب في الوسط الطلابي، والنتائج الرائعة التي حققها لاسيما بين الطلاب المبتعثين من الدولتين في جنوب واليمن آنذاك، فقد أوقعت سفارة دولة الجنوب العقوبة على القائد الراحل الدكتور/ مبارك قاسم البطاطي، بقطع منحته المالية التي أعطيت له قريباً؛ بهدف عرقلة مسيرته النضالية والعلمية، بيد أن عزمه وإصراره على الإستمرار في نضاله في الميدانين العلمي والسياسي قهر المعاقبين له؛ بإستمرار نضاله السياسي وتحقيق نجاح عالي في المجال العلمي، ليلتحق فيما بعد بهيئة التدريس بقسم الفلسفة بكلية الآداب في جامعة صنعاء، مواصلاً نشاطه العلمي مرتقياً درجات السلم الأكاديمي حتى نال الأستاذية بإقتدار.

لقد كان الدكتور/ مبارك قاسم البطاطي -رحمه الله تعالى- قريباً من طلابه وزملائه، متحسساً لآلامهم ومشاركاً لهم في آمالهم، فشغف قلوب الجميع بحبه. ولم تغير فيه المواقع العلمية أو الإدارية التي تبوأها سواء في جامعة صنعاء، وكمستشار علمي لعدد من مجلات النشر العلمي في كثير من الجامعات اليمنية، أو كمستشار ثقافي في سفارات اليمن بالعراق وتونس وأخيراً في ألمانيا، إذ كان يمنح الطلاب حنان الأب بدون تمييز سياسي أو مناطقي.

يُعتبر الدكتور/ مبارك قاسم البطاطي من التيار العروبي القومي، فقد غُرس فيه هذا الفكر منذ نعومة أظافره، فهو من قبيلة آل البطاطي التي يعتز كل أفرادها بنسبهم وعروبتهم ويغرسون ذلك في أولادهم جيلاً بعد جيل، وقد صقل هذه التربية العروبية القومية بفكر مؤطر في مصر العروبة، فكان رحمه الله تعالى من مفكريها ودعاتها رغم كل الصعاب والظلم الذي إعترض طريقه إلا أنه ثبت وصبر وأنجز فكان هو بحق وعن جدارة المناضل والقائد الأستاذ الدكتور(الربوفيسور)/ مبارك قاسم البطاطي.

في يوم الخميس 12 ربيع أول 1442هـ الموافق 29/ 10/ 2020م، غادر الدنيا الفانية إلى الحياة الباقية الأستاذ الدكتور(البروفيسور)/ مبارك قاسم صالح البطاطي، بعد نضال شديد وطويل في ميداني العلم والسياسة، بدأه في ستينيات القرن الماضي من قاهرة المعز -عاصمة الجمهورية العربية المتحدة- برفقة الرعيل الناصري الأول الشهيد المؤسس عيسى محمد سيف.

وقد ترك لنا هذا الجهبذ العظيم إرث ثقافي ومعرفي كبير سيخلده عبر الزمن، إضافة إلى أنه قد ترك لنا شبل من أشبال آل البطاطي وهو الدكتور الخلوق/ ناصر مبارك قاسم صالح البطاطي، حفظه الله. وهنا تصدق المقولة الدارجة: أنه من خلف ما مات.

ختاماً، نسأل الله العلي القدير أن يتغمد الأستاذ الدكتور(البروفيسور)/ مبارك قاسم صالح البطاطي في واسع رحمته ومغفرته.

المفكر الدكتور/ عبدالناصر سعيد محمد البطاطي

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية

ملحق للتوضيح والفائدة

من أراد معرفة المزيد عن قبيلة آل البطاطي اليافعية الحِميرية العربية القحطانية العريقة (شيوخ يافع وسلاطين حضرموت)، أمامه طريقتان للبحث والتقصي هما: الطريقة الأولى وهي الطريقة البدائية أو التقليدية والمتمثلة في جمع بيانات الأنساب عبر مصادر النقل الشفهي غير المكتوبة أو المصادر محدودة الكتابة كالأحافير والنقوش التاريخة وبعض المخطوطات القديمة جداً التي بقيت تصارع عوامل الزمن. وأن أشهر مصادر النقل غير المكتوبة هي مصادر النقل الشفوية الموثوقة والمتواترة من جيل إلى جيل أو كما يقال أباً عن جد، وهذه الطريقة تُعتبر فرشة معلومات واسعة بلإضافة إلى الأحافير والنقوش التاريخة والمخطوطات، وجميعها مصادر أولية تحتاج إلى فرز وتحليل. أما الطريقة الثانية وهي الطريقة الحديثة أو العصرية والتي تعتمد على المصادر المكتوبة الورقية أو اللإكترونية أو الأثنين معا، الموثقة والمُعتبرة كالمخطوطات المحققة والموسوعات العملاقة والكُتب بأنواعها والدراسات العلمية الموثقة والمحكَّمة، التي أشارت إلى أصول ومآثر قبيلة آل البطاطي.

إن مسألة التعمق في البحث وسبر أغوار علم الأنساب، والبحث والتنقيب عن سلالة أصيلة أو أصول قبيلة عريقة كقبيلة آل البطاطي، التي أشارت إليها جُل مصادر الأنساب القديمة والحديثة، يتحتم علينا الرجوع إلى المصادر التاريخية والمعاصرة التي ذكرت هذه القبيلة الأصيلة وأشارت

إلى بعض مآثرها وإنجازاتها، ومن هذه المصادر على سبيل المثال وليس الحصر الآتي:

- اليافعي، نادر سعد عبادي بن حلبوب العُمري اليهري (دكتور) وآخرون:

الموسوعة اليافعية (دراسة للقبائل والبلدان والأعلام)، الأجزاء (ج1، .....، ج12)، عدن: دار الوفاق للدراسات والنشر ومركز عدن للدراسات والبحوث التاريخية والنشر، ط1، 2016م.

- الطيب، محمد سليمان:

موسوعة القبائل العربية (بحوث ميدانية وتاريخية)، الأجزاء (ج1، .....، ج12)، القاهرة: دار الفكر العربي، ط1، 2005م.

- الهمداني، أبي محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب بن يوسف بن داوود بن سليمان بن عمرو بن منقذ المعروف بإبن الحائك:

مخطوطة الإكليل (مِنْ أخبَار اليَمَنْ وَأنسَـــابْ حِمْيَرْ)[1]،

[1] مخطوطة الإكليل (مِنْ أخبَار اليَمَنْ وَأنسَـــابْ حِمْيَرْ): هي مخطوطة جليلة جميلة، عزيزة الوجود، مكونة من عشرة أجزاء لم يُرَ منها إلا أربعة أجزاء متفرقة. وهي من تأليف وتصنيف المؤرخ الكبير صاحب القصيدة الدامغة أبي محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب بن يوسف بن داوود بن سليمان بن عمرو بن منقذ المعروف بإبن الحائك الهمداني. وقد دأب المؤرخون والمحققون في البحث والتنقيب عنها، ووجدوا أجزاء منها وعرفوا محتوى الأجزاء الأخرى المفقودة، وهي كتالي: الجزء الأول: في المبتدأ وأصول وأنساب العرب والعجم، ونسب مالك بن حمير، وهو موجود ومحقق، وقد طُبِعَ في أكثر من زمان ومكان. الجزء الثاني: في أنساب ولد الهميسع بن حمير بن سبأ، الذي تنتسب إليه قبيلة يافع العريقة

الأجزاء (ج1، .....، ج10)، تحقيق: محمد بن علي الأكوع الحوالي، صنعاء: وزارة الثقافة والسياحة، ط1، 2004م.

- الهمداني، أبي محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب المعروف بإبن الحائك:

مخطوطة صفة جزيرة العرب،

ملوك لحج وحضرموت عبر التاريخ والذين لهم صولات وجولات قبل الإسلام وفي العصر الإسلامي وما بعده من عصور، حيث جاء ذكر هذه القبيلة العريقة الأصيلة في أكثر من موضع في هذه المخطوطة الرائعة، وبه ملاحم ونوادر من أخبارهم، وفيما يخص ذكر قبيلة يافع الأصيلة حسبنا من الجزء الثاني الصفحة 255، والذي أشار فيها الهمداني إلى بعض أشعار الشاعر اليافعي المفوه منصور بن نصر بن عبد الله بن عبد الرحمن بن زيد بن أسعد اليافعي الحميري حفيد الوزير المشهور موفق الدين علي بن محمد اليحوي اليافعي الحميري من آل يحيى الساكنين بالقارة في يافع. ومن أشعار الشاعر منصور اليافعي:

إن كنت تسأل عن قومي وعن حسبي فكتب التاريخ والأنساب تكفينا
فنحن من يافع حزنا الأولى حسباً من منتقى يافع وقحطان داعينا
من أيفعت في سماء المجد معلنة للعز تدعو وللعلياء تنادينا

وقد ذُكِرت هذه الأبيات في الموسوعة اليافعية وفي كُتب كثيرة، وللعلم أن هذا الجزء من مخطوطة الإكليل موجود ومحقق، وقد طُبع عدة مرات في أزمنة وأماكن متعددة. الجزء الثالث: في فضائل اليمن ومناقب قحطان، وهذا الجزء مفقود. الجزء الرابع: في سيرة حمير الأولى من عهد يعرب بن قحطان إلى عهد تُبَّع أبي كرب أسعد الكامل، وهذا الجزء مفقود. الجزء الخامس: في سيرة حمير الوسطى من أيام أسعد الكامل تُبَّع إلى أيام ذي نُواس، مفقود. الجزء السادس: في سيرة حمير الآخرة من عصر ذي نُواس إلى العصر الإسلامي، مفقود. الجزء السابع: في التَّنبيه على الأخبار الباطلة والحكايات المستحيلة، مفقود. الجزء الثامن: في محافد اليمن ومساندها ودفائنها وقصورها ومراثي حمير والقبوريات، وعجائب ما وجد في قبور اليمن وشعر علقمة إبن ذي جدن وأسعد الكامل تُبَّع، موجود وقد طُبع وحقق. الجزء التاسع: في أمثال حمير وحِكَمِهم وتجاربهم المروية بلسانهم الحِميري وموضوع الرطانة عندهم، مفقود. الجزء العاشر: في معارف همدان وأنسابها ونتف من أخبارها، موجود وقد تم طبعه وتحقيقه في أكثر من زمان ومكان.

تحقيق: محمد بن علي الأكوع الحوالي، صنعاء: مكتبة الإرشاد، ط1، 1990م.

- السويدي، محمد أمين العباسي البغدادي (نسابة ومؤرخ): **سبائكُ الذَّهبِ في معرفةِ قبائلِ العربِ،** بيروت: دار الكُتب العلمية، ط1، 1995م.
- المصري، أبي العباس أحمد القلقشندي (نسابة ومؤرخ): **نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب،** تحقيق: إبراهيم الأبياري، علي الخاقاني، بيروت: دار الكتاب للبناني للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1980م.
- السقاف، عبد الرحمن بن عبيد الله بن محسن بن علوي: **إدَامُ القُوْتِ فِي ذِكْرِ بُلدَان حَضْرَمَوْتَ (مُعْجَمٌ: جُغرَافِيٌّ - تَارِيخِيٌّ - أَدَبِيٌّ - أَجْتِماعِيٌّ)**[1]،

[1] إدام القوت في ذكر بلدان حضرموت: كتاب قيم ومرجع وافي عن جغرافيا وديموغرافيا حضرموت التاريخية بالإضافة إلى ذكر شامل لقبائل حضرموت العريقة، وهذا الكتاب في الأصل مخطوطة مختصرة منقَّحة وموسعة لمخطوطة أخرى بعنوان بضائع التابوت في نتفٍ من تاريخ حضرموت لنفس المؤلف. وهذه المخطوطة تم تحقيقها والإعتناء بها من قبل مختصين، وقد نُشرت في كتاب بحجم 1112 صفحة غني بالمعلومات والتفاصيل الدقيقة عن حضرموت الكُبرى، وهو بحق يُعد مرجع لا غنى عنه لكل الباحثين والدارسين والمتخصصين في تاريخ حضرموت وجنوب الجزيرة العربية. كما أن الغلاف الأمامي لهذا الكتاب قد تضمن صورة لقلعة تاريخية عريقة من قلاع آل البطاطي وهي دار الشُّعْب بالقِزَةْ (دَمُّون التاريخية) التي ترجع ملكيتها إلى الشيخ القائد أحمد بن ناصر البطاطي قريب الجنرال المحنك ناصر بن عوض البطاطي بالإضافة إلى القائم على الشحر القاضي والمؤرخ والإداري القدير عبدالخالق بن عبد الله البطاطي وجميع هؤلاء وغيرهم من آل البطاطي كانوا عِماد الدولة القعيطية الحضرمية وذراعها الضاربة. وبالمناسبة فإن لهذا الكتاب الرائع طبعة أخرى من تحقيق إبراهيم أحمد

التحقيق التاريخي: د. محمد أبوبكر عبد الله باذيب، والتحقيق الأدبي: د. محمد مصطفى الخطيب، بيروت: دار المنهاج للنشر والتوزيع، ط1، 2005م.

- باحنَّان، محمد بن علي بن عوض زاكن:

جواهر تاريخ الأحقاف[1]**،**

الأجزاء (ج1، ج2)، تحقيق: اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج للدراسات والبحث العلمي، بيروت: دار المنهاج للنشر والتوزيع، ط1، 2008م.

- النَّوَّحي، علي بن محمد بن عبد الله باخيل آل بابطين:

المقحفي، صنعاء: مكتبة الإرشاد، ط1، 2002م. وتوجد بهذه الطبعة بعض الأختلافات الطفيفة عن النسخة أو الطبعة التي إعتمدنا عليها في الملحق والهامش أعلاه.

[1] هذا الكتاب هو في الأصل مخطوطة في جزأين للفقيه المؤرخ محمد بن علي بن عوض زاكن باحنَّان تم تحقيقها وتنقيحها من قبل لجنة علمية متخصصة تابعة لدار المنهاج، وقد أهتمت دار المنهاج بنشره وتوزيعه ليصل إلينا في صورته الحالية، كما أن مخطوطة جواهر تاريخ الأحقاف التي في جزأين هي في الأصل نسخة مختصرة من مخطوطة موسعة في ستة أجزاء بعنوان تاريخ الأحقاف لنفس المؤلف، ويُعتبر كتاب جواهر تاريخ الأحقاف فعلاً جواهر من المعلومات القيمة عن تاريخ حضرموت وقبائلها كقبيلة آل البطاطي اليافعية الحميرية، ولهذا فهو يُعد مرجع مهم للدارسين والباحثين في التاريخ الحضرمي. والجدير بالذكر أن هناك مخطوطة رائعة بعنوان الدر والياقوت في بيوتات عرب المهجر وحضرموت، في خمسة أجزاء، من تأليف النسابة سالم بن أحمد بن الحسين بن صالح بن جندان، وقد تم نشر هذه المخطوطة في كتاب من خمسة أجزاء، وفي الجزء الرابع منها تم ذكر قبيلة آل البطاطي اليافعية الحميرية بالتفصيل، كما أن الدكتور عمر بن محمد بن عمر باحاذق عمل على تحقيق وإختصار هذه المخطوطة ونشرها في كتاب من جزئين بعنوان مختصر كتاب الدر والياقوت في معرفة بيوتات عرب المهجر وحضرموت. والجدير بالإشارة أيضاً، أن هناك مخطوطة أخرى رائعة عن تاريخ حضرموت للمؤرخ شنبل، وقد نُشرت في كتاب بعنوان تاريخ حضرموت المعروف بتاريخ شنبل، تأليف المؤرخ أحمد بن عبدالله بن علوي الشهب الشهير بشنبل، تحقيق: عبد الله محمد الحبشي، صنعاء: مكتبة صنعاء الأثرية، ط2، 2003م.

إدراك الفوت في ذكر قبائل تاريخ حضرموت (معجم لقبائل البادية وسكان الحاضرة في تاريخ حضرموت)[1]**،**

عمَّان: دار عمار للنشر والتوزيع،ط1، 2009م.

- الريحاني، أمين فارس أنطون يوسف بن المطران باسيل البجاني:

ملوك العرب[2]**،**

الأجزاء (ج1،ج2)، بيروت: دار الجيل، ط8، 1987م.

- كحَّالة، عمر رضا محمد راغب عبد الغني:

---

[1] بالمناسبة، فقد إجتهد الأستاذ/ أبوفارس باكرموم وعمل على نقل هذا الكتاب وإختصاره، ووضع بعض الإضافات، كتوزيعه إلى أربعة أجزاء وفق الأحرف الأبجدية، ونشره في نسخة إلكترونية على شبكة الإنترنت تحت عنوان مختصر الأنساب الحضرمية.

[2] مؤلف كتاب ملوك العرب، هو المفكر الرحالة، أمين فارس أنطون يوسف بن المطران باسيل البجاني الريحاني، أديب وشاعر لبناني (1876م – 1940م)، وُلد في الفريكة من قرى منطقة المتن الشمالي في جبل لبنان، وهو من أسرة مارونية تعود بجذورها إلى قرية (بجّة) في بلاد جبيل، انتقلت اسرته منذ حوالي منتصف القرن السابع عشر إلى ضيعة (بيت شباب) في المتن، ومنها إلى (الشاوية) مع المطران باسيليوس عبد الأحد سعادة البجاني، الجد الثاني لوالد أمين، ويحكى أن منزل الأسرة هناك كان محاطا بشجر(الآس) أو الريحان فبات يعرف ببيت الريحاني، وقد عُرِفَ أمين الريحاني خلال دراسته بذكائه وتفوقه على أترابه، وهاجر المفكر أمين الريحاني إلى نيويرك واشتغل بالتجارة، ويُعرف عن أمين الريحاني تمكنه من الكتابة بالعربية والانكليزية، ويُعد أمين الريحاني بحق أديب، شاعر، باحث، مؤرخ، كاتب، روائي، قصصي، مسرحي، رحالة، سياسي، مربٍ، عالم آثار، ناقد، خطيب، رسام كاركتير، داعية إلى الإصلاح الاجتماعي، من عمالقة الأدب العربي، ورجال الفكر، ملقب بفيلسوف الفريكة. للمفكر أمين الريحاني كثير من المؤلفات منها: الريحانيات، ملوك العرب، خالد (رواية)، زنبقة الغور، خارج الحريم، موجز الثورة الفرنسية، تاريخ نجد الحديث، قلب العراق، المغرب الأقصى، قلب لبنان، التطور والإصلاح، أنشودة المتصوفين، ديوان شعر 1921م، المحالفة الثلاثية في المملكة الحيوانية، سجل التوبة، أنتم الشعراء، وفاء الزمان.

معجَمُ قبائل العرب القديمة والحديثة[1]**،**
الأجزاء (ج1، ...، ج5)، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط8، 1997م.

- البطاطي، عبدالناصر سعيد محمد (دكتور):

آل البطاطي "شيوخ يافع وسلاطين حضرموت"[2]**،** صنعاء: منشورات الدكتور عبدالناصر سعيد محمد البطاطي، ط1، 2014م.

- البطاطي، عبد الخالق بن عبد الله بن صالح (قاضي):

---

[1] هذا المعجم الرائع يبحث في القبائل العربية وأفخاذها، قبل الاسلام، وبعده، إلى عصرنا هذا، في نجد، والحجاز، واليمن، والجنوب العربي، وحضرموت، وعمان، والنواحى التسع المحمية، والعراق، ومصر، وسورية، ولبنان، وفلسطين، وشرقي الاردن، وإفريقية الشمالية، وغيرها من البلدان العربية والاسلامية، ويضم هذا المعجم عدداً كبيراً من العشائر وبطونها، فذكر أصولها، وفروعها، وجبالها، وأوديتها، ومياهها، وتاريخها، وعبادتها، ....الخ. ومؤلف هذا المعجم، هو عمر رضا محمد راغب عبدالغني كحالة (1906م – 1987م)، مؤرخ عربي من سوريا، قضى أكثر من نصف قرن من الزمن في جمع خامات التاريخ العربي من أفضل مصادرها ليحولها إلى معارف منسقة ومنظمة ومدروسة زودت المكتبة العربية بمجموعة من المؤلفات الجادة المتسمة بالدقة والأمانة، وتمكن من إنتاج عمل علمي منظم، جاعلاً من البحث عن التاريخ وصياغة حقائقه ومعطياته هدف العمر كله، لهذا بقي اسمه متألقاً في سجل الخالدين، مع ابن عساكر والبستاني ووجدي والزركلي، وكوكبة من الموسوعيين المجيدين الذين حموا تراثنا الفكري وأناروا للأجيال للسير في طريق الحضارة الإنسانية، ويُعتبر بحق رائد قدير من رواد البحث الموسوعي، كمؤرخ نذر عمره للتوثيق والتحقيق وأثرى المكتبة العربية بأكثر من سبعين مجلداً، هدت الباحثين إلى كنوز التراث العلمي والعربي، ووضعت بين أيديهم مراجع موثوقة في جل المعارف الإنسانية. وبالمناسبة فقد تم ذكر قبيلة آل البطاطي بالتفصيل في الصفحة 83 في المجلد الأول من هذا المعجم الرائع.

[2] يُعد هذا الكتاب من الكُتب الرائعة والمفيدة، لذا فهو جدير بالقراءة، ويُعتبر بحق مرجع رصين للدارسين والباحثين بالإضافة إلى المتخصصين في التاريخ والأنثروبولوجيا، حيث يحتوي هذا الكتاب على كم هائل من المصادر والمرجع الرصينة التي تم الاعتماد عليها في إعداد وتوثيق هذا السفر التاريخي.

إثبات ما ليس مثبوت في تاريخ يافع في حضرموت[1]**،**
جدة: مطابع دار البلاد، ط1، 1989م.

- اليافعي، صلاح عبد القادر البكري:
تاريخ حضرموت السياسي[2]**،**
الأجـزاء (ج1،ج2)، القـاهرة: المطبعـة السـلفية ومطبعـة مصطفى البابي الحلبي، ط1، 1936م.

---

[1] كتاب قيم ومرجع مهم للدارسين والباحثين والمتخصصين في تاريخ حضرموت الكُبرى، يُعد القاضي والمؤرخ/ عبد الخالق بن عبد الله بن صالح البطاطي (1324ـ 1410هـ) الموافق (1906م - 1989م) من جهابذة عصره، حيث برع في عدة مجالات منها القضائية والعسكرية والإدارية بالإضافة إلى التخصص في كتابة التاريخ، والمؤلف عبد الخالق بن عبد الله بن صالح البطاطي رجل من رجال الدولة القعيطية، تولى نيابة السلطان على مدينة الشحر، وكان مخلصاً وفياً لبلاده، وقد شارك بفعالية في عملية التنوير والبناء، وهو في هذا الكتاب يؤرخ لبلد حضرموت ككل وللوجود اليافعي المتأصل فيها من غابر الأزمان، ويرد على بعض المتنطعين على التاريخ دون علم، وبالمناسبة فإن كتابه هذا جاء رداً على كتاب للمؤلف والمؤرخ محمد عبدالقادر بامطرف (الاقطاعيون كانوا هنا)، والذي كتبه بامطرف في ظروف حرجة، وقد إلتمس البطاطي له العذر لكن لم يعفه من الرد.

[2] الأستاذ/ صلاح عبد القادر البكري اليافعي، مؤرخ وسياسي وأديب وإعلامي لامع، من مواليد إندونيسيا عام 1912م وتلقى تعليمه الإبتدائي بمدرسة الإرشاد العربية بجاكارتا، ثم سافر إلى مصر عام 1930م ودرس مرحلتي الكفاءة والثانوية ثم التحق بجامعة القاهرة، وتخرج من كلية الآداب قسم التاريخ عام 1938م، من ثم التحق بمعهد التربية العالي وحصل على دبلوم التربية وعلم النفس عام 1940م وعين مدرساً بمدرسة القباري بالإسكندرية ثم نُقِل إلى مدرسة محمد علي بالقاهرة، وفى عام 1950م ترك التدريس وسافر إلى هولندا واشتغل مذيعاً بالقسم العربي بإذاعة هولندا، وفى عام 1952م انتدب للتدريس بمدرسة الفلاح الثانوية بمكة المكرمة، وفى عام 1957م اشتغل مديراً لقسم الأحاديث بالإذاعة العربية السعودية بجدة ثم مديراً لإذاعة نداء الإسلام، ثم مراقباً دينياً لهذه الإذاعة، له الكثير من المؤلفات منها: (في جنوب الجزيرة العربية، اتحاد الجنوب العربي، حضرموت وعدن وإمارات الجنوب العربي، في شرق اليمن- يافع، الجنوب العربي قديماً وحديثاً 400 ق. م. - 1967م، الإتجاهات الجديدة في سياسة التعليم، جغرافيا البلاد العربية، في الشمال الغربي للحجاز، القرآن وبناء الإنسان، .... الخ.)، توفي في جدة بالمملكة العربية السعودية عام 1993م.

- القعيطي، غالب بن عوض بن صالح (سلطان):
تأملات عن تاريخ حضرموت قبل الإسلام وفي فجره[1]، جدة: مكتبة كنوز المعرفة، ط1، 1996م.
- الشاطري، محمد بن أحمد بن عمر:

[1] مؤلف هذا الكتاب هو جلالة السلطان غالب بن عوض بن صالح القعيطي، من مواليد 7 يناير 1948م، لندن المملكة المتحدة، ويُلقب بالسلطان غالب الثاني بن عوض القعيطي، الذي كان ولياً للعهد ثم سلطاناً للدولة القعيطية الحضرمية، وهو آخر سلاطين السلطنة القعيطية الحضرمية، والتي تقع في جنوب الجزيرة العربية والتي كانت وماتزال تُعرف عبر التاريخ ببلاد حضرموت الكُبرى، التي بقي اسمها خالداً حتى الآن، والسلطان غالب بن عوض القعيطي هو الابن الأكبر لسلفه، السلطان عوض بن صالح القعيطي، وهو الآن الرئيس الحالي لأسرة آل القعيطي، وقد تولى عرش سلطنة الدولة القعيطية الحضرمية في 11 أكتوبر 1966م حتى الاطاحة بالنظام الملكي الدستوري من قبل الشيوعيين في 17 سبتمبر 1967م، وبالمناسبة فإن الشيوعيين ولفيف شذاذ آفاق الجبهة القومية ومن لف لفهم من المراهقين السياسيين الذين أضاعوا حضرموت ومن ثم الجنوب تحت مسميات وهمية مزعومة ليتجرع أبناء حضرموت والجنوب أصناف من العذاب على أيدي هؤلاء الرعاع الجهلة؛ كالحزب الاشتراكي اليمني، وجماعة حوشي، وأشباههما، وكل هؤلاء كانوا ومازالوا مصدراً وسبباً لكل النكبات إبتداءاً بغرس وهم المسميات المزعومة وكل تبعاتها منذ عام 1963م، والتي مهدت تمهيدا مؤلماً لكل التبعات التي يتجرعها الناس حالياً. وعوداً على بدء، فإن السلطان غالب بن عوض القعيطي قد حضي بتعليم راقٍ، حيث حصل على درجات علمية عالية من أرقى الجامعات البريطانية، إلى جانب حصوله على العديد من الشهادات والأوسمة التقديرية لتفوقه في أكثر من مجال، وقد تميز السلطان غالب القعيطي بذكاء حاد وخُلق راقٍ بشهادة من عاصروه أو عايشوه، وهو مثقف ضليع وكاتب مبدع، حيث يجيد الإنجليزية والفرنسية والأوردو إلى جانب لغته الأم العربية، وقد تزوج السلطان غالب القعيطي من سلطانة راشد أحمد في 7 يونيو 1975م، وقد أنجب منها ابناً واحداً، اسمه "صالح" مواليد 1977م وابنتين فاطمة مواليد 1979م، ومزنة مواليد 1980م، للسلطان غالب بن عوض بن صالح القعيطي العديد من المؤلفات باللغتين العربية والإنجليزية بالإضافة إلى عدد من البحوث والدراسات عن الإسلام والتاريخ العربي والمدن المقدسة والحج والعالم الإسلامي، منها ما هو منشور والآخر في طريقه للنشر.

أدوار التاريخ الحضرمي[1]**،**
الأجـزاء (ج1، ج2)، جـدة: مكتبـة عـالم المعرفـة، ط1، 1983م.

- الحداد، علوي بن طاهر بن عبد الله بن طه:

الشامل في تاريخ حضرموت ومخاليفها[2]**،**
تحقيق: الدكتور محمـد أبـوبكر باذيـب، عمَّـان: دار الفـتح للدراسات والنشر، ط1، 2017م.

- العطاس، أحمد بن حسن بن عبد الله:

---

[1] كتاب توثيقي رائع غني بالمعلومات القيمة جدير بالقراءة، وبالمناسبة هناك كتاب آخر يشابهه إلى حدٍ ما في المحتوى العام، وهذا الكتاب هو تاريخ حضرموت في جزأين للمؤرخ والأديب والشاعر صالح بن علي الحامد، جدة: مكتبة الإرشاد، ط1، 1968م.

[2] كتاب ثري بالمعلومات والوصف الدقيق عن جغرافية وتاريخ حضرموت الكبرى، وكذا ذكر لعدد كبير من قبائلها ودورها السياسي، ولهذا الكتاب طبعة أخرى قديمة كانت في المطبعة الأحمدية (أحمد برس) في سنغافورا عام 1940م، ويُعتبر مؤلف هذا الكتاب من الثقات العارفين بتاريخ وجغرافية حضرموت الكبرى وسكانها، وله الكثير من المؤلفات منها: المدخل إلى تاريخ الإسلام في الشرق الأقصى، تاريخ دخول الإسلام بجاوا وسومترا والفلبين، الأطراف من أخبار الأشراف، جني الشماريخ في جواب أسئلة في التاريخ، الرحلة الدوعنية، الرحلة التريمية، .... الخ. وقد ذكر محقق الكتاب الدكتور محمد أبوبكر باذيب كُتب لمؤلفين تندرج ضمن الكُتب التي دوَّنت لتاريخ حضرموت منها: كتاب أضواء على حركة طباعة التراث الحضرمي تأليف د. محمد أبوبكر باذيب، وكتاب المؤرخون وكتابة التاريخ الحضرمي تأليف الباحث المتخصص السير سارجنت مبعوث إنجليزي من وزارة المستعمرات البريطانية، من منشورات جامعة عدن، وقد نقله للعربية الدكتور سعيد النوبان. وبمناسبة ذكر تدوين التاريخ الحضرمي، هناك كتاب قديم ونادر يدوِّن للتاريخ والشِّعر الحضرمي بعنوان تاريخ الشعراء الحضرميين في خمسة أجزاء من تأليف المؤرخ والأديب والشاعر/ عبد الله بن محمد بن حامد السقاف، طبع في القاهرة بمطبعة حجازي للطباعة والنشر عام 1934م.

السفينة المجموعة في: أنساب بعض القاطنين في حضرموت ومساكنهم[1]**،**

المكلا: دار حضرموت للدراسات والنشر، ط1، 2014م.

- باوزير، سعيد عوض:

صفحات من التاريخ الحضرمي[2]**،**

---

[1] كتاب قيم غزير بالمعلومات، ومن خلال الإطلاع عليه تجد أنه من الكُتب السبَّاقة في تدوين تاريخ حضرموت وأنساب بعض القاطنين بها ومساكنهم. وجدير بالإشارة هنا إلى أن هناك مخطوطات رائعة جديرة بالقراءة والتحليل للباحث والمؤرخ الحضرمي الإستاذ/ عبد القادر بن محمد الصبان والذي اجتهد ودوَّن عدد من المخطوطات عن حضرموت الكُبرى وبعض مدنها وبلداتها، وجُل أعمال هذا المؤرخ محفوظة لدى ورثته كإرث تاريخي متوارث بحسب ما أشار إلى ذلك المؤرخ الجليل الدكتور صالح علي باصرة، وهناك جزء من هذه المخطوطات التي ذكرها باصرة عرفت طريقها إلى النور أو النشر، إلا أن هذا النشر يُعتبر محدود وبحاجة إلى تطوير ونشر أوسع، ويُعد المؤرخ الصبان من المؤرخين غزيري الإنتاج حيث أن له عدد كبير من المؤلفات أو المخطوطات منها: بلدان وقبائل، البلديات في سيئون، تعريفات تاريخية عن وادي حضرموت، جهاد شعب، الجمعيات والنوادي بحضرموت، حركات في المنطقة، لمحة عن حياة البادية في حضرموت، المخفر الجمركي بالحزم للسلطنتين القعيطية والكثيرية، مدينة سيئون في سطور، مدينة شبام في سطور، مدينة القرن في سطور، مدينة القطن في سطور، المساجد بسيئون، بحث عن الكسر، بحث عن المهرة، الإباضية بحضرموت، أخبار وأحاديث، أول مظاهرة في سيئون، أهمية الآثار في ايضاح معالم التاريخ،.... الخ. وعلى وقع ذكر كُتب المؤرخ عبد القادر محمد الصبان، هناك كتاب قيِّم بعنوان تاريخ حضرموت المسمى بالعدة المفيدة الجامعة لتواريخ قديمة وحديثة للمؤلف سالم بن محمد بن سالم بن حميد الكندي، وهذا الكتاب من تحقيق عبد الله محمد الحبشي، صادر من صنعاء: مكتبة الإرشاد، ط1، 1991م.

[2] المؤلف هو المؤرخ والأديب والتربوي الأستاذ سعيد عوض باوزير من مواليد يوم الخميس 14 - 6 - 1333هـ الموافق 28 - 4 - 1915م، بغيل باوزير في حضرموت، تعلم القرآن ومبادئ الحساب والخط العربي، ثم إلتحق برباط بن سلم بالغيل ودرس على يد كبار أساتذة علوم الشريعة واللغة العربية والتاريخ. تقلد وظيفة القضاء بالغيل، ثم إلتحق بالتربية والتعليم وعمل في أكثر من مجال من مجالاتها ومنها إدارة مدرسة الفلاح بعدن وإدارة مدرسة الهدى بالقطن في حضرموت، وقد عمل في التدريس بمدرسة الجالية الجنوبية بأسمرة في إريتريا، وعمل أيضاً مدرساً بالمعهد الديني بالغيل ثم مفتشاً لمادة اللغة العربية والدين والتاريخ ثم مديراً لمكتب المعارف، كما عمل كمستشار لجلالة السلطان علي

بن صلاح القعيطي سلطان الدولة القعيطية الحضرمية. وقد وضع خلال فترة إقامته بغيل باوزير مصنفات تاريخية عدة هي: معالم تاريخ الجزيرة العربية (وقد صدرت طبعته الأولى عام 1954م، وطبعته الثانية عام 1966م، وهو كتاب شامل في تاريخ الجزيرة العربية السياسي ويتناول تاريخ عرب الجزيرة قبل وبعد الاسلام وحتى العصر الحديث، والكتاب موجز يعطي القارئ فكرة عامة وسريعة عن التاريخ العربي القديم والحديث، ويُعد هذا الكتاب القيم مرجع مهم من وجهة نظر كثير من الباحثين)، صفحات من التاريخ الحضرمي (الذي صدر في سنة 1959م، ولهذا الكتاب إصدارات أخرى منها الإصدار الثالث عام 2012م، وهذا الكتاب الرائع يتناول فترات من التاريخ الحضرمي عن طريق دراسة وتحليل شخصيات حضرمية، حيث يتناول تاريخ حضرموت من خلال الترجمة لسيرة 21 شخصية حضرمية، ويبدأ الكتاب بشخصية الصحابي الجليل سليل ملوك كندة وائل بن حِجر الكندي الحضرمي الذي بشر الرسول الكريم محمد عليه أفضل الصلاة والسلام بإسلامه قائلاً: "يأيتكم بقية أبناء الملوك"، وينتهي بشخصية جلالة السلطان صالح بن غالب القعيطي الحضرمي ذو الأصول اليافعية العريقة، الذي يُعتبر مؤسس الإدارة الحديثة في السلطنة القعيطية الحضرمية، وللكتاب مقدمة تاريخية ممتعة جداً)، الفكر والثقافة في التاريخ الحضرمي (وقد صدر سنة 1960م، عن دار الطباعة الحديثة القاهرة، وفيه يتناول المؤلف باوزير الفكر والثقافة والفن في التاريخ الحضرمي منذ عصر ما قبل الإسلام إلى العصر الحديث، وقد ترجم فيه باوزير لما يقرب من مائة وعشرين شخصية مشهورة قديماً وحديثاً وما كان لها من أثر في الفكر والثقافة في المنطقة، كما تناول في كتابه هذا موضوع التربية والفنون المحلية بعرض مسهب وشيق، وهذا الكتاب حافل بفوائد جمة.)، هذا إضافة الى العديد من الدراسات التربوية والعامة والمقالات الصحفية المفيدة التي تفرغ لها بعد رحيله عن الدنيا ابنه الأصغر الأديب والشاعر نجيب سعيد عوض باوزيرليقوم بتنسيقها واخراجها إلى النور بالتنسيق مع جمعية المؤرخ تحت عنوان المؤلفات الكاملة، وقد أثمرت تلك الجهود إلى اصدار الكتب التالية: الثقافة وسيلتنا إلى الكفاح (وهو عبارة عن مقالات اجتماعية، وتربوية، وأدبية، وبالمناسبة فإن هذا الكتاب هو الأول في سلسلة المؤلفات الكاملة للمؤرخ والأديب الأستاذ سعيد عوض باوزير التي تقوم جمعية المؤرخ سعيد عوض باوزير الثقافية باصدارها، وهذا الكتاب خاص بالمقالات الأجتماعية، والتربوية، والثقافية التي كتبها ونشرها في صحيفة الطليعة بالمكلا في الستينيات من القرن المنصرم.)، معارك الأحرار (صدر عن دار جامعة عدن للطباعة والنشر عام 2002 م، ويضم بين دفتيه عدداً من المقالات السياسية التي كتبها المؤرخ باوزير في صحيفة الطليعة التي كان أخوه الأستاذ أحمد عوض باوزير صاحب امتيازها ورئيس تحريرها، نشرت لأول مرة في الفترة من مارس 1960م وحتى 20 مايو1965م.). وقد دُرِّست بعض مؤلفات باوزير في المدارس الحضرمية، ومدارس اتحاد الجنوب العربي سابقاً، ومنحه اتحاد المؤرخين العرب وسام وشهادة المؤرخ العربي في يناير 1998م، تقديراً لاسهاماته في خدمة التاريخ العربي. توفي في منزله

عدن: دار الوفاق للدراسات والنشر، ط3، 2012م.

- بامطرف، محمد عبد القادر:

المختصر في تاريخ حضرموت العام[1]،

بالصالحية بغيل باوزير بحضرموت في يوم الأربعاء 24 - 11 - 1398هـ الموافق 25 - 10 - 1978م.

[1] مؤلف هذا الكتاب هو الأديب والمؤرخ محمد عبد القادر بامطرف الكندي، من مواليد مدينة الشحر حضرموت يوم الجمعة 12 - 8 - 1323هـ الموافق 25 - 6 - 1915م، درس الابتدائية بمدرسة مكارم الاخلاق بالشحر والثانوية بعدن، تلقى دراسته الجامعية بجامعة كامبردج بلندن والخرطوم بالسودان التي حصل منها على دورة تدريبية في الإدارة العامة، عمل في الترجمة والاستشارة وسكارترية الدولة القعيطية، ويُعتبر محمد عبد القادر بامطرف من أبرز المؤرخين في حضرموت حيث حصل على وسام المؤرخ العربي من اتحاد المؤرخين العرب عام 1977م، للمؤرخ بامطرف خبرات عمل كثير منها: أنه في عام 1937م عمل في شركة البس بالحديدة وبالتحديد بين عام 1937م وعام 1938م، عمل مترجماً مع سيف الإسلام الحسين أثناء زيارته إلى بريطانيا، كما عمل موظفاً في إدارة الاستشارة البريطانية منذ عام 1939م إلى عام 1949م، وقد قام بفهرسة المكتبة السلطانية للدولة القعيطية الحضرمية عند تأسيسها قبل الاستقلال عن بريطانيا العظمى، كما تحول عمله إلى الحكومة القعيطية من عام 1950م حتى 1/ 6/ 1963م، له العديد من المؤلفات هي: الشهداء السبعة وهذا الكتاب عبارة عن عمل تاريخي ملحمي يُخلد مدينة الشحر العريقة ومقاومتها الباسلة للمحتل الأجنبي، في سبيل الحكم، المعلم عبد الحق **(المعلم عبد الحق هو الشاعر سعيد بن عبيد بن مبارك بن سعيد والملقب بالمعلم عبد الحق، وتُشير كثير من المصادر والمراجع إلى أن نسبه ينتهي إلى قبيلة يافع الحميرية، والمعلم عبد الحق هو صاحب ديوان الوقائع فيما جرى بين بني تميم ويافع أو كما يحب أن يُسميه البعض بديوان الوقائع فيما جرى بين آل كثير ويافع نظراً لتدوينه للكثير من الوقائع التي حدثت بين آل كثير ويافع، وهذا الديون عبارة عن مخطوطة قيمة، حيث تُشير بعض المصادر إلى أن النسخة الأصلية لهذه المخطوطة موجودة في جامعة ليدن بهولندا، وهذه المخطوطة الرائعة تدون لكثير من الأحداث التي حدثت في فترة ما من تاريخ حضرموت التي تم تدوينها في نظم شِعري مُسهب باللهجة العامية، وهذا التدوين بالشِّعر للتاريخ والأحداث يجعلنا أمام ملحمة من ملاحم تاريخ حضرموت الكبرى العريق، ولهذا يمكننا أن نطلق على الشاعر الخالد المعلم عبد الحق بهوميروس حضرموت.)**، الجامع كتاب في أربعة أجزاء يرصد أعلام المهاجرين المنتسبين إلى حضرموت واليمن وقبائلهم، الميزان، الإقطاعيون كانوا هنا، الرفيق النافع في منظومتي الملاح باطايع، المختصر في تاريخ حضرموت العام، تاريخ ما اهمله التاريخ، لمحات من تاريخ سقطرى، لمحات من تاريخ اليمن العام، ملاحظات على الهمداني(وهذا الكتاب أو الكُتيب هو

المكلا: دار حضرموت للدراسات والنشر، ط1، 2001م.

- اليافعي، محسن بن محسن ديان:

وقائع من تاريخ يافع (رواية – دراسة – تحليل)[1]**،**

دمشق: مطبعة الكاتب العربي للطباعة والنشـر والتوزيـع، ط1، 1999م.

عبارة عن ملاحظات وإستدراكات على ما ذكره المؤرخ الهمداني عن جغرافية حضرموت في مخطوطاته المعروفة بصفة جزيرة العرب والجزأين الأول والثاني من مخطوطة الإكليل وجميعها محققة من قبل الأكوع والمنشورة في كُتب بنفس العناوين، وقد استخدم بامطرف في كتابه هذا المنهج العلمي الحديث لدراسة التاريخ والقراءة العلمية الدقيقة للمعلومة التاريخية مستعيناً بجملة من الحقائق والمعلومات التاريخية والمناطق الجغرافية الموجودة واقعاً في بلاد حضرموت والتي جاء ذكر بعض منها في كُتب صفة جزيرة العرب والجزأين الأول والثاني من مخطوطة الإكليل للهمداني، كما عمد مفنداً جملة من الحقائق والمعلومات ما بين الموافقة والمخالفة على ما جاء في كُتب الهمداني سالفة الذكر، وقد عمل على إثبات بعض المعلومات الجديدة التي لم ترد في كُتب الهمداني المذكور سلفاً.)، نظام الطبقات بحضرموت، الهجرة الحضرمية، معجم الأمثال والاصطلاحات العامية المتداولة في حضرموت، وله العديد من الدراسات الادبية والتاريخية من بينها دراسة عن شِعر الغزل عند المحضار ودراسة شِعر الأستاذ حسين محمد البار. كما كتب مقدمات عدد من الكُتب الأدبية والتاريخية من بينها: شهداء القصر للأستاذ أحمد عوض باوزير، ودموع العشاق وابتسامات العشاق ديوانا الشاعر حسين أبوبكر المحضار، والحذاء مجموعة القاص عبد الله سالم باوزير، وخواطر في أنغام للشاعر صالح عبد الرحمن المفلحي. كما كتب المسرحية والقصة القصيرة، ومن مسرحياته التي أُخرجت ومُثِّلت أكثرها: الميكرفون، الشيخ الكبير، زهرة مزقتها العواصف، سور الشحر. ومن قصصه القصيرة: سر الاسم، هدية العيد، ما هو السؤال، السمكة والسنارة وقد نُشرت جميعها في صحيفة الشرارة. قام بمراجعة وتدقيق ترجمة كتاب (نثر وشعر من حضرموت) للمستشرق البريطاني سارجنت الذي ترجمه الأديب الشاعر الأستاذ سعيد محمد دحي. شارك في العديد من الندوات، وله اسهامات صحفية في صحف الطليعة والرائد والرأي العام التي كانت تصدر قبل الاستقلال عن بريطانيا العظمى، وفي بعض الصحف التي كانت تصدر في عدن في فترة الأربعينيات. توفي في المكلا بتاريخ الأول من يوليو عام 1988م.

[1] وللمؤلف محسن بن محسن ديان اليافعي كُتب أُخرى منها: يافع بين الأصالة والمعاصرة، حُفات الجبال الذين أطفأوا شمس الأمبراطورية.

- اليافعي، عبدالله بن أحمد بن محسن الناخبي:

حضرموت: فصول في الدول والأعلام والقبائل والأنساب أو شذور من مناجم الأحقاف[1]،

[1] مؤلف هذا السِّفر هو الأديب والشاعر والمؤرخ والتربوي القدير الأستاذ/ عبد الله بن أحمد بن محسن الناخبي اليافعي، ويرجع نسبه إلى قبيلة يافع الحميرية العربية القحطانية العريقة، حيث أنه ينحدر من يافع بن قاصد أو يافع السفلى، واالمؤرخ الناخبي يعود نسبه القريب إلى مكتب الناخبي إحدى مكاتب يافع العشرة، وبه وادي يسمى ذي ناخب ويقع هذا الوادي بأعلى مرتفعات بلاد يافع السفلى، والذي تشرف عليه بلدة حُمحُمَة مسقط رأسه. ولِد المؤرخ عبد الله الناخبي في قرية حُمحُمَة بأرض يافع عام 1317هـ الموافق 1899م، ونشأ في بلدته حتى ناهز البلوغ، وعندما أصبح فتى أخذه والده معه إلى بلدة تَبّالة بساحل حضرموت، الواقعة في جهة الشمال الشرقي من الشّحر، حيث كان ـ أي والده ـ مجّنداً في الجيش القَعيطي النظامي، وكان قدوم المؤرخ الناخبي إليها حدود سنة 1329هـ، في بداية عهد السلطان غالب الأول، أو السلطان غالب بن عوض القعيطي، ومكثَ بتبالة ما بين سبع أو تسع سنوات، ومن ثُم غادر بعدها إلى المكلا وبدأ حياته العملية هناك. والجدير بالذكر أن بداية التغيير في حياة الناخبي، وميله إلى طلب العلم، وتمرسه في الأدب كان بتبالة، إذ كان والده قد دفع به إلى الشيخ سالم بن مبارك الكلالي الحميري تلميذ الشيخ العارف عمر بادُبّاه، وكان الشيخ سالم هذا من أعيان علماء الدين والأدب بالساحل الحضرمي، وتخرج من تحت يديه عدد من الأعلام، فكان الناخبي يلازم دروس شيخه ولا يفارقها حتى تخرجه. استقرّ الشيخ المفكر والأديب عبدالله الناخبي في المكلا منذ عام 1340هـ تقريباً وكان يقوم بنشر العلم والتدريس في مساجد وزوايا المكلا، وانتفع به الكثيرون، ولم يزل على ذلك حتى ترقّى بعد مدة إلى مراقب في وزارة المعارف، وكان له مع التعليم شأن كبير، وقد قلده السلطان صالح بن غالب القعيطي وساماً رفيعاً، ومنحه لقب شاعر الدولة، كما منحته بريطانيا العظمى، إبّان تواجدها في الجنوب العربي، وسام الاستحقاق لجهوده المبذولة في خدمة التعليم. وكل هذا التقدير للشيخ عبدالله الناخبي من الجهات الرسمية والشعبية أناذاك لم يأتِ من فراغ، حيث أنه عمل على تطوير نظام التعليم في حضرموت، فبعد أن كانت المدارس محصورة في المكلا والغيل والشحر، سعى إلى تأسيس نظام التعليم الموحد وطور النظام والبرامج التعليمية وفتح عدداً من المدارس في المدن والقرى على مستوى حضرموت ككل، وبدلاً من أن كان التعليم محصوراً على البنين فقط، فقد عمل على فتح عدد من المدارس للبنات في عدد من مدن حضرموت حينها، وتشير كثير من الوثائق إلى أنه أول من أسس مدرسة للبنات في مدينة المكلا قبل أن يتم تأسيس النظام التعليمي الموحد في ذلك الوقت. للمؤرخ عبدالله الناخبي عدد من المؤلفات منها: رحلة إلى يافع أو يافع في أدوار التاريخ، حضرموت: فصول في التاريخ والتراجم والقبائل والأنساب أو شذور من مناجم الأحقاف، الكوكب

جـدة: دار الأنـدلس الخضـراء للنشـر والتوزيـع، ط2، 1999م.

- المقحفي، إبراهيم أحمد (مؤرخ):

معجم البلدان والقبائل اليمنية[1]**،**

الأجزاء (ج1، ج2)، صنعاء: دار الكلمة للطباعـة والنشـر والتوزيع، ط1، 2002م.

- لقمان، حمزة علي إبراهيم (كاتب ومؤرخ):

تاريخ القبائل اليمنية (قبائل جنوب اليمن وحضرموت)[2]**،**

اللامع فيما أُهْمِل من تاريخ يافع، ديوان شاعر الدولة، بالإضافة إلى بعض المقالات والمناظرات والمحاضرات والدراسات في الأدب والتاريخ وأمور الدين الإسلامي. وقد هاجر إلى المملكة العربية السعودية وأقام بجدة منذ عام 1392هـ، باذلاً نفسه للتعليم والإفادة، وقصده الطلاب من كل حدب وصوب لينهلوا من معين علومه ومعارفه، فقد كان متفرداً بإسنادٍ عال، وله خبرة ومفاهيم اكتسبها من خبرته الطويلة في التعليم، ومن مسيرة حياته الحافلة بالأحداث. توفي في مدينة جدة يوم الأحد 25 – 5 – 1428هـ الموافق 10– 6 – 2007م.

[1] تمت طباعة ونشر وتوزيع هذا الكتاب بالإشتراك مع المؤسسة الجامعية للدراسات والطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان، ومؤلف هذا الكتاب إبراهيم أحمد المقحفي صحفي ومؤرخ يمني، ومؤلفاته هي: موسوعة الألقاب اليمنية، حوار مع أربعة شعراء من اليمن، المعجم الجغرافي لليمن، ومعجم البلدان والقبائل اليمنية، وقد حقق المقحفي عدة كُتب منها: إدام القوت في ذكر بلدان حضرموت للمؤرخ عبدالرحمن بن عبيد الله السقاف.

[2] الطبعة الأولى لهذا الكتاب الرائع تمت عبر دار الكلمة للطباعة والنشر والتوزيع صنعاء اليمن عام 1985م. ومؤلف هذا الكتاب هو الكاتب والمؤرخ حمزة علي إبراهيم لقمان من مواليد عدن عام 1917م، وهو الابن السابع للمرحوم علي ابراهيم لقمان، تلقى دراسته في مدينة عدن، وعمل كمدرس في عدداً مدراسها، منها مدرسة بازرعه في كريتر عاش حمزة علي لقمان بعد خروجه من عدن عام 1967م في مدينة صنعاء بالعربية اليمنية، وعمل كمترجم معتمد لدى العديد من السفارات والشركات الاجنبية، وكان لديه مكتب ترجمة مشهور في شارع جمال مدينة صنعاء اليمنية، كما أنه استطاع العودة إلى مسقط رأسه مدينة عدن الجنوبية بعد عام 1990م، أي بعد غياب طويل عنها ناهز 22 عام وثلاثة

صنعاء: مكتبة الجيل الجديد للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2009م.

- عكاشة، محمد عبد الكريم (أستاذ دكتور):

قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الإستعماري في حضرموت (1839 – 1918م)[1]،

اشهر تقريباً، وكان هذا الغياب الإضطراري للمؤرخ القدير حمزة علي لقمان بفعل القمع والغباء الذي خيَّم على الجنوب العربي إبان فترة حكم الحزب الأشتراكي اليمني الشمولي القمعي الإستبدادي. للمؤرخ حمزة علي لقمان عدداً من المؤلفات منها: خواطر من صميم المجتمع، أساطير من تاريخ اليمن، تاريخ القبائل اليمنية، تاريخ القبائل اليمنية (قبائل جنوب اليمن وحضرموت)، تاريخ عدن وجنوب الجزيرة العربية، تاريخ الجزر اليمنية، معارك حاسمة من تاريخ اليمن، قصص من تاريخ اليمن، وللمؤلف كتابات مسرحية منها: شمسان يتحدث والتي سجلت لإذاعة عدن في الستينات من القرن الماضي، كما أنه قد القى العديد من المحاضرات عن تاريخ اليمن في العديد من الجامعات اليمنية والأجنبية، توفي في مدينة صنعاء في شهر يوليو 1995م.

[1] الأستاذ الدكتور محمد عبد الكريم عكاشة فلسطيني الأصل يمني الجنسية، أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة عدن، وقد عاش ردحاً من الزمن في مدينة المكلا بحضرموت، وكتابه المذكور أعلاه هو في الأصل أطروحة دكتوراه، نُشرت في هيئة كتاب رائع، جدير بالإهتمام والدراسة والتحليل، وهذا الكتاب يحتوي على معلومات علمية قيمة، دون إغفال أنه متضمناً وجهة نظر مؤلفه وخلفيته الفكرية والثقافية، وهذا الأمر منطقي فهو من صفات أو سمات كل الأعمال الفكرية الصادرة من أي جهة كانت، فكل الأعمال والأفكار تحمل بطريقة ما وجهة نظر وقناعات أصحابها، وهذه الأفكار تنطلق من قناعات دائمة أو مؤقتة تخضع للظروف المحيطة بأصحابها. فكتاب الدكتور محمد عبدالكريم عكاشة المشار إليه أعلاه لا يخرج عن نطاق ما ذكرناه، فبالرغم من أنه كتاب علمي محكَّم ومرجع مهم يؤرخ لحقبة تاريخية من تاريخ حضرموت العريق، إلا أنه كسائر الأعمال البشرية لا يخرج عن نطاق أنه ينطلق من قناعة ووجهة نظر أصحابها (المؤلف) التي أملتها عليه قناعاته الراسخة أو المؤقتة أو حتى ظروفه التي كان يعيشها في تلك الفترة والتي اقدم في ظلها على هذا الجهد. ولهذا فإننا نقدر هذا الجهد العظيم للدكتور عكاشة، ومن واقع قراءتنا لهذا الكتاب الرائع فإننا نتفق ونختلف مع الدكتور عكاشة في نفس الوقت، نتفق معه في بعض ما ورد في هذا الكتاب ونختلف في جُلُّه، وهذه وجهة نظرنا القائمة على وقائع التاريخ وحقائق العلم، ووفق ذلك فإنه لنا على معظم ما ورد في كتابه ملاحظات لا يتسع المجال لذكرها، ومهما كانت هذه الملاحظات أو المداخلات وما تحمله من تبريرات واقعية وعلمية رصينة، إلا

عمَّان: دار ابن رشد، ط1، 1985م.

- باسمير، حسن علي عبد الله:

السلطنة القعيطية في حضرموت؛ بناء السلطنة، وتنظيمها، وسقوطها (1918 – 1967م)[1]**،**

عدن: دار الوفاق للدراسات والنشر، ط1، 2012م.

- اليافعي، محمود علي محسن السالمي الكلدي (دكتور):

أنها لا يمكن بأي حالٍ من الأحوال أن تنتقص من القيمة العلمية والتاريخة لهذا السِّفر الخالد. وبالمناسبة فإن للدكتور عكاشة عدد من المؤلفات والدراسات منها: كتاب يهود اليمن والهجرة إلى فلسطين: 1881- 1950م. دراسة علمية عن التطور السياسي لحضرموت خلال الفترة من عام 1918م وحتى عام 1967م، وهذه الدراسة قدمت إلى ندوة المقاومة الشعبية في حضرموت في كلية التربية بمدينة المكلا فبراير 1989م، وقد نُشرت في كتاب ضمن مجموعة أبحاث ودراسات الندوة الصادر عن دار جامعة عدن عام 1997م.

[1] موضوع الكتاب المذكور أعلاه يبداء من حيث إنتهاء كتاب الدكتور محمد عبد الكريم عكاشة سابق الذكر، وهذا الكتاب هو في الأصل رسالة ماجستير نالها الباحث حسن علي عبد الله باسمير من قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، المكلا، 2005م. وبالمناسبة هناك دراستان علميتان عن الدولة الكثيرية التي تزامنت مع الدولة القعيطية، وهاتان الدراستان جديرتان بالإطلاع والدراسة والتحليل هما: الأولى أطروحة دكتوراه غير منشورة بعنوان الدولة الكثيرية الأولى في حضرموت (814 – 1145هـ = 1411 – 1732م)، مقدمة من الباحث فيصل حسين علي الكثيري، قسم التاريخ والحضارة، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، د.ت. والثانية رسالة ماجستير بعنوان الدولة الكثيرية الثانية في حضرموت؛ نشأتها صراعاتها التدخلات الأجنبية (1845 – 1919م)، مقدمة من الباحث ثابت صالح اليزيدي اليافعي، قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة عدن، عدن، 1997م. وهناك كتاب مفيد عن تاريخ الدولة الكثيرية بعنوان حضرموت: تاريخ الدولة الكثيرية، تأليف محمد بن هاشم، ولهذا الكتاب عدة طبعات منها طبعة عام 1948م على نفقة السلطنة الكثيرية، وطبعة حديثة تمت عبر دار تريم للدراسات والنشر، عام 2002م.

اتحاد الجنوب العربي؛ خلفيات وأبعاد محاولة توحيد المحميات البريطانية في جنوب اليمن وأسباب فشلها (1945 – 1967م)[1]،

[1] هذا الكتاب يحمل دراسة علمية فريدة في موضوعها إذ تناول التاريخ والتأصيل لحقبة من حقب التاريخ الوطني الحديث والمعاصر للجنوب العربي، حيث تناول المراحل المختلفة والمخاضات التي رافقت إنشاء اتحاد الجنوب العربي منذ المحاولات الأولى لتأسيسه عام 1945م، وحتى انهياره في سنة 1967م، وما صاحب ذلك من جهود مختلفة من جميع الأطراف المعنية. إنها تجربة وطنية لم تلق العناية من الباحثين والدارسين من قبل، وقد بذل المؤلف جهداً كبيراً في التأصيل للموضوع والإحاطة به من زواياه المختلفة، وهذه الدراسة القيمة التي إحتواها هذا الكتاب الرائع هي في الأصل أطروحة علمية محكَّمة تقدم بها الباحث محمود علي محسن السالمي حينها لنيل درجة الدكتوراه من قسم التاريخ في كلية الآداب، جامعة صنعاء، في عام 2006م. والدكتور المؤرخ محمود علي محسن السالمي الكلدي اليافعي من مواليد 9 - 5 - 1959م بلاد يافع الجنوب العربي، وهو أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة عدن، ومدير مركز عدن للدراسات والبحوث التاريخية والنشر، للدكتور محمود السالمي عدداً من المؤلفات والبحوث منها: محاولة توحيد اليمن بعد خروج العثمانيين الأول (1045- 1097هـ / 1645 - 1685م)، وهذا الكتاب هو في الأصل رسالة ماجستير أنجزها الباحث السالمي وقد أُجيزت من قسم التاريخ جامعة عدن عام 1998م. يافع في عهد السلطنتين: الجزء الأول – السلطنة العفيفية (سلطنة يافع السفلى)، وقد نُشر عبر دار الوفاق للدراسات والنشر عدن، أما بالنسبة لكتاب يافع في عهد السلطنتين: الجزء الثاني – السلطنة آل هرهرة أو الهرهرية (سلطنة يافع العليا)، لم يُنشر بعد، ونتمنى أن يُنشر قريباً. دراسة عن علاقة الإمام أحمد حميد الدين بالبريطانيين في عدن، المنشورة في مجلة التواصل عام 2010م. دراسة عن الانتفاضات القبلية في جنوب اليمن في خمسينيات القرن العشرين، نُشرت في مجلة اليمن عام 2013م. بالإضافة إلى ذلك للدكتور محمود السالمي عدداً من البحوث والمقالات المنشورة في عدد من الصحف والمجلات الورقية واللإكترونية. وبالمناسبة هناك كُتب لعدة مؤلفين عرجت على التاريخ اليافعي بطريقة أو بأخرى منها: من ينابيع تاريخنا اليمني للمؤلف نصر صالح بن سبعة اليهري. الشائع من أمثال يافع، أعلام الشعر الشعبي في يافع، عادات الزواج في يافع، شاعر يواجه مائة شاعر، غزليات الخالدي، غنائيات يحيى عمر، فنون العمارة الحجرية في يافع، وغيرها من المؤلفات والدراسات والبحوث والكتب المترجمة والمقالات للمؤرخ البروفيسور علي صالح الخلاقي اليافعي. معجم أعلام يافع، بحث علمي عن يافع في مصر، دراسة علمية عن ذرية الشيخ عبد الله بن أسعد اليافعي، وغيرها للبروفيسور سالم عبد الرب السلفي. يافع: صفحات من التاريخ اليمني للمؤلف زين محمد القعيطي. يافع في عهد آل عفيف وآل هرهرة للمؤلف حسن صالح شهاب. الأوضاع

عدن: دار الوفاق للدراسات والنشر، ط1، 2010م.

- باصرة، صالح علي عمر (أستاذ دكتور):

دراسات في تاريخ حضرموت الحديث والمعاصر[1]**،**

الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في حضرموت 1918ـ 1936م للدكتور عبد الله سعيد الجعيدي. إمارة آل بريك في الشحر للباحث خالد حسن سعيد الجوهي. الإمارة الكسادية في حضرموت للباحث سامي ناصر مرجان ناصر. عهد السلطان صالح بن غالب القعيطي للمؤلف محمد سالم باحمدان. السائد في السبل والعوائد ببلاد يافع من تأليف عبد الهادي بن محمد المفلحي. الحضارة اليمنية وناطحات السحاب الحجرية أو العمارة اليافعية: ناطحات السحاب الحجرية للمؤلف عبد الاه سالم صالح الضباعي.

[1] الأستاذ الدكتور صالح علي عمر باصرة أكاديمي نابغة متمكن ومؤرخ ضليع، وسياسي ومسؤول سابق من الجنوب من حضرموت الكبرى، وهو من مواليد مدينة المكلا عام 1952م. ينتمي الدكتور صالح باصرة إلى أسرة عريقة كانت إحدى أذرع الدولة القعيطية في حضرموت. تخرج من جامعة عدن قسم التاريخ والجغرافيا سنة 1976م، كما أنه حصل على درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر من جامعة ليبتزج الألمانية العريقة عام 1982م، وقد نال درجة الدكتوراه في نفس التخصص ومن نفس الجامعة سنة 1986م. عُين رئيساً لجامعة عدن، كما عُين أيضاً رئيساً لجامعة صنعاء، بإضافة إلى ذلك فقد عُين لمرتين وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي الأولى في التشكيلة الحكومية في 11 فبراير 2006م، والثانية في التشكيلة الحكومية في 5 أبريل 2007م. كما أنه عضو في عدد من المنظمات المهنية والخيرية ومؤسساً لبعض منها. وللدكتور صالح باصرة العديد من المؤلفات والابحاث في المجال التاريخي والتعليمي، بإضافة إلى أن له العديد من المشاركات في المؤتمرات والندوات العربية والدولية. يتميز الدكتور صالح باصرة بالحيادية والأكاديمية الصارمة، فهو رجل مشهود له بالموضوعية والدليل على ذلك تقريره المشهور (هلال – باصرة) الذي قدمه لرئاسة الجمهورية حول التجاوزات المشينة وألا أخلاقية التي إقترفها عدد من أقطاب النظام اليمني السابق والحالي في الجنوب، حيث كان الدكتور صالح باصرة موضوعياً إلى حدٍ كبير في ذلك التقرير الذي حُجِب عن الإعلام والجمهور لأن به ما يدك أركان النظام اليمني السابق ويدينه، وبسبب هذا التقرير الجريء والموضوعي الذي حلل أصل القضية الجنوبية وأعطى حلولاً ناجعة لها وليس ترقيعية، فقد حُورِب الدكتور صالح باصرة وأُقصي إلى حد التهميش، وهذا لا يشين عالم ومؤرخ كبير بحجم الدكتور صالح باصرة. وفي هذا المقام فإننا نتخوف على حياة ذلك الرجل العظيم التي أصبحت مهددة بطريقة أو بأخرى من قبل ما تبقى من أقطاب النظام اليمني المهترئ. وفي هذا الصدد؛ أنه في يوم الإثنين 19 نوفمبر 2018م توفي الدكتور/ صالح

عدن: دار جامعة عدن للدراسات والنشر، ط2، 2001م.

- باحاج، عبد الله سعيد (دكتور مؤرخ):
دراسة علمية عن قبائل حضرموت[1]**،**
المكلا، 2015م.
- ليدجر، ديفيد (ضابط وسياسي بريطاني):
الرمال المتحركة (البريطانيون في الجنوب العربي)،
ترجمة: الدكتورة منال سالم حلبوب، صنعاء: دار الكُتب، ط1، 2012م.
- ستارك، فريا (رحَّالة بريطانية):
البوابات الجنوبية لجزيرة العرب؛ رحلة إلى حضرموت عام 1934م،
ترجمة: وفاء الذهبي، تحرير وتعليق: الدكتور أحمد إبيش، أبوظبي: هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، دار الكُتب الوطنية، سلسلة رواد المشرق العربي، ط1، 2013م.
- ثيسجر، ولفريد (مبارك بن لندن):
فوق الرمال العربية[1]**،**

علي عمر باصرة في عمَّان، إثر مرض عُضال ألم به لا يُعلم عن سببه، ودُفِن في عدن بحسب وصيته، نسأل الله له الرحمة والمغفرة.

[1] كما أن للدكتور عبد الله سعيد باحاج دراسات أخرى رائعة منها: ترابط تاريخي بين يافع وحضرموت من قديم الزمان (اليافعيون الحضارمة خمسة قرون من الجهد الدؤوب)، المكلا، 2014م. حضرموت ودورها الريادي في النهضة والتغيير في جنوب الجزيرة العربية من عام 1863م إلى عام 1967م، المكلا، 2011م. حضرموت في المؤلفات العربية والأجنبية: بحث في تطور المعرفة الجغرافية والتاريخية خلال 35 قرناً من 1500ق.م. إلى 2004م، المكلا، 2004م.

ترجمة: نجدة هاجر، تحقيق: إبراهيم عبد الستار، لندن: دار الوراق للنشر والتوزيع، ط2، 2009م.

- وهناك أعداد مهولة من المواقع اللإكترونية، والتي يمكن تسميتها بالفطر اللإكتروني الذي يحمل عدة أوجه للحقيقة، وعلى الرغم من كثرتها وما تحمله من غث وسمين، إلا أنه

---

[1] المؤلف هو الرحَّالة الإنجليزي ولفريد ثيسجر، الملقب بمبارك بن لندن(1910 - 2003م)، وكتابه المذكور أعلاه، كتاب توثيقي قيِّم يتميز بقوة الملاحظة وعمقها ودقتها ليصل إلى استنتاجات هائلة حول الصحراء وطبيعة الحياة بها، واستمراريتها عبر التاريخ. وبالمناسبة فإن هذا الكتاب يذكرنا بعدة كُتب مترجمة منها: كتاب العربية السعيدة Arabia Felix للرحَّالة والموظف في وزارة المستعمرات البريطانية برترام توماس (1893- 1950م)، وهذا الكتاب عبارة عن خلاصة لرحلة موثقة عبر صحراء الربع الخالي (الغالي) في الجزيرة العربية، **والجدير بالإشارة هنا تأكيد المقدم والناشر (الدكتور عبدالناصر البطاطي) على أن الاسم المتعارف عليه للربع الخالي أو البحر السافي يتعارض مع المنطق والواقع، فالصحراء العربية أو الربع الغالي والذي يجب علينا اعتماده من الآن وصاعداً هو غالي بما يحمله من خير وفير في باطنه أو على سطحه، وهو المستقبل الواعد المفعم بالخير الوفير للجزيرة العربية وكل سكانها.** وهناك كتاب ساحر رائع فريد من نوعه وثري بالمعلومات عن تاريخ الجزيرة العربية هو كتاب أعمدة الحكمة السبعة Seven Pillars of Wisdom من تأليف الضابط الإنجليزي توماس إدوارد لورنس أو كما يعرفه الكثير من الناس بلورنس العرب Thomas Edward Lawrence (Lawrence Arabia) (16- 8 - 1888م – 19 - 5 - 1935م)، وهو ضابط بريطاني اشتهر بدوره في مساعدة القوات العربية خلال الثورة العربية عام 1916م ضد الاحتلال العثماني (التركي) عن طريق انخراطه في حياة العرب الثوار وعرف وقتها بلورنس العرب، وكتابه عبارة عن سيرة ذاتية للمرحلة الخاصة من حياته التي قضاها مع البدو، والمعارك التي خاضها إلى جانب الملك فيصل بن الحسين، وفلسفته في الحياة بعد هذه التجربة التي حوَّلته إلى إنسان غير عادي، وقد تم تحويل محتوى هذا الكتاب إلى فيلم من بطولة بيتر اوتول، وعمر الشريف، وأنتوني كوين، وحقق نجاحا باهراً، لكن يظل هذا الكتاب الرائع يحمل فلسفة عميقة ما زالت تسحر كل من يقرأه. وإذا كان هناك من نصيحة نسديها للقارئ الكريم، فهي دعوتنا له إلى ضرورة الإطلاع على النسخ الأصلية لهذه الكُتب أو غيرها بلغة مؤلفيها، لأنها تحمل الأفكار والمقاصد دون تحوير، وهذا لا ينتقص من دور وجهد المترجمين والمحققين العرب، ولكن إذا بالإمكان أخذ الأفكار من معينها فهذا أفضل للباحثين والقراء على السواء.

يمكن اعتبارها مصدر مهم من مصادر المعرفة التي تتطور مع الزمن، وإن تقييم محتواها يعود للقارئ الذي يتحتم عليه استخدام عقله المتزن في التفاعل مع هكذا معلومات وفرزها بطريقة أكاديمية صرفة.

ملاحظة:

إن ترتيب قائمة المصادر والمراجع الواردة في الملحق لم يخضع للترتيب الأبجدي المعتاد، وإنما تم وفق نسق خاص اعتمده الناشر، دون أن يحيد عن الأسلوب العلمي الحديث.

والجدير بالذكر أن كل المصادر والمراجع الواردة في هذا الملحق وهوامشه هي جزء ضئيل جداً من كم هائل من المصادر الأولية والمراجع الرصينة التي تم الاعتماد عليها في إعداد وتوثيق كتاب **آل البطاطي "شيوخ يافع وسلاطين حضرموت"**، وهذا الكتاب من تأليف المفكر الدكتور/ عبدالناصر سعيد محمد البطاطي.

بعض من أعمال ومؤلفات المفكر الدكتور/ عبدالناصر سعيد محمد البطاطي

أولاً - الكُتب:

- **أسس ومعايير الجودة البحثية في إعداد البحوث والرسائل والأطروحات العلمية**

إن البحث العلمي وضوابطه ليس ترف بل ضرورة من ضرورات العلم الحديث، وأسلوب رصين لإثراء المعارف الإنسانية؛ لذا فهو الشغل الشاغل للباحثين الجادين، وفي مقدمتهم طلاب الدراسات العليا، وبالمقابل هناك الكثير من الباحثين يعتبرونه العقبة الكأداء أمام رغبتهم في الإبداع، والكابوس المرعب الذي يؤرقهم عند الإقدام على إعداد البحوث والرسائل والأطروحات العلمية، وبسبب كل ما ذُكِر فقد أقدم المفكر الدكتور عبدالناصر سعيد البطاطي على تأليف هذا الكتاب الأكاديمي المحكَّم المتخصص ليكون دليلاً شاملاً للباحثين والدارسين، والذي يعرض فيه المؤلف دراسة شاملة عن كيفية إعداد البحوث العلمية المحكَّمة كرسائل الماجستير، وأطروحات الدكتوراه، وبحوث الترقية، وغيرها، مع شروح تفصيلية مركزة عن المناهج وآلية عملها وتوجيهها للبحوث ومساعدتها للباحث في التقسيمات وخلاف ذلك، ويتطرق إلى الفرضيات وكيفية صياغتها، ومعالجة موضوع التابع والمستقل، وإشكالية الدراسة...الخ، كما يتضمن الكتاب شرح مسهب للشروط والضوابط البحثية والأكاديمية الواجب إتباعها عند إعداد البحوث العلمية المحكَّمة. هذا الكتاب الثري بالمعلومات القيِّمة، والمدعم بالأمثلة والتطبيقات والشروح التوضيحية يُعَد مرجع مهم لا غنى عنه للدارسين والباحثين المتخصصين.

- **مبادئ العلوم السياسية**

Principles of Political Sciences

تُعَد أساسيات العلوم السياسية أمراً يهم الهواة والمتخصصين على حدٍ سواء؛ لما تتضمنه من معلومات تمس الحياة اليومية لكل إنسان. وفي هذا الكتاب الأكاديمي المتخصص يقدم الدكتور

عبدالناصر سعيد البطاطي للقارئ الكريم دراسة شاملة تحيط إلى حدٍ كبير بكل ما يتعلق بالعلوم السياسية، في محاولة من المؤلف لسد فجوة في هذا الجانب، وإشباع شغف القارئ المطلع والمتخصص في هذا المجال، وبالرغم من تخصص هذا الكتاب ومساقاته الأكاديمية إلا أنه يسعى بطريقة سلسة وأسلوب مرن إلى نشر المعرفة بين البشر، والعمل على إيصال المعلومات الضرورية بإيجاز غير مخل وأسلوب شائق يخلو من التعقيد. إن هذا الكتاب القيِّم ثمرة جهد عظيم؛ لذا يُعتبر بحق مرجع مهم لا غنى عنه للقارئ المطلع والباحث والدارس المتخصص.

- **المدخل إلى علم العلاقات الدولية**

يُعَد هذا الكتاب الأكاديمي المتخصص مرجع عام ومدخل أساسي إلى علم العلاقات الدولية، وهو موجه إلى الباحثين والدارسين للعلوم السياسية والعلاقات الدولية والدراسات الدبلوماسية، حيث يتطرق إلى تاريخ ومفهوم علم العلاقات الدولية، وتعريفاتها المختلفة وفقاً لاختلاف المدارس، كما يستعرض أهميتها وأهدافها ونظرياتها ...الخ. الكتاب قيِّم ومفيد حيث يناقش مجموعة متنوعة من القضايا المحورية اللازمة لفهم العلاقات الدولية الحديثة؛ بدءاً من السياسة الخارجية، ومروراً بالقضايا المتعلقة بالسلاح والإرهاب، ووصولاً إلى قضايا البيئة والفقر في العالم. يبحث الدكتور عبدالناصر سعيد البطاطي بعمق في دور القوى العظمى، وتأثير المنظمات الكبرى كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وتأثير الحركات العرقية والدينية في جميع أنحاء العالم، بهدف توضيح كيفية تشكيل هذه العوامل لطريقة تفاعل الدول والحكومات. هذا الكتاب الفريد المواكب لمستجدات العصر لا غنى عنه لكل من يسعى إلى تكوين وجهة نظر جديدة تساعده على فهم الأحداث الجارية في عالم تعصف به الصراعات والاضطرابات السياسية والإقتصادية والإجتماعية ...الخ.

- **أصول ومناهج البحث العلمي في العلوم السياسية والعلاقات الدولية "دراسة شاملة مع التطبيقات"**

كتاب أكاديمي متخصص يبحث بعمق في أصول ومناهج البحث العلمي في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ومساقاتهما

الأكاديمية مع أمثلة ونماذج تطبيقية. في هذا الكتاب يوضح الدكتور عبدالناصر سعيد البطاطي أمور بحثية دقيقة تهم الباحثين في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، حيث يتطرق بصورة أكاديمية موسعة ومتخصصة إلى أصول وضوابط البحث العلمي في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كما أنه يتناول مسائل غاية في الأهمية في هذا المجال كصياغة الفرضيات ومعالجة الإشكاليات وغيرها. يسعى المؤلف من خلال هذا الكتاب الشامل إلى سد فجوة في دراسة أصول البحث العلمي ومناهجه في حقلي العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وكذا إشباع شغف الباحث والمطلع في هذا الجانب، هذا الكتاب ثري بالمعلومات، وهو يُعَد مرجع رصين يحتاجه كل طلاب العلوم السياسية والعلاقات الدولية وفي مقدمتهم طلاب الدراسات العليا والباحثين المتخصصين.

- **الجغرافيا السياسية المعاصرة: دراسة الجغرافيا والعلاقات الدولية**

يُعتبر هذا الكتاب مرجع عام ومدخل أساسي إلى علم الجغرافيا السياسية، وهو موجه إلى الباحثين والدارسين لعلم الجغرافيا السياسية، حيث يتطرق إلى تاريخها، ومفهومها، وتعريفاتها المختلفة وفقاً لاختلاف المدارس والمفكرين، كما يستعرض أهميتها، وأهدافها، ونظرياتها، ومناهجها، وغير ذلك. ويدرس هذا الكتاب القيِّم علاقة علم الجغرافيا السياسية بالعلوم الأخرى ويركز بدراسة مستفيضة على العلاقة الوثيقة بين علم الجغرافيا السياسية وعلم العلاقات الدولية.

- **الجغرافيا السياسية "مع دراسة وتطبيقات جيوبوليتكية"**

الجغرافيا السياسية؛ ما هي؟ وما المناهج المتبعة في دراستها؟ في نقاط بحثية واضحة ومُرتبة يوضح الدكتور عبدالناصر سعيد البطاطي في هذا الكتاب الأكاديمي المحكَّم، كيف تؤثر الجغرافيا على السياسة وتتأثر بها، مبيِّناً طرق تحليل العلاقات السياسية على ضوء الأوضاع على الأرض، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الجغرافيا لا تعني مظاهر السطح فحسب، بل تشتمل على أنماط الحركة والانتقال، وأن ذلك التفاعل المستمر بين متغيرين ضخمين هما السياسة والجغرافيا يرسم منحنيات جديرة بالدراسة؛ فالدولة

ينبغي التعامل معها كوحدة جغرافية سياسية، بغية فهم نشأتها وتطورها، وتحليل الخصائص الحضارية والديموغرافية لسكانها، فضلاً عن الآلية الجيوبوليتيكية التي ترسم الحدود بين الدول، وتبلور شكل الدولة. وكمثالٍ تطبيقي يتناول المؤلف منطقة الشرق الأوسط الكبير كمنطقة تتوسط العالم، مستعرضاً المفاهيم المتعلقة بها، ومراحل نموها، وما يوحدها وما يفرقها، وملامح الصراع نحو شرق أوسطَ جديد.

- **أسس الجيوبولتيكا "مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية الجيوبولتيكي"**

في هذا الكتاب الأكاديمي يعرض الدكتور عبدالناصر سعيد البطاطي أسس علم الجيوبوليتكس النظرية والجذور التاريخية بصورة موسعة ويربطها بالواقع، ويحاول أن يغطي ميداناً واسعاً من المدارس والرؤى الجيوبوليتكية والقضايا العملية، وهو وفق هذا يسعى جاهداً إلى دراسة العقيدة الأمريكية الجيوبوليتكية ليضع القارئ الكريم أمام دليل عملي لصياغة وتفسير القرارات في الميادين العظمى في الحياة السياسية الأمريكية. والكتاب يضم بين دفتيه العديد من الخرائط التوضيحية، وينتهي بملحق قيِّم عمد فيه المؤلف إلى شرح أهم المفاهيم والمصطلحات الجيوبوليتيكية. فعلاً هذا الكتاب القيِّم يُعَد مرجعاً أساسياً في موضوعه من حيث غنى مضمونه وشمولية تغطيته لأهم المدارس والأفكار في علم الجيوبوليتكا منذ نشأته وحتى وقتنا الحاضر، بالإضافة إلى تطبيقات جيوبوليتكية هامة تسعى إلى بلورة موقف ورؤية إستراتيجية تجاه التغيرات الكونية عموماً أو تجاه بعض النزاعات الإقليمية.

- **التاريخ الدبلوماسي والقنصلي**

يُعتبر هذا الكتاب من الكُتب المهمة التي تمثل مصدراً أو مرجعاً للباحثين في مجاله، وهو من الكُتب الأكاديمية المتخصصة القيِّمة التي تبحث بعمق في التاريخ الدبلوماسي والقنصلي من أقدم العصور إلى وقتنا الحاضر، حيث يقدم الدكتور عبدالناصر سعيد البطاطي دراسة تاريخية معمقة للعلاقات والنظريات والمدارس الدبلوماسية والقنصلية، ويتطرق المؤلف إلى مفهوم وتعريفات كلاً من الدبلوماسية والقنصلية، ويستعرض أوجه الشبه والاختلاف

بينهما، ويسعى جاهداً إلى إطلاع القارئ الكريم على مفاعيلهما النظرية والعملية باعتبارهما علم وفن في آن واحد، كما يوضح مناهج دراستهما، ويستعرض مسائل كثيرة ذات علاقة وأهمية كالواجبات والحصانات والإمتيازات وغيرها.

- **الفلسفة السياسية المعاصرة**

ما هي الفلسفة السياسية؟ وما هو موقف الفلسفة السياسية اليوم؟، هذه الأسئلة وغيرها، يقدم لها هذا الكتاب إجابات شافية، حيث يستعرض أهم النظريات المتصلة بالدولة من العصر الإغريقي إلى يومنا هذا، وهذا الكتاب أكاديمي صرف يعتمد الوضوح في عرض وسائل الفهم والفكر النقدي المناسبة لتحليل المسائل الكبرى المتصلة بالفكر السياسي المعاصر. في الكتاب يجد القارئ الكريم إجابات عن أسئلة لا مناص من طرحها، مثل: كيف تشكلت أهم النظريات السياسية في التاريخ المعاصر؟، ما معنى أن تكون الدولة دولة حقوق أو دولة وطنية أو دولة اجتماعية؟، هل تنحصر السياسة في قرارات الدولة وأفعالها؟. يبدأ الدكتور عبدالناصر سعيد البطاطي بوضع قائمة جرد لأهم المواضيع الجدلية المثارة حالياً على الساحة السياسية ثم يعود بها عبر الزمن إلى الماضي بغرض استكشاف جذورها التاريخة ووضع الحلول والإجابات المناسبة لأمور معاصرة ملحة سواء تلك المتعلقة بالحرية أو العدل أو بالنظام الدولي الجديد أو تلك المتعلقة بالأفكار الإشكالية الكبرى، وعندها سيجد القارئ الكريم أنه قد تبدد غموضها بعد أن ألقى التاريخ عليها ضوءه الكاشف الذي لا يرحم، حيث أن الفلسفة السياسية أداة تسمح بالتفكير في الواقع بصورة مختلفة عن الأسلوب الذي تعمل السلطات كافة على فرضه علينا دون إرادتنا. وهذا الكتاب يُعتبر مرجع أكاديمي رصين، حيث يجد فيه القارئ المطلع والباحث المتمرس بغيته في متن الكتاب أو في قائمة المراجع الثرية أو في الملاحق الغنية بالمعلومات التفسيرية التوضيحية، الكتاب يساعد كثيراً على مقاربة الظواهر السياسية بطريقة واضحة وميسرة.

- **الشامل في التنظيم الدولي في إطار الفكر السياسي والعلاقات الدولية**

في هذا الكتاب الأكاديمي المتخصص يقدم الدكتور عبدالناصر سعيد البطاطي دراسة شاملة فقهية وتأصيلية للنظرية العامة للتنظيم الدولي، ويعرض بأسلوب أكاديمي معمق فكرة التنظيم الدولي بدءاً من العصور القديمة، مروراً بالإتفاقيات والأحلاف الأوربية، فإتفاقية استفاليا وعصبة الأمم ومن ثم الأمم المتحدة ومنظماتها ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الإقليمية وأبرز المنظمات الوطنية الفاعلة على الصعيد الدولي.

- **مبادئ التحليل السياسي**

كتاب يقدم دراسة علمية معمقة للتحليل السياسي مستعرضاً مفاهيمه، وأدواته، وشروطه، وركائزه، ومناهجه، وطرقه، ومتطلباته، ومحاذيره،....الخ. هذا كتاب ذو قيِّمة علمية، وهو جدير بالإطلاع، لأنه يستعرض التحليل السياسي بأسلوب علمي رصين.

- **التنمية السياسية Political Development**

التنمية السياسية هي مجموعة من الوسائل التي تستخدمها الدول في تطوير سياستها الداخلية والخارجية، وهناك تعريفات أخرى تختلف باختلاف المدارس، وقد شرع الدكتور عبدالناصر سعيد البطاطي إلى تأليف هذا الكتاب الذي يشرح مفهوم التنمية السياسية، وتعريفاتها المختلفة، وأهدافها، وخصائصها، ونظرياتها كنظرية التحديث والتبعية وغيرها، كل هذا وغيره عن التنمية السياسية يقدمه المؤلف في قالب علمي راقي يحتويه هذا الكتاب الأكاديمي الذي يُعتبر لبنة في مسارات التنمية الشاملة.

- **دور روسيا الاتحادية على الساحة الدولية**

كتاب يقدم قراءة تحليلية للدور الروسي على الساحة الدولية، ومآلات ذلك على النظام الدولي مستقبلاً، حيث انبرى المؤلف في هذا الكتاب الإستراتيجي بتحليل ومناقشة وتفسير للعقيدة الروسية المعاصرة وفق رؤية جيوبوليتيكية.

- **العلاقات اليمنية ـ السودانية**

كتاب أكاديمي محكَّم يقدم دراسة جيوسياسية معمقة ذات أبعاد إستراتيجية، الكتاب ثري بالمعلومات العلمية القيِّمة، والمراجع الرصينة، ويحتوي على قائمة ملاحق ذات فائدة علمية كبرى.

- **الدولة القومية المعاصرة**

كتاب يدرس الدولة القومية بأبعادها التاريخية والأنثروبولوجية. كما يعرج الدكتور عبدالناصر سعيد البطاطي في دراسته تلك إلى تحليل الدولة القومية، ويشرع في تعريفها، وأنواعها، ونظرياتها، والجدل الأخلاقي حولها.

- **الحروب القادمة**

كتاب يتضمن قراءة إسترتيجية للمستقبل تتنبأ بالحروب القادمة وتناقش أسبابها، وأدواتها، وتأثيراتها، وأبعادها على كلٍّ من الخارطة الجيوسياسية والحياة البشرية. يُعَد هذا الكتاب من الكُتب الإستراتيجية التي تناقش حروب المستقبل بعمق.

- **اليمن "حرب تلد أخرى"**

في هذا كتاب يعرض المؤلف بأسلوب علمي رصين تراجيديا الصراعات على الساحة اليمنية، ويعمد إلى تحليل أدواتها المحلية والإقليمية، وفق رؤية المصالح ودوافع الجشع والإرتزاق.

- **آل البطاطي "شيوخ يافع وسلاطين حضرموت"**

في هذا الكتاب انبرى الدكتور عبدالناصر سعيد البطاطي برصد وتوثيق كل شاردة وواردة بالقرائن والوثائق التاريخية عن تاريخ قبيلة آل البطاطي اليافعية الحميرية. الكتاب مليء بالمعلومات القيِّمة التي تزود القارئ الكريم بالجديد والمفيد عن هذه القبيلة العريقة. كما أن هذا الكتاب يضم بين دفتيه كم هائل من المراجع والمصادر القديمة والحديثة، بالإضافة إلى أنه يحتوي على ملاحق رائعة ذات بُعد تاريخي وقيمة علمية.

- **دَمُّون التاريخية "القِزَةْ بلاد آل البطاطي"**

يعرض هذا الكتاب الأبعاد التاريخية والجغرافية والديموغرافية لِدَمُّون التاريخ والعراقة، دَمُّون التاريخية (القِزَةْ) بلاد آل البطاطي

أصحاب العزة والرفعة والكرم. الكتاب مدعم بالوثائق والصور التي تخلد تاريخ دَمُّون وعلاقتها الأزلية بقبيلة آل البطاطي.

- **الهجرين المدينة الخالدة "أرض العلماء والشعراء"**

يتناول هذا الكتاب الرائع المسارات التاريخية والجغرافية والديموغرافية لمدينة الهجرين الخالدة أرض العلماء والشعراء، الكتاب غني بالمعلومات القيِّمة، ومزود بصور ووثائق وملاحق كثيرة منها القديم والحديث.

- **سعيد السلطان "المكافح الخالد"**

كتاب مدعَّم بالصور والوثائق الشخصية والعامة يرصد سيرة الرجل الخالد "سعيد السلطان"؛ سعيد بن محمد بن صالح بن يحيى بن أحمد بن شيخان بن ناصر بن عوض بن ناصر البطاطي النفاجي اليزيدي اليافعي الحميري.

- **مدخل إلى تاريخ حضرموت**

يُعتبر هذا الكتاب من الكُتب الأكاديمية الرصينة، فهو يقدم دراسة شاملة عن تاريخ حضرموت من غابر الأزمان وحتى وقتنا الحاضر، كما أنه يُعَد إضافة علمية للمكتبة العربية، ورافداً إضافياً لمؤلفات أخرى في مجاله، حيث قدم الدكتور عبدالناصر سعيد البطاطي في هذا الكتاب دراسة موضوعية غير متحيزة عن تاريخ حضرموت تسد شغف القارئ المطلع والمتخصص المهتم بتاريخ حضرموت، الكتاب غني بالمراجع القيِّمة القديمة والحديثة، كما يحتوي على قائمة ملاحق تاريخية ذات قيمة علمية.

- **مكتب رئاسة الجمهورية في ظل النظام الفيدرالي "الفرص والمعوقات"**

كتاب يحتوي على دراسة تحليلية معمقة ومتخصصة يناقش فيها الدكتور عبدالناصر سعيد البطاطي موضوع الفيدرالية بصورة موسعة والفرق بينها وبين الكونفيدرالية، هذا الكتاب يضم الكثير من النماذج والتطبيقات ورسوم توضيحية، كما يناقش فوائد الفيدرالية وفرص تطبيقها ومعوقاتها، ...الخ. الكتاب يقدم فرشة واسعة من المعلومات الغزيرة والجاهزة حول الفيدرالية والكونفيدرالية. هذا الكتاب هو في الأصل محور رئيسي لندوة

علمية بعنوان رؤية متكاملة لدور مكتب رئاسة الجمهورية في ظل النظام الفيدرالي "الفرص والمعوقات" أعدها وقدمها المؤلف، وقد عُقِدت هذه الندوة في مكتب رئاسة الجمهورية بصنعاء في عام 2013م حضرها نخبة من الأكاديميين والمتخصصين والقيادات الإدارية من مكتب رئاسة الجمهورية والأمانة العامة لرئاسة الجمهورية ومركز المعلومات التابع لرئاسة الجمهورية وعدد كبير من الموظفين. وفيما بعد قام المؤلف بتطوير وتنقيح هذه الدراسة وتحويلها إلى كتاب.

- **الفلسفة "أصل المعرفة"**

الفلسفة؛ هي حب المعرفة والسبيل إليها. يقدم الدكتور عبدالناصر سعيد البطاطي دراسة تتطرق إلى تاريخ الفلسفة، وتعريفاتها، وأنواعها، وعلاقتها بالعلوم التي انبثقت عنها عبر التاريخ.

- **الأعمال الشِّعرية الكاملة للشَّاعر سعيد محمد البطاطي**

كتاب يضم معظم قصائد الشَّاعر سعيد محمد البطاطي، والهدف الرئيسي من نشر هذا الكتاب هو إعادة التذكير بالشَّاعر، وتخليد تراثه عبر الأجيال.

- **دَمُّون "أرض الخالدون"**

ديوان شِعر للشَّاعر الدكتور عبدالناصر سعيد محمد البطاطي، هذا الديوان يحتوي على 46 قصيدة فصحى متنوعة بين شِعر القافية والوزن العروضي وشِعر التفعيلة.

- **مذكرات المفكر الدكتور عبدالناصر سعيد البطاطي**

هذا الكتاب هو الجزء الأول، والأجزاء الأخرى ستصدر تباعاً.

- **الهروب من السياسة إلى السياسة**

The escape from politics to politics

هذا الكتاب أُلِّف باللغة الإنجليزية وتم ترجمته إلى اللغة العربية.

ثانياً - البحوث:

- **مفهوم الأمن الإنساني في علم العلاقات الدولية "حقل النظريات"**

- **الولايات المتحدة الأمريكية والنظام العالمي**
- **مفهوم الإتصال السياسي**
- **بحث علمي يناقش أبرز المشاكل الإنسانية؛ انتشار أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، وأمن الطاقة، والتهديدات السيبرانية**
- **الحرب السيبرانية**
- **أزمة البحث العلمي في الوطن العربي**
- **بحث علمي حول أزمة الحرية الأكاديمية وهجرة الكفاءات العربية**

ثالثاً - الدراسات:

- **الدولة القُطرية والنظرية القومية**
- **التنظيم الدولي "المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية"**
- **تحولات برجماتية: محددات السياسة الخارجية التركية تجاه أزمات الجوار الجغرافي.**
- **تحولات برجماتية: محددات السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الكردية**
- **الاستقرار السياسي والعوامل المؤثرة**
- **التفاوض السياسي "الدوافع والموانع"**
- **حلف شمال الأطلسي، إلى أين؟**
- **المفاهيم الأساسية في علم العلاقات الدولية**
- **قواعد الممارسة السياسية**
- **سيناريو جديد لمستقبل الجنس البشري**
- **العلاقات البنيوية والوظيفية بين الجيوبوليتيك والإستراتيجية**
- **صِدام الحضارات للمفكر البروفيسور صامويل فيليبس هنتنجتون "دراسة جيوبوليتيكية"**

- **نهاية التاريخ والإنسان الأخير للمفكر البروفيسور يوشيهيرو فرانسيس فوكوياما "دراسة معمقة لفلسفة التاريخ"**
- **الأفكار والتأملات للمفكر البروفيسور برنارد لويس "دراسة تحليلية معمقة".**
- **دراسة تحليلية للأفكار السياسية للمفكر البروفيسور نعوم تشومسكي.**
- **إدارة الصراع الدولي "دراسة تحليلية"**
- **النظرية الواقعية وتطورها في العلاقات الدولية "دراسة تحليلية معمقة"**
- **دراسة عن تأثير المنظمات غير الحكومية على الدول القومية**
- **دراسة عن دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني**
- **العصر الجاهلي "خطأ المسمى"**
- **العلمانية عبر التاريخ "دراسة تحليلية"**
- **الحركات الإسلامية المعاصرة بين الطوباوية والواقعية**
- **دور جماعات الضغط في رسم السياسة العامة للدولة**
- **المستقبل الجيوبوليتيكي للوطن العربي في ظل المتغيرات الدولية**
- **قضايا الحدود السياسية وآثارها الداخلية والدولية**
- **سياسات البحث العلمي واستثمار رأس المال الفكري "مقارنة بين الدول العربية وإسرائيل"**
- **الهوية العربية في ظل العولمة**
- **الإرهاب بين النص الديني والتفسير المتعصب**
- **ظاهرة الإرهاب بين الكلاسيكية والحداثة**

- **سوسيولوجيا العلاقات الدولية "مقاربة في فهم التفاعلات بين الدول"**
- **سوسيولوجيا التنظيمات والجمعيات: مقاربة نظرية تحليلية**
- **متى ستثور ألمانيا؟ "دراسة تتنبأ بنهوض ألمانيا للمرة الرابعة بأدوات مختلفة"**
- **ماذا لو سيطرت الصين "دراسة تحليلية لأبعاد إمكانية سيطرة الصين على المنظومة الدولية"**
- **محاولات التغيير السياسي في الوطن العربي "بين الواقع والطموح"**
- **جنوب السودان وآفاق المستقبل**
- **السياسة الخارجية الإيرانية بين المرتكز والمتغير**
- **توجهات السياسة الخارجية الإيرانية عقب الاتفاق النووي الأولويات والأدوار (تحليل مضمون)**
- **محددات السياسة الخارجية الإيرانية وأبعادها تجاه دول الجزيرة والخليج العربي في سياق مناقشات النووي الإيراني**
- **دراسة تناقش ركائز السياسة الخارجية الإيرانية**
- **دراسة عن السياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط: بين الاعتبارات المذهبية والعوامل الجيوبولتيكية**
- **السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط الكبير**
- **السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية**
- **السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه العالم العربي**
- **دراسة سوسيولوجيا القيم: قراءة في علاقة القيم بالفعل الاجتماعي**
- **دراسة معمقة تتناول الأسس والمعايير العلمية في إعداد البحوث والدراسات العلمية المحكّمة**

- **رؤية متكاملة لدور مكتب رئاسة الجمهورية في ظل النظام الفيدرالي "الفرص والمعوقات"**
- **رؤية متكاملة لتطوير الهيكل الإداري للدولة**
- **تاريخ حضرموت "دراسة مركزة ومختصرة"**

ملاحظة:

كل الكُتب والبحوث والدراسات المذكورة فيما سبق مُلك حصري للمؤلف المفكر الدكتور/ عبدالناصر سعيد محمد البطاطي.

إِرَادَةُ اللهِ فَوقَ كُلِّ إِرَادَةٍ

المفكر الدكتور/ عبدالناصر سعيد محمد البطاطي

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية والدراسات الدبلوماسية

Copyright© 2020 by Prof. Abdul-Nasser Saeed Mohammed Al-Batati
The moral right of the author has been asserted
Designed by Jamal Abdul-Nasser Saeed Mohammed Al-Batati
All rights reserved
No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted, in any form or by any means, without the prior permission in writing of the publisher, nor be otherwise circulated in any form of binding or cover.
ISBN 977 - 269 - 699 - x
Deposit number: 210/2021
An imprint of Arragy

The Political Essays

of

Mubarak Qasim Saleh Al-Batati

Professor of Philosophy at Sana'a University

Collecting and introducing:

Abdul-Nasser Saeed M. Al-Batati

Professor of Political Sciences and International Relations

First edition

Daw'an – Hadhramout

Thursday, October 29th 2020

The Political Essays

of

Mubarak Qasim Saleh Al-Batati

Professor of Philosophy at Sana'a University

Collecting and introducing:

Abdul-Nasser Saeed M. Al-Batati

Professor of Political Sciences and International Relations

First edition

October 29th 2020

القِـرَّة - دَمُّون التاريخية

حصن السلطان ناصر بن عوض البطاطي، ودار الشُّهب